



كلية اللغة العربية بأسسوط

المجلة العلمية

لجنة حفظ الآثار العربية القديمة

نشأتها ودورها في حماية الأثر العربي

إعداد

د/ أشرف محمد حسن على

المدرس بقسم التاريخ الحديث بكلية اللغة العربية بأسسوط

(العدد الثلاثون - الجزء الثاني أكتوبر ٢٠١١)

" كل زائر إلى القاهرة لابد وأن يمتلكه العجب لما طرأ على المساجد من تغير منذ أن بدأت تعني بأمرها اللجنة ؛ فكم من مساجد كانت قاب قوسين أو أدنى من أن تصبح أطلالاً دارسة أمست اليوم تزهو بعظمتها في جو يسوده الأمن والطمأنينة ، وكم من مساجد أخرى أمكن على الأقل إطالة زمن بقائها . والحق إنه ما من تحفة من تحف الفن العربي ، أو أثر من آثار أسوار المدينة ، وما من قطعة خشبية منقوشة أو منحوتة مهما صغر حجمها إلا وكانت موضع رعاية اللجنة وعنايتها " . (١)

ستاتلي لينبول

(١) " سيرة القاهرة " ترجمة : حسن إبراهيم حسن ، علي إبراهيم حسن ، إدوارد حليم ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٩٧ م . ص : ٢٥١ .

بِنَاءُ الْخَالِجِ

رب يسر وأعن

مدخل :

الآثار القديمة في كل أمة عنوان مجدها ، وتراث الأقدمين من أبنائها ، لذلك كانت العناية بها والمحافظة عليها من الأمور التي أحلتها الأمم محل الرعاية والتقدير .

وقد امتازت مصر على سائر الأقطار بما حوته من مجموعات أثرية تمثلت فيها مختلف الحضارات المتعاقبة على حكمها في مختلف العصور ، وهي أصدق مقياس لمقدار رقيها وحضارتها . ويرجع اهتمام مصر بالآثار المصرية القديمة ^(١) إلى النصف الثاني من

(١) يقصد بالآثار المصرية : تلك الآثار التي تنتمي إلى الفترة الزمنية الممتدة منذ فجر التاريخ وحتى الفتح الإسلامي لمصر ، وهي تشمل الآثار الفرعونية واليونانية والرومانية والقبطية ، أما الآثار العربية أو الإسلامية فينظر إليها على أنها تمثل قسماً برأسه ، ومن أجلها أنشأت الحكومة المصرية في القرن التاسع عشر - في ١٨ ديسمبر ١٨٨١م / ٢٦ محرم ١٢٩٩هـ - " لجنة حفظ الآثار العربية القديمة " ومهمتها العناية بالآثار العربية والإسلامية ، فكانت الأولى - المصرية القديمة - تعرف بأنها " السابقة على الفتح الإسلامي " بينما تعرف الأخرى بأنها " كل أثر ثابت أو منقول يرجع عهده إلى المدة المنحصرة بين فتح العرب لمصر وبين وفاة محمد علي ، وكذلك الآثار القبطية التي يرجع عهدها إلى المدة المنحصرة بين أوائل الدين المسيحي وبين وفاة محمد علي " منه يتضح أن الآثار القبطية كانت تندرج تارة تحت مسمى " الآثار المصرية " وأخرى تحت مسمى " الآثار العربية " حتى أنشئ لها متحف مستقل في عام ١٩١٠م .

انظر : محافظ عابدين ، الأوقاف ، لجنة حفظ الآثار العربية القديمة ، محفظة رقم (٦٤)
ملف رقم (١٢) مذكرة ومشروع قانون مرسل من اللجنة المذكورة إلى مجلس النظر =

القرن التاسع عشر عندما صدر أمر عال في عام ١٨٥٨م / ١٢٧٤هـ — بجمع الآثار المصرية القديمة وتخصيص مكان لها في بولاق على ضفاف النيل ، فكان أول متحف حفظت فيه الآثار المصرية ، ثم توالى صدور الأوامر العالية والقوانين والمراسيم والتشريعات المتعلقة بحفظ تلك الآثار وحمايتها حتى كُُلِّلَ ذلك العمل بصدر القانون رقم (١٤) لسنة ١٩١٢م / ١٣٣٠هـ والخاص بالآثار المصرية القديمة ، وتأكد فيه حماية الآثار الفرعونية والآثار اليونانية والرومانية

أما الآثار العربية [الإسلامية] فيرجع الاهتمام بصيانتها وترميمها والمحافضة عليها إلى سنة ١٨٨١م / ١٢٩٩هـ وهو العام الذي صدر فيه أمر عال بتشكيل لجنة حفظ الآثار العربية القديمة ، وقد حدد هذا الأمر اختصاص هذه اللجنة في جرد وحصر الآثار العربية التي تكون فيها فائدة صناعية أو تاريخية ، وفي صيانة تلك الآثار ، ورعاية حفظها من التلف ، وعمل الرسومات والتصميمات والترميمات اللازمة لها ، وملاحظة تلك الترميمات .

وعلى غرار ما اتُّبع بالنسبة للآثار القديمة بشأن إصدار التشريعات والقوانين التي تهدف إلى حمايتها والمحافضة عليها ، فقد صدر في عام ١٩١٨م / ١٣٣٠هـ القانون رقم (٨) الخاص بحماية آثار العصر العربي ، والذي أكد على ضرورة حماية الآثار العربية والتي تنتمي إلى الفترة التاريخية الممتدة منذ الفتح العربي لمصر وحتى وفاة محمد علي مما له قيمة فنية باعتباره مظهراً من مظاهر الحضارة الإسلامية أو الحضارات المختلفة التي قامت على سواحل البحر الأبيض المتوسط وكانت لها صلة تاريخية بمصر ، وكذلك كل ما كان له قيمة

بتاريخ ١٠ إبريل ١٩١٨م (٢٩ جمادى الثانية ١٣٣٦هـ) . وانظر كذلك : نظارة الأشغال العمومية : " مجموعة الأوامر المختصة باللقايا والأنثىقات " طبعة : بولاق ١٣١١هـ / ١٨٩٣م . ص : ١٤ .

تاريخية أو أثرية من الأديرة والكنائس القبطية المعمورة التي تقام فيها الشعائر الدينية والتي يرجع عهدها إلى المدة المنحصرة بين أوائل الدين المسيحي وبين وفاة محمد علي .

وقد ظل العمل سائراً بقانون سنة ١٩١٢م فيما يتعلق بالآثار المصرية وبقانون سنة ١٩١٨م فيما يتعلق بالآثار العربية إلى أن صدر القانون رقم ٢١٥ لسنة ١٩٥١م والذي شمل حماية جميع الآثار في مختلف عصورها حتى نهاية عصر إسماعيل .

حالة الآثار العربية قبل إنشاء اللجنة :

من المنطقي القول بأن الآثار العربية لم تختلف كثيراً عن نظيرتها القديمة فيما تعرضت له من سلب ونهب وتخريب خلال العقود الأولى من القرن التاسع عشر والقرون السابقة عليه ، فابن إياس يذكر أن السلطان العثماني سليم الأول عندما فتح مصر عام ١٥١٧م / ٩٢٣هـ خرب غالب الأماكن الأثرية الموجودة بقلعة صلاح الدين بالقاهرة ، وفك رخامها ووضعها في صناديق خشب وأمر جنوده بإتزالها إلى المراكب والتوجه بها إلى بلاده ، كما أنه أمر بفك الأعمدة التي كانت في الإيوان الكبير بالقلعة بهدف إنشاء مدرسة في اسطنبول على غرار مدرسة الغوري ^(١) . كما ذكر ابن إياس أيضاً أن السلطان سليم الأول أنزل إلى المراكب المكاحل النحاسية الكبيرة التي كانت موجودة بالقلعة مستخدماً في ذلك طريق السخرة . ولا نعتقد أن ولاية الدولة العثمانية قد اختلفوا كثيراً عن السلطان

(١) ابن إياس (محمد بن أحمد بن إياس الحنفي ت نحو ٩٣٠هـ / ١٥٢٤م) : " بدائع الزهور في وقائع الدهور " تحقيق : محمد مصطفى ، طبعة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ١٤٠٤هـ / ١٩٨٤م . ج ٥ ، ص : ١٧٩ ، ١٨٣ .

سليم في نظرهم إلى هذه الآثار . (١)

وإذا كانت الحملة الفرنسية قد أبدت اهتماماً كبيراً بالآثار المصرية ؛ فإن هذا الاهتمام قد انصب في معظمه على الآثار القديمة دون غيرها ، فقسم كبير من الأبحاث المكونة للقسم التاريخي من مؤلفهم العظيم " وصف مصر " وعدد كبير من لوحاته كان مسخراً لخدمة هذه الآثار .

وقد حاول محمد علي أن يظهر نوعاً من الاهتمام بالآثار العربية والإسلامية يميزها به عن غيرها من الآثار الأخرى ، فعندما طلب منه القنصل الإنجليزي إعطاءه الحجر الموجود بعتبة باب جامع النصر نظراً لوجود بعض الكتابات الأثرية عليه " رفض محمد علي طلبه هذا ، بل وأكره عليه قائلاً : " ما زلنا نسمح لهم بإعطاء كل حجر يجدوه في مواضع مختلفة ، فلا يصح أن نعطيهم الأحجار التي في مباني الجوامع أيضاً " . (٢)

هذا الاهتمام بالآثار الإسلامية من جانب محمد علي قد تراجع كثيراً في عهد خليفته عباس وسعيد ، فهذا الأخير يسمح للأهالي بالاحتفاظ بالنقود الأثرية التي يجدونها مما " يكون منقوشاً بلغة خلاف العربية ، فهذا يعطي لأربابه " وأما ما يكون منقوشاً بلغة خلاف العربية فجميعه يرسل إلى مخزن أنتيقات الميري

(١) المصدر السابق ، نفس الجزء ، ص : ١٩١ .

(٢) محافظ مية سنية (تركي) ملخصات الأوامر العلية المستخرجة من الدفاتر ، محفظة رقم (١) كراسة رقم (٦) ص (٢) بتاريخ ٢٣ مايو ١٨٢٧م (٢٦ شوال ١٢٤٢هـ) . ولا يخفى أن الحجر المقصود لا ينتمي إلى الآثار العربية بل هو أثر قديم عليه كتابات هيروغليفية - وهذا هو سر طلبه من جانب القنصل - ولكن يبدو أن محمد علي قد رأى أن هذا الحجر قد اكتسب حصانة بوجوده في الجامع تمنع نقله منه ، شأنه شأن الأشياء الأخرى الموجودة في الجوامع من الآثار الإسلامية والعربية ، أو أنه لم يكن يعلم أنه أثر فرعوني قديم .

الموجود بالمحروسة " ويقرر بالنسبة للنقود الأثرية العربية قاعدة تقول : " إن كل من وجد شيئاً فهو له ".^(١)

أما إسماعيل فلم يقصر جهوده على الاهتمام بآثار مصر الفرعونية فحسب بل وجه اهتمامه أيضاً إلى الآثار العربية والإسلامية ، وآية ذلك أن الجناح المصري الذي أقيم في معرض باريس الدولي في عام ١٨٦٧م قد تم تقسيمه إلى ثلاثة أقسام : قسم فرعوني ، وقسم يمثل العصر الإسلامي ، وثالث يمثل مصر الحديثة ، وقد اشتمل القسم الخاص بالعصر الإسلامي على بعض الآثار الإسلامية ، ومنها قبة مزخرفة بنقوش مذهبة ، ومصحف مذهب كبير الحجم يعود تاريخه إلى العصور الإسلامية^(٢) . وفي إطار اهتمامه بالآثار العربية والإسلامية يأمر إسماعيل بإنشاء دار للآثار العربية في عام ١٨٦٩م .^(٣)

ويستمر الاهتمام بالآثار العربية بعد عزل الخديوي إسماعيل وتنصيب ابنه توفيق بدلاً منه ، ففي جلسة لمجلس النظائر انعقدت بتاريخ ٢٠ إبريل ١٨٨٠م (١١ جمادى الأولى ١٢٩٧هـ) وكانت مخصصة لبحث مسألة تهريب الآثار المصرية ووضع ضوابط عامة تحكم هذه العملية ، يجمع أعضاء المجلس على ضرورة عدم التفرقة بين الآثار المصرية القديمة والعربية في هذا الإطار ، فكملا

(١) نظارة الأشغال العمومية : " مجموعة الأوامر المختصة باللقايا والأنتيقات " ص : ٥ صورة إفادة من المعية السنية إلى مديرية جرجا بتاريخ ١١ ربيع الأول ١٢٧٧هـ (٢٧ سبتمبر ١٨٦٠م) .

(٢) إلياس الأيوبي : " تاريخ مصر في عهد الخديوي إسماعيل باشا من سنة ١٨٦٣م إلى سنة ١٨٧٩م " طبعة : مكتبة مدبولي ، الطبعة الثانية ، القاهرة ١٤١٦هـ / ١٩٩٦م . ج ١ ، ص : ٣٩٦ .

(٣) عبد الرحمن الرفاعي : " عصر إسماعيل " طبعة : دار المعارف ، الطبعة الرابعة ، القاهرة ١٩٨٧م / ١٤٠٧هـ . ج ٢ : ص : ٢٦ .

يمنع تصدير الأولي يحظر كذلك تصدير الأشياء المأخوذة من المساجد والمعابد والأضرحة ، فهذه كلها " ممنوع تصديرها بالكلية ، وجميع ما ذكر من هذه الأنواع يصير ضبطه ومصادرته لجهة الميري " . (١)

هذا الاهتمام من جانب الحكومة في مصر بالآثار العربية كان إرهاباً بظهور لجنة حفظ الآثار العربية ، أما عن كيفية ظهور هذه اللجنة وطريقة تشكيلها ولاحة عملها واختصاصاتها فهذا ما سوف نتحدث عنه في الصفحات القادمة .

إنشاء اللجنة :

بدأت فكرة إنشاء اللجنة أول ما بدأت في تقرير مفصل رفعه ديوان عموم الأوقاف إلى مجلس النظار من أجل بحثه ودراسته ، وقال إنه متعلق " بتشكيل لجنة يناط بها حفظ وإصلاح الآثار التاريخية العربية " (٢) والتقرير مكتوب أصلاً باللغة الفرنسية ، ثم نقله المترجمون في ديوان الأوقاف إلى العربية بلسان ضعيف للغاية ، وسنحاول هنا أن نستخلص الأفكار الرئيسية الواردة فيه متدخلين قدر الإمكان لتقويم ما اعوجَّ من أساليبه وعباراته في نسخته العربية .

يبدأ التقرير بالإشادة بالنظام الحاكم في مصر الذي أعاد " في بعض شهور ثروة القطر المصري إلى ما كانت عليه " وأن هذا النظام لا يألوا جهداً في البحث عن الوسائل الكفيلة لتقدم البلاد ليس فقط من الناحية المادية ، ولكن أيضاً من

(١) نظارة الأشغال العمومية : " مجموعة الأوامر المختصة باللقايا والأنتيقات " ص : ٥ وما بعدها.

(٢) محافظ عابدين ، الأوقاف ، لجنة حفظ الآثار العربية القديمة ، محفظة رقم (١٦٣) ملف رقم (١) من الأوقاف إلى مجلس النظار بشأن تشكيل لجنة حفظ الآثار العربية وصلاحياتها بتاريخ ١٤ نوفمبر ١٨٨١م (٢٢ ذو الحجة ١٢٩٨هـ) .

التأحية الحضارية والأدبية " والتي لا يمكن لأي حكومة أن تتغاضى عنها بدون أن تتخطى بثروتها الأدبية والتي لم تكن أقل قيمة من فوائدها المادية " .

ويمضي التقرير فيؤكد أن القطر المصري قد اكتسب تمدنه العظيم من أفرين : حضارته القديمة التي اندثرت تحت رمال الصحراء مدة طويلة وأجيالاً متعاقبة إلى أن كشفت عنها الحفريات الحديثة ، وحضارته العربية ^(١) التي ملأت مصر آثاراً عظيمة . ومصر ملتزمة - من وجهة نظر كاتب التقرير - بالمحافظة على هذا الإرث الأثري الذي نالته من العصور السابقة على اختلاف مسمياتها ، تلك الإرث الذي يعتبر فقده " كمصيبة عمومية " .

ومما لا جدال فيه أن العالم بأسره يرقب عن كثب سياسة الحكومة المصرية إزاء هذا الإرث العظيم ، فإن هي حافظت عليه نالت مصر " الصيت الحسن الذي استحصلت عليه فيما بين الأمم السالفة ، مبرهنة بذلك أنها كفاء للتقدم على الشعوب الشرقية " .

ويشيد التقرير بالجهود التي بذلها كل من إسماعيل وتوفيق من أجل العناية بآثار مصر القديمة (الفرعونية) فقد أقاما لها محلاً هو المتحف المصري وإدارة مختصة بها وبالبحت عنها هي " مصلحة الأنتيكخانة والحفر " أو " مصلحة الآثار المصرية القديمة " وكللت هذه الأعمال بالنجاح ، ونالت الحكومة بها شرفاً عظيماً ، فالرجلان بذلا ما في وسعهما من الجهد من أجل جعل خديوية مصر " مرتبطة ومماثلة لمملكة الفراعنة القديمة ، والاقتداء بالروايات القديمة والمفتخرة التي هي الأساس المتين الذي يمكن أن تؤسس عليه أي نظمات سياسية " .

ولكن الاهتمام بالآثار القديمة ليس نهاية المطاف ، إذ أنه ومهما كانت التجاحات الواسعة التي حققتها الدراسات الأثرية والأبحاث العلمية المتعلقة بآثار

(١) يسميها التقرير : " التمدن المصري " .

مصر القديمة فلا يصح الاقتصاد عليها وحدها ، ولابد أن تولي الحكومة ذات الاهتمام للآثار العربية التي يمكن إحيائها وإعادتها إلى أصلها الذي كانت عليه والمحافظة عليها بكل سهولة ، فهي أحدث عهداً وأفضل حالاً ، كما أن العناية بالآثار العربية " أكثر مناسبة من غيرها للغرائز العقلية والحاسات الدينية ^(١) ولسهولة تعليم أهالي القطر المصري " ومن جهة نظر التقرير " أن هذا الرأي مناسب جداً ، ولكن لم يلتفت إليه " .

ويستدرك كاتب التقرير فينوه باهتمام الخديوي توفيق بإحياء الآثار العربية وخاصة المساجد ، ويؤكد أن البعض منها قد بوشر في إصلاحه بالفعل سواء ما كان منها في القاهرة أم في الإسكندرية ، ولكن مشروع حفظ وإحياء الآثار القديمة العربية هو مشروع قومي ينبغي أن تتضافر له كل الجهود وتحشد من أجله كل الإمكانيات ، وتوضع له قواعد ثابتة وصارمة ، على أن يتم إجراء هذه الإصلاحات بواسطة فنيين مختصين لا يعتمدون على معارفهم الشخصية فحسب ولكن يستندون إلى خبرة واسعة ودارية كاملة ومعرفة تامة بطبيعة هذه الآثار ، وبتاريخ الفن العربي وتطوره ، كما أنه لابد وأن يكون لدى هؤلاء شغف كبير بالعمل الذي يقومون به خوفاً من حدوث أخطاء لا يمكن إصلاحها فيما بعد ، بل قد تجرّ على البلاد انتقادات واسعة لا قبل لها بها من جانب الجمعيات العلمية الأجنبية المهمة بأمر تلك الآثار .

ويؤكد التقرير أن مصر ليست بدعاً في ذلك بين الأمم ، فهذا الأمر متبع في كل البلاد التي تطلعت إلى " تجديد صناعاتها الوطنية " وإحياء وحفظ آثارها القديمة ، ويضرب مثلاً لذلك بدولة فرنسا التي خصصت مبالغ طائلة من أجل الاهتمام بآثارها القديمة بكافة أنواعها ، وشكلت من أجل ذلك لجنة للآثار

(١) يقصد الشعور الديني الذي هو سمة بارزة لدى الشعب المصري.

التاريخية حددت لها مهمتين :

الأولى : حصر جميع الآثار القديمة والخاصة ذات القيمة والمقتضى ويضعها تحت ملاحظة الحكومة

الثانية : اتخاذ كافة الوسائل اللازمة لحفظ هذه الآثار وصيانتها وإبقائها على حالتها، ووقايتها من كل ما من شأنه أن يحدث تغييراً بهيئتها ونظامها .
على أن يكون مفهوماً أن تلك اللجنة لن تكون سبباً في تعطيل المهندسين العاملين بها عن أشغالهم الأصلية ، بل على العكس من ذلك تماماً ، فإن إشرافهم - الذي لا غنى عنه - على أعمال الإصلاح التي سوف تجرى للآثار سيكون من شأنه توسيع مداركهم ورفي معارفهم ومضاعفة خبرتهم العلمية ؛ بحيث إن " المهندسين المنوطين بالعمل يعدون ذواتهم من السعداء حينما يحصلوا على المساعدات المفيدة وحسن الالتفات من أعضاء اللجنة "

واضح إذن أن لجنة حفظ الآثار العربية المزمع إنشاؤها سوف تكون على غرار لجنة الآثار التاريخية الفرنسية ، وأن هذا التماثل سوف يسري على الأهداف والوظائف وطريقة العمل دون التسمية بالطبع ، وأن هذه اللجنة سوف تكون ملتزمة في عملها " بجميع الشروط الملزمة بإجرائها كل شعب مستتير وحكومة متقدمة عند المباشرة بهذا الموضوع المهم " وسوف تبدأ اللجنة عملها بحصر جميع الآثار المقتضى حفظها من الجوامع والأسبلة وغيرها ، وترتيبها على حسب قيمتها الأثرية وحالتها التي هي عليها ، ثم اتخاذ الطريقة المثلى لإصلاح حال ما اختل من هذه الآثار ، وعليها أن تراقب عمليات الإصلاح حتى تتيقن تماماً من سير هذه العمليات بالصفة الموضوعية لها . وهذا العمل سوف تكون له - من دون شك - فوائد عظيمة على مستقبل هذا القطر الأدبي والمادي .
وإذا كانت مصر قد التزمت بأن تنقل عن أوروبا نظمها المالية والإدارية

حتى تتمكن بذلك من السير على طريق التقدم والتفوق على ما سواها من بلدان الشرق - كما يقول كاتب التقرير - فإن هذا الاقتباس لا يمكن أن يتجاوز ذلك إلى الفنون الأوروبية التي لا تتلاءم مع طبيعة ووجدان الجنس العربي ، وإن فعلت تكون بذلك قد خسرت تفردا حضاري ، ذلك التفرد الذي يجذب إليها كل سنة أعداداً هائلة من السائحين ينفقون أموالاً طائلة ، وهو أمر يؤدي إلى خسارة مادية كبيرة فضلاً عن خسارة سياسية لا يمكن تعويضها ، ولا سيما إزاء الأمم التي لا تقدر " أمة إلا لأعمالها الشخصية " .^(١)

وينتهي كاتب التقرير كلامه بتلخيص الفوائد التي تعود على مصر من وراء إنشاء هذه اللجنة ومنها :

١. حفظ الآثار العربية وإصلاحها .
 ٢. إكساب المهندسين العاملين في مجال إصلاح الآثار خبرة واسعة باطلاعهم على روائع الفن العربي وزخارفه .
 ٣. وضع رسومات دقيقة ومفصلة لهذه الآثار مع حفظ هذه الرسومات في مكتبة عامة بحيث تصبح دستوراً عظيماً ومرجعاً لكل من يريد الاطلاع على خصائص الفن العربي والصناعة العربية .
 ٤. إنشاء متحف خاص للفن الإسلامي والعربي تجمع فيه بقايا الآثار التي لا يمكن استعمالها في عمليات الإصلاح بحيث تتكون منها ثروة كبيرة في فترة وجيزة نظراً لكونها بقايا فنون تستحق المشاهدة .
- ومتى تحقق كل ذلك " تمتاز مدينة مصر بكونها عاصمة الصناعة العربية " .

(١) يقصد حضارتها وفنونها التي ورثتها من الأزمنة الغابرة.

ويرفق ديوان عموم الأوقاف بتقريره مشروع أمر عال^(١) بإنشاء لجنة لحفظ الآثار العربية ، وديباجة المشروع تعدد الفوائد التي تعود على مصر من إنشاء هذه اللجنة - والتي سبق أن أشرنا إليها - ، وأما البند الأول منه فيحمل أمراً بتشكيل اللجنة، ويحدد البند الثاني اختصاصاتها وواجباتها على النحو التالي:

١. حصر وترتيب كافة الآثار العربية المدنية أو الدينية ، وإصلاح ما يلزم

إصلاحه منها وفق الميزانية المخصصة للجنة .

٢. الإشراف الكامل من قبل اللجنة على عمليات الإصلاح خوفاً من وقوع أخطاء قد تضر بالآثر ، مع وضع الرسومات اللازمة لذلك .

٣. حفظ هذه الرسومات بالمكتبة الأهلية وإتاحتها للاطلاع ، مع حفظ بقايا الآثار غير المستعملة في عملية الإصلاح في المتحف المخصص لذلك .

أما البند الثالث من المشروع فقد ألزم اللجنة ببحث كافة الوسائل الكفيلة بالحد من سرقات الآثار ، وأن تبلغ بها الحكومة لاتخاذ ما تراه مناسباً بشأنها من قرارات .

وقد اقترح ديوان عموم الأوقاف تشكيلاً للجنة يتكون من رئيس ونائب رئيس وعشرة أعضاء .

بحث مجلس النظار هذا التقرير الذي رفعه إليه ديوان الأوقاف ، ووافق عليه ، ورفع به بدوره إلى الخديوي محمد توفيق للتصديق عليه ، وأرفق معه مشروع أمر عال^(٢) لا يختلف كثيراً عن المشروع الذي وضعه ديوان الأوقاف إلا

(١) محافظ عابدين ، الأوقاف ، لجنة حفظ الآثار العربية القديمة ، محفظة رقم (١٦٣) ملف رقم (١) مشروع أمر عال بتشكيل اللجنة المذكورة رفعه ديوان الأوقاف إلى مجلس النظار.

(٢) المصدر السابق ، مشروع أمر عال بتشكيل ذات اللجنة رفعه مجلس النظار إلى الخديوي توفيق.

في أنه أوضح بيئات وأسس أسلوباً وأكثر تفصيلاً من سابقه ، فقد بدأ هذا المشروع بالتأكيد على " لزوم النظر إلى الآثار القديمة العربية المشتملة على حسن الصنعة من الأوقاف الخيرية بالديار المصرية ، وتعهدا بالإصلاح لعدم تطرق الخراب والتلف إليها ، صيانة لتلك الصناعة من الإضاعة ، وإعانة لأرباب الصنائع على التقدم والبراعة ، لما في ذلك من الفوائد العيمة والمنافع العظيمة ، وأن يكون ما ذكر منوطاً بلجنة مخصوصة تتألف من رجال ذوي بصيرة بهذه الآثار ، وممارسة لها ورغبة فيها وإطلاع على التواريخ المصرية ... والفنون الأدبية والعربية لحصول المقصود على أحسن أحواله وأكمل وجوهه " .

ثم تأمر المادة الأولى من المشروع بتشكيل اللجنة ، بينما تحدد مادته الثانية اختصاصاتها على النحو التالي :

أولاً : إجراء اللازم لحصر الآثار العربية القديمة سواء أكانت من قبل المساجد والزوايا والمعابد والأضرحة والقباب والأسبلة وما يتعلق بشيء مما ذكر كالمقاصير والألواح والمصابيح وغيرها ، أم من قبل الخانات والربوع والدور وما يتعلق بها كالمشرفيات والأبواب والشبابيك إلى غير ذلك ، وكل ما يجري عليه الحصر يقيد في سجلات مختومة كل ورقة منها بختم يتخذ للجنة المذكورة .

ثانياً : على اللجنة ملاحظة صيانة الآثار العربية ورعاية حفظها من التلف ، وعليها أن تنظر فيما يحتاج إلى الإصلاح والمرة من الآثار المهمة التابعة لديوان الأوقاف ويحرر له عنها من قبل اللجنة ، مع بيان كيفية ما يلزم إجراؤه ، وعلى ذلك يأمر الديوان من يلزم من مأموريه ومهندسيه بإجراء العملية اللازمة حسب التصميمات والقرارات التي تصدرها اللجنة متى رأى إمكان ذلك بعد وقوفه على المتوفر من ريع الوقف .

ثالثاً : على اللجنة الإطلاع على ما يقدمه لها مهندسو الأوقاف من

رسومات العمارات والممرات المرغوب إجراؤها لحفظ الآثار النفيسة المهمة وإصلاحها والمداولة في ذلك ، والنظر فيما عساه يلزم لتلك الرسومات والتصميمات من دون تغيير أو تعديل ، ولا يسوغ في أثناء العمل زيادة شيء أو نقصه من دون إقرار اللجنة ، وليس للجنة تكليف مهندسي الأوقاف بغير ما هو منوط بهم .

رابعاً : على اللجنة أن تلاحظ عند إنهاء كل عملية حفظ رسوماتها في مكتبات الأوقاف العمومية ، وتعلم ديوان الأوقاف بالقطع التي تتخلف من عمارة الآثار القديمة ، كقطع الخشب أو الحجر المشتملة على نقش أو كتابة أو غير ذلك ، وتحفظ هذه القطع في مخزن الآثار العربية التابع للأوقاف لتكون هي والرسومات المتقدمة ذكرها مثلاً ودستوراً يرجع إليه من يريد الاطلاع عليه رعاية لحفظ الصنعة وتعميماً للمنفعة .

أخيراً وفي ١٨ ديسمبر ١٨٨١م (٢٦ محرم ١٢٩٩هـ) أصدر الخديوي توفيق أمراً عالياً ^(١) بتشكيل لجنة حفظ الآثار القديمة العربية برئاسة ناظر عموم الأوقاف ، وحدد لها اختصاصاتها وواجباتها ومهامها كما وضعها ديوان عموم الأوقاف وكما أقرها ووافق عليها مجلس النظار .

وطُلب من اللجنة أن تشرع في وضع لائحة ^(٢) لتسيير أعمالها ، فوضعتها اللجنة بالفعل ، وصودق على ما بها من المواد ، وقد تقرر في هذه

(١) لجنة حفظ الآثار العربية : " محاضر الجلسات وتقارير القومسيون الثاني " مطبعة نظارة عموم الأوقاف المصرية ١٣٠٥هـ / ١٨٨٦م . ص : ٢ محضر الجلسة الأولى بتاريخ أول فبراير ١٨٨٢م (١٣ ربيع الأول ١٢٩٩م) .

(٢) المصدر السابق ، ص : ٤ وما بعدها . وانظر أيضاً بخصوص هذه اللائحة : محافظ عابدين ، الأوقاف ، لجنة حفظ الآثار العربية القديمة ، محفظة رقم (١٦٣) ملف رقم (١٢) ترجمة قانون نامة يختص بلجنة حفظ الآثار العربية .

اللاحقة أن يترأس اللجنة ناظر عموم الأوقاف على أن ينوب عنه وكيل عموم الأوقاف عند غيابه . ويكلف الرئيس بإدارة أشغال اللجنة ، وهو الذي يطلب اجتماع الأعضاء ، ويحدد الموضوعات التي تناقش في الجلسة ، ويوقع على قرارات اللجنة على أن يشترك معه في التوقيع كاتب السر واثنان من الأعضاء . كما تقرر أن يتكون قلم اللجنة من كاتب سر الجلسة أو من ينوب عنه حال غيابه ، ومن أمين السجلات ، وجُعِلَ من واجبات كاتب السر أن يحرر المحاضر التي تبحث في اللجنة ، وأن يتولى المخاطبات بين هيئة اللجنة والجهات الأخرى ذات الصلة . أما أمين السجلات فمهمته تسجيل تقارير اللجنة وحفظها ، وكذلك حفظ الرسومات تطبيقاً للمادة القاضية بذلك من الأمر العالي الصادر بتشكيل اللجنة .

واستقر رأي اللجنة على أن تعين قومسيونين : الأول منهما يقوم بإعداد قائمة مستوفية للآثار العربية الموجودة بالقطر المصري تنفيذاً لمنطوق المادة الأولى من الأمر العالي . والقومسيون الثاني يكلف بمعاينة هذه الآثار وملاحظتها حسبما هو مذكور بالمادة الثالثة من ذات الأمر ، وعليه أيضاً أن ينبه على القطع الأثرية التي ينبغي نقلها إلى المتحف طبقاً لما نصت عليه المادة الرابعة من الأمر العالي المشار إليه . والتقارير التي تقدم من هذين القومسيونين تعرض على هيئة اللجنة للنظر فيها وإقرارها أو تعديلها إذا لزم الأمر .

واتفق الجميع على أن كل عضو من أعضاء اللجنة مكلف بملاحظة الآثار العربية وحفظها ، ومتى اقتضى الحال أن يعرض أحد الأعضاء شيئاً على اللجنة أو يبدي رأياً في هذا المعنى ، فعليه أن يقدم ملحوظاته إلى قلم سكرتارية اللجنة كتابة ، بشرط أن يكون طلبه هذا قبل انعقاد الجلسة بثمانية أيام على الأقل حتى يمكن عرضه على نظارة الأوقاف .

وألزم قلم الهندسة بديوان الأوقاف بتنفيذ التصميمات المتعلقة بالترميمات الأثرية ، ولكن لابد من عرض هذه التصميمات على اللجنة قبل تنفيذها طبقاً للعادة الثالثة من الأمر العالي ، وقد أجرى تعديل على قلم الهندسة المشار إليه بطلب أضيف عليه قلم خاص للرسامين مهمته القيام بعمل الرسومات التي تطلبها مته اللجنة .

أما فيما يتعلق بميزانية اللجنة فإن ديوان الأوقاف يقدر لها كل سنة مبلغاً من المال يكون تحت تصرفها لإدارة أعمالها وترميم وحفظ ما يلزم ترميمه وحفظه من الآثار ، على ألا يتقاضى أعضاء اللجنة - بلا استثناء - أي رواتب في مقابلة أعمالهم .

أما السجلات والرسومات الخاصة باللجنة ، وكذلك قطع الآثار المتخلفة من عمليات الإصلاح فهذه كلها تبقى ملكاً للأوقاف ، ولكنها ينبغي أن توضع في قاعة واسعة بحيث يتيسر للجميع مشاهدتها والاطلاع عليها .

كما ضمنت اللجنة لاحتها الأساسية بعض الأمور الإجرائية ، ومنها أن قرارات اللجنة تكون بأغلبية الآراء ، ومتى كانت الأصوات متساوية فصوت الرئيس هو المرجح . ومنها أن تجتمع اللجنة مرة في كل شهر بمقر ديوان الأوقاف على أن يبدأ الاجتماع في الساعة الثالثة بعد الظهر من اليوم الذي يحدده الرئيس في كل شهر من شهور فصل الشتاء (من نوفمبر على مارس) أما في فصل الصيف (من إبريل إلى أكتوبر) فيكون انعقاد الجلسة في الساعة الرابعة عصراً . وأخيراً فإن من حق الرئيس أن يطلب عقد اجتماعات استثنائية متى وجد ضرورة لذلك .

عضوية اللجنة :

حرص ديوان عموم الأوقاف على أن يكون المرشحون لعضوية اللجنة :

" ممن لهم خبرة بهذا الأمر سواء بواسطة تروضاتهم العمومية أو مطالعاتهم الخصوصية في تاريخ مصر أو في تاريخ التمدن العربي " (١) ولذلك فإنه ضَمَّن مشروع الأمر العالي الذي أرسله إلى مجلس النظر لدراسته أسماء اثني عشر شخصاً لعضوية هذه اللجنة وهم :

محمود سامي باشا	ناظر عموم الأوقاف	رئيساً .
مصطفى باشا فهمي	ناظر الخارجية	نائباً للرئيس
جاستون ماسبيرو	ناظر الأنتيخاتة المصرية ومصلحة البحث عن الأنتيقات	عضواً .

فرائس بك	ناظر قلم الهندسة بالأوقاف .	عضواً .
استيف بك	ناظر الكتبخانة والأنتيخاتات العربية بالأوقاف	عضواً .
جران بك	ناظر مصلحة تنظيم الشوارع بمصر .	عضواً .

بالإضافة إلى حسين باشا المعمار ، روجرز بك ، الموسيو بورجوان ، الموسيو بودري ، تيجران بك ، الدكتور عثمان غالب كأعضاء أيضاً .

كما أن مشروع الأمر العالي الذي اقترحه مجلس النظر قد تضمن ذات الأسماء باستثناء استبدال حسين فهمي باشا وكيل عموم الأوقاف بحسين باشا المعمار .

أما الذين صدر لهم الأمر العالي بعضوية اللجنة فعلاً فقد كانوا مختلفين بعض الشيء ، فقد نصَّ الأمر العالي على أن تتشكل لجنة حفظ الآثار العربية من كل من :

(١) محافظ عابدين ، الأوقاف ، لجنة حفظ الآثار العربية القديمة ، محفظة رقم (١٦٣) ملف رقم (١) مسألة تشكيل لجنة يناط بها حفظ وإصلاح الآثار التاريخية العربية.

محمد زكي باشاناظر عموم الأوقاف رئيساً ، واختياره هنا بصفته لا يشخصه وأما الأعضاء فهم : مصطفى باشا فهمي ، محمود سامي باشا ، محمود بك الفلكي ، إسماعيل بك الفلكي ، فرانس بك ، روجرز بك ، تيجران بك ، عزت أفندي وكيل قلم ديوان الأوقاف ، يعقوب أفندي صبري مفتش أوقاف مصر ، مسيو بودري ، علي أفندي فهمي وكيل ديوان المدارس .^(١)

وفي ٢١ يناير ١٨٨٢م (٢ ربيع الأول ١٢٩٩هـ) صدر أمر عالٍ^(٢) جديد بإضافة عضوين آخرين إلى أعضاء اللجنة هما حسين فهمي باشا ، وموسيو بورجوان ، وبذلك بلغ عدد أعضاء اللجنة أربعة عشر عضواً .

وفي جلستها الأولى التي عقدتها في أول فبراير ١٨٨٢م (١٣ ربيع الأول ١٢٩٩هـ) انتخبت اللجنة روجرز بك كاتب أول سر اللجنة ، ويعقوب بك صبري كاتباً ثانياً لها ، وكلف هذا الأخير بتحرير التقارير العربية تحت ملاحظة الكاتب الأول . كما انتخب فرانس بك أميناً على سجلات اللجنة ، في حين تألف القومسيون الأول من كل من : حسين باشا فهمي ، روجرز بك ، يعقوب بك صبري ، علي أفندي فهمي . أما القومسيون الثاني فأعضاؤه : إسماعيل بك الفلكي ، فرانس بك ، موسيو بودري ، عزت أفندي ، مسيو برجوان ، وهذا

(١) " محاضر الجلسات وتقارير القومسيون الثاني " ص : ٢ محضر الجلسة الأولى بتاريخ أول فبراير ١٨٨٢م (١٣ ربيع الأول ١٢٩٩هـ) وانظر كذلك : محافظ عابدين ، الأوقاف ، لجنة حفظ الآثار العربية القديمة ، محفظة رقم (١٦٣) ملف رقم (٨) مكتبة مدير عموم ديوان الأوقاف إلى مجلس النظر بخصوص تشكيل لجنة حفظ الآثار بتاريخ ٥ نوفمبر ١٨٨١م (١٣ ذو الحجة ١٢٩٨هـ) .

(٢) محافظ عابدين ، الأوقاف ، لجنة حفظ الآثار العربية القديمة ، محفظة رقم (١٦٣) ملف رقم (٢) ترجمة أمر عالٍ صادر بتاريخ ٢١ يناير ١٨٨٢م (٢ ربيع الأول ١٢٩٩هـ) بشأن تعيين عضوين بقومسيون الآثار العربية .

الأخير مكلف بملاحظة الرسومات والتصميمات .

ولم يكد يمضي شهران على الاجتماع الأول للجنة حتى اشتكت الأوقاف إلى مجلس النظار من عدم إمكان انتظام بعض الأعضاء في حضور الجلسات ، فأحد الأعضاء وهو محمود سامي باشا صار يشغل منصب رئيس مجلس النظار ووزير الداخلية ، ولا يمكن لأحد في ديوان الأوقاف أن يطلب منه المداومة على حضور جلسات اللجنة والتي لم تنعقد سوى مرة واحدة حتى ذلك الوقت ، وطبقاً لتعبير ديوان الأوقاف فإن " أمر إمكان وعدم إمكان تشريفه مفوض لعطوفته " وهو كلام مهذب يشعر بعجز المسؤولين في ديوان الأوقاف عن أن يطلبوا صراحة من رئيس مجلس النظار أن يلتزم بحضور اجتماعات اللجنة . كذلك أشار ديوان الأوقاف إلى أن أعضاء آخرين يتعذر عليه الحضور مثل يعقوب بك صبري الذين تعين مؤخراً مديراً للفيوم ، ويطلب ديوان الأوقاف من مجلس النظار أن يبحث هذه المسألة ويضع حلاً لها إما بانتخاب أعضاء آخرين جدد أو غير ذلك من الحلول.^(١)

كان طبيعياً أن يتأخر مجلس النظار في بحث هذه المسألة بسبب الظروف التي واكبت الاحتلال البريطاني لمصر في صيف هذا العام ، ولكن بعد أن استقرت الأمور بعض الشيء عادت الأوقاف إلى طرح المسألة على مائدة مجلس النظار متعلقة هذه المرة " بعزل البعض من أعضاء اللجنة " من مناصبهم الحكومية ، وطالبت استبدال المعزولين بغيرهم وتمنت أن يكون جران بك من بين هؤلاء الأعضاء الجدد^(٢) . وجاء رد الحكومة سريعاً هذا المرة ، فصدر الأمر العالي في

(١) المصدر السابق ، نفس المحفظة ، ملف رقم (٣) ترجمة مذكرة مرفوعة من ديوان الأوقاف إلى مجلس النظار بتاريخ ٣ إبريل ١٨٨٢م (١٥ جمادى الأولى ١٢٩٩هـ) .

(٢) المصدر السابق ، محفظة رقم (١٦٤) ملف رقم (٨) مكتبة مدير عموم ديوان الأوقاف إلى مجلس النظار بخصوص تشكيل لجنة حفظ الآثار العربية بتاريخ ٥ نوفمبر ١٨٨٢م (٢٤ ذو الحجة ١٢٩٩هـ) .

٢٧ نوفمبر ١٨٨٢م (١٧ محرم ١٣٠٠هـ) بضم كل من علي باشا مبارك وجوان بك ويعقوب أرتين إلى عضوية لجنة حفظ الآثار العربية ^(١) ، ولكن عضوية علي مبارك في هذه اللجنة لم تستمر طويلاً ، فقد قدم الرجل استعفاءه متعللاً بكثرة أشغاله. ^(٢)

ولم تقتصر عضوية اللجنة على الأعضاء العاملين بل فكرت اللجنة في أن تضم لعضويتها أعضاء مراسلين وأعضاء فخريين من خارج القطر المصري ، واختارت لذلك ستانلي لينبول من لندن عضواً شرفياً ، وأرتور رينيه من باريس عضواً مكاتباً ، كما طالبت بتعيين ثلاثة أعضاء عاملين جدد من داخل القطر المصري . ^(٣)

والثلاثة الذي وقع عليهم الاختيار من داخل مصر هم قدرى باشا ومحمد شلكر باشا والكولونيل سكوت منكريف ، فقد صدر أمرٌ عالٍ في ٦ مايو ١٨٨٤م (١٠ رجب ١٣٠١هـ) بضمهم إلى عضوية لجنة حفظ الآثار العربية . ^(٤)

ولعل الذي دفع اللجنة إلى محاولة تجديد دماءها أن عدداً كبيراً من

(١) " محاضر الجلسات وتقارير القومسيون الثاني " ص : ٨ محضر الجلسة الثانية بتاريخ ١٦ ديسمبر ١٨٨٢م (٦ صفر ١٣٠٠هـ) .

(٢) المصدر السابق : ص : ٢٠ محضر الجلسة السادسة بتاريخ ٣ يونيو ١٨٨٣م (٢٨ رجب ١٣٠٠هـ) .

(٣) محافظ عابدين ، الأوقاف ، لجنة حفظ الآثار العربية القديمة ، محفظة رقم (١٦٣) ملف رقم (٤) أمر عال بتعيين ستانلي لينبول عضواً في لجنة حفظ الآثار العربية بتاريخ ٢١ مارس ١٨٨٣م (١٣ جمادى الأولى ١٣٠٠هـ) وانظر أيضاً : لجنة حفظ الآثار العربية : " الكرامة الثانية لسنة ١٨٨٤م عن محاضر وتقارير لجنة حفظ الآثار القديمة العربية " مطبعة نظارة عموم الأوقاف المصرية ١٣٠٥ هـ / ١٨٨٦م . ص : ٨ محضر الجلسة التاسعة بتاريخ ١٩ إبريل ١٨٨٤م (٢٣ جمادى الثانية ١٣٠١هـ) .

(٤) المصدر السابق ، ص : ٥ محضر الجلسة الحادية عشرة بتاريخ ١٧ مايو ١٨٨٤م (٢٢ رجب ١٣٠١هـ) .

الأعضاء القدامى كانوا لا يلتزمون بالمدامومة على حضور الجلسات ، حتى إن الجلسة التي كان مقرراً عقدها في شهر نوفمبر من عام ١٨٨٤م لم تنعقد ؛ لأن الأعضاء الذين حضروا لم يبلغ عددهم النصاب القانوني الذي يعتد به ليصبح الاجتماع صحيحاً قانوناً [وهو الرئيس ومعه ستة أعضاء] حتى أن الأعضاء طلبوا إجراء تعديل على لائحة اللجنة الأساسية بقصد جعل مفاوضاتها صحيحة ومعمولاً بها إذا حضر الرئيس ومعه خمسة من الأعضاء وقد ووفق على هذا الطلب بعد مناقشات طويلة . (١)

وفي ديسمبر من عام ١٨٨٦ م - أي بعد خمس سنوات من تشكيلها - قررت اللجنة أن تجرى مراجعة شاملة لعضويتها ، فقد اشتكى فرانس باشا - أحد أعضاء القومسيون الثاني - لزملائه من عدم قدرة القومسيون على القيام بشئون عمله كالمعتاد نظراً لغياب جران بك ومسيو بودري ، ومن ثم لم يتسن له تقديم تقارير عن أعمال القومسيون المذكور ، وطالب بانتخاب أعضاء جدد بدلاً من الأعضاء الذي قدموا استعفاهم أو الذين قضوا نحبتهم أو الذين لم تسمح لهم مشغولياتهم الأخرى بالمساهمة مساهمة فعالة في أعمال اللجنة .

كان واضحاً أن هذه المشكلة لا تخص القومسيون الثاني فقط بل هي تتعلق باللجنة بأسرها ، فالأعضاء الذين صدرت الأوامر العليا بضمهم تبعاً إلى عضوية اللجنة لم يتبق منهم سوى القليل ، فقد توفي منهم محمود باشا وروجرز بك ، واستقال علي مبارك ومحمود سامي وحسين فهمي باشا ويعقوب أفندي صبري وعلي أفندي فهمي ، كما سافر مسيو برجوان ومسيو بودري إلى بلديهما ولا يتوقع عودتهما قريباً ، وبذلك لم يعد باقياً من أعضاء اللجنة سوى عشر

(١) المصدر السابق، ص : ٢١ محضر الجلسة الثالثة عشرة بتاريخ ١٦ ديسمبر ١٨٨٤م)

عضواً منهم ثلاثة أو أربعة ليسوا من الأعضاء النشطين ، فاللجنة لم تعد تتشكل في الحقيقة إلا من سبعة أعضاء يحضرون جلساتها بانتظام . فمن الضروري - والحالة هذه - إعداد قائمة بأسماء أعضاء جدد ممن لهم رغبة أكيدة واهتمام زائد بالانضمام إلى عضوية اللجنة ، وعرض هذه القائمة على الخديوي ليصدر الأمر العالي بإحاقهم باللجنة .

كان كلام فرانس باشا مقتنعاً للأعضاء ، ولذلك توالت ترشيحاتهم للأعضاء التعداد فرشح رئيس اللجنة محمد باشا توفيق ، ورشح فرانس باشا كلاً من جريبو وجيجون بك وبروا والدكتور فولرس ، بينما اختار إسماعيل الفلكي مرشحاً هو علي الكرندي ، وأما تيجران باشا فقد رشح علي باشا إبراهيم ، ولما وافق الأعضاء على هذا الترشيح قال رئيس اللجنة إنه سيقدم للحضرة الخديوية كشفاً بأسماء المرشحين^(١).

استجاب الخديوي محمد توفيق سريعاً لرغبات أعضاء اللجنة فصدر الأمر العالي في ٣١ يناير ١٨٨٧م (٧ جمادى الأولى ١٣٠٤هـ) بضم أعضاء جدد إلى لجنة حفظ الآثار العربية بدلاً من الأعضاء الذين توفوا أو استقالوا أو غادروا للقطر المصري ، والأعضاء الجدد هم : محمد توفيق باشا وكيل نظارة الأوقاف ، إيدجار فينست مستشار المالية ، جريبو مدير عموم الانتقحات المصرية ، الدكتور فولرس ناظر الكتب الخديوية ، باروا سكرتير عموم الأشغال^(٢) . وفي

(١) لجنة حفظ الآثار العربية: "محاضر وتقارير لجنة حفظ الآثار القديمة العربية لسنة ١٨٨٦م"

مطبعة نظارة عموم الأوقاف المصرية ١٣٠٦هـ / ١٨٨٧م . ص : ٢٢١ محضر الجلسة

الرابعة والعشرين بتاريخ ١١ ديسمبر ١٨٨٦م (١٥ ربيع الأول ١٣٠٤هـ) .

(٢) لجنة حفظ الآثار العربية : " الجزء الخامس من محاضر وتقارير لجنة حفظ الآثار القديمة

العربية لسنة ١٨٨٧م ، ١٨٨٨م " مطبعة ديوان عموم الأوقاف المصرية ١٣٠٨هـ /

١٨٨٩م . ص : ٢٠ محضر الجلسة الثامنة والعشرين بتاريخ ٢٥ يوليو ١٨٨٧م (٥ ذو

القعدة ١٣٠٤هـ) .

العام التالي أضيف إلى عضوية اللجنة كل من : مصطفى بك صادق كبير مهندسي ديوان عموم الأوقاف، وهرتس أفندي أحد مهندسي الديوان المذكور. (١)
وما إن وافى عام ١٨٩٠م (٢) حتى أصبحت اللجنة تضم عدداً كبيراً من خيرة رجالات مصر العاملين في جهازها الإداري والمسئولين عن تسيير دولا العمل فيها ، فقد كان يترأس اللجنة محمد حمدي باشا مدير عموم الأوقاف ، بينما ضمت في عضويتها كلاً من :

مصطفى باشا فهمي	ناظر الحربية .
حسين فخري باشا	ناظر الحقانية .
محمد شاكر باشا	وكيل الدائرة السنية .
تيجران باشا	وكيل الخارجية .
يعقوب أرتين باشا	مدير السكة الحديد .
إسماعيل باشا الفلكي	رئيس مدرسة المهندسخانة (من أرباب المعاشات)
السيركولن سكوت منكريف	وكيل الأشغال العمومية .
فرانس باشا	رئيس قلم هندسة الأوقاف (من أرباب المعاشات).
المسيو باروا	سكرتير عموم نظارة الأشغال العمومية .
جران بك	مدير المدن والمباني بنظارة الأشغال .

(١) لجنة حفظ الآثار العربية : " المجموعة السادسة من محاضر لجنة حفظ الآثار العربية القديمة عن سنة ١٨٨٩م يليها تقارير القومسيون الثاني في السنة المذكورة " مطبعة بولاق ١٨٩١م / ١٣٠٩هـ . ص : ٣ محضر الجلسة الثالثة والثلاثين بتاريخ ١٧ يناير ١٨٨٩م (١٦ جمادى الأولى ١٣٠٦هـ) .

(٢) لجنة حفظ الآثار العربية : " المجموعة السابعة من محاضر لجنة حفظ الآثار القديمة العربية عن سنة ١٨٩٠م يليها تقارير القومسيون الثاني في السنة المذكورة " ترجمة : إلياس اسكندر حكيم ، مطبعة بولاق ١٨٩١م / ١٣٠٩هـ . ص : ٢ .

جريبو	مدير عموم الأنتيقيخانات المصرية .
جيجون بك	مدير مدرسة الفنون والصنائع .
الدكتور فولرس	مدير الكتبخانة الخديوية .
مصطفى بك صادق	رئيس قلم هندسة الأوقاف .
ماكس هرتز	كبير مهندسي لجنة حفظ الآثار العربية .
آرتور رينيه منش	من باريس عضواً مكاتباً .
المسيو إدلر	المدرس بالجمعية الملكية في برلين .
استانلي لينبول	من لندن .

وعندما أوشك القرن التاسع عشر أن يوصد أبوابه كانت قد ازدادت مكانة اللجنة من الناحية العلمية حينما ضمت إلى عضويتها عدداً من العلماء الكبار ليس فقط من مصر وإنما من مختلف أنحاء العالم ، فقد انضم إليها جاستون ماسبيرو الذي خلف جريبو في إدارة مصلحة الآثار المصرية ^(١) ، كما انضم إليها الدكتور بوتي أمين متحف الإسكندرية للآثار اليونانية والرومانية ^(٢) . كما شرفت اللجنة بعضوية المستشرق الهولندي المعروف ماكس فان برشم عضواً مكاتباً ^(٣) ، كما

(١) محافظ عابدين ، الأوقاف ، لجنة حفظ الآثار العربية القديمة ، محفظة رقم (١٦٣) ملف رقم (٥) مكتبة إلى رئيس ديوان خديوي بتاريخ ١٧ رجب ١٣١٧هـ - (٢١ نوفمبر ١٨٩٩م) بشأن تعيين الموسيو ماسبيرو عضواً باللجنة.

(٢) المصدر السابق ، نفس المحفظة ، مكتبة إلى نفس الجهة بتاريخ ١٤ رمضان ١٣٠٦هـ (٢٦ يناير ١٨٨٩م) بخصوص ذات الموضوع.

(٣) لجنة حفظ الآثار القديمة العربية : " المجموعة الخامسة عشرة من محاضر جلسات اللجنة وتقارير القومسيون الثاني عن سنة ١٨٩٨م " ترجمة : إلياس اسكندر حكيم ، مطبعة بولاق

انظم إليها إميل شاسينا مدير المعهد الفرنسي للآثار الشرقية بالقاهرة (١) ،
ومرقص سمكة الذي كان مسئولاً عن إنشاء المتحف القبطي عام ١٩١١م (٢) .
ولعل هذا ما حدا بجريدة " المقتطف " إلى أن تقرظ لجنة حفظ الآثار العربية بأنها
" جمعت من كبار رجال الأعمال وصفوة القوم ما قل أن يجتمع مثله " . (٣)

ولعلك لاحظت معي غلبة العنصر الأجنبي على أعضاء اللجنة في
تشكيلاتها المختلفة خلال السنوات العشرين الأولى من تأسيسها ، والسبب في ذلك
واضح ، فهم أكثر شغلاً للوظائف القيادية في مصر أثناء الاحتلال البريطاني ،
والغناء منهم أكثر ظهوراً على الساحة الثقافية ، وأكثر اهتماماً بمسألة الآثار من
المصريين ، إذ لم يكن الوعي الأثري وإدراك قيمة الآثار قد عرف طريقه بعد إلى
وجدان عدد كبير من أفراد الشعب المصري ، بل إن المطالعة الدقيقة لمحاضر
جلسات اللجنة خلال السنوات التي ذكرناها تثبت أن الأعضاء الأجانب كانوا على
وجه العموم أحرص على حضور الجلسات من الأعضاء المصريين ، وأكثر
إسهاماً في مناقشتها .

والحق إن بعض هؤلاء الأجانب قد قدم للجنة خدمات جليلة انعكس أثرها
على الآثار العربية ذاتها ، ولعل من أبرز هؤلاء ماكس هرتز الذي وصفه ستانلي
لينبول بأن له معرفة واسعة بتاريخ الفن العربي ، وشغف كبير بالعمل الذي يقوم
به ، وإن الإصلاحات الشاملة التي أجراها في بعض المساجد الصغيرة لأصدق

(١) محافظ عابدين ، الأوقاف ، لجنة حفظ الآثار العربية القديمة ، محفظة رقم (١٦٣) ملف
رقم (٥) مكتبة إلى رئيس ديوان خديوي بتاريخ ١١ مايو ١٩٠٩م (١١ ربيع الثاني
١٣٢٧هـ) بشأن تعيين المسيو إميل شاسينا عضواً عاملاً باللجنة .

(٢) المصدر السابق ، نفس المحفظة ، مكتبة إلى نفس الجهة بتاريخ ٢ يناير ١٩٠٦م (٧ ذو
القعدة ١٣٢٣هـ) بخصوص ذات الموضوع .

(٣) عدد يناير ١٩٠٤م / شوال ١٣٢١هـ .

دليل على تعمقه في دراسة الفن العربي وزخارفه ، وعلى مهارته في عمله ، وحرصه على أن تكون الزخارف مطابقة لما كانت عليه ، وأن ضمه إلى لجنة حفظ الآثار العربية كان كسباً لها وتوفيقاً ، وأن درايته وخبرته الواسعتين في الفن وعلم الآثار كان لهما أثرٌ فعال في الحالة الطيبة التي أصبحت عليها الآثار في الوقت الحاضر . (١)

ومن هؤلاء أيضاً فرانس باشا رئيس قم هندسة ديوان الأوقاف والذي بلغ من حرص أعضاء اللجنة على التمسك به أنهم أعادوه إلى عضوية اللجنة مرة أخرى بعد استعفي منها وسافر إلى الخارج ثم رجع إلى القطر المصري . (٢)

وعندما قدم استعفاؤه للمرة الثانية على اعتبار أن إقامته في القطر المصري قاصرة على أشهر قليلة من السنة لا يمكنه خلالها الانتظام في أعمال اللجنة ، ردت اللجنة بأنه " يسوءها جداً حرمان القومسيون من إرشاداته ومساعدته ، وتعرب عن الأسف لو رأت سعادته منفصلاً عنه " (٣) ثم استقر رأي اللجنة أخيراً على اختياره رئيس شرف للقومسيون بعد أن ألحت عليه كثيراً في سحب طلب استعفاؤه .

والحق إن تقديرنا لأعمال هؤلاء يزداد كثيراً حينما نتذكر بأنهم كانوا في عملهم هذا متطوعين لا يتقاضون مقابلاً من أي نوع فأعضاء اللجنة " قائمون

(١) " سيرة القاهرة " ص : ٢٥٠ .

(٢) " المجموعة السادسة من محاضر لجنة حفظ الآثار القديمة العربية عن سنة ١٨٨٩م " ص : ٣ محضر الجلسة الثالثة والثلاثين بتاريخ ١٧ يناير ١٨٨٩م (١٦ جمادى الأولى ١٣٠٦هـ) .

(٣) " المجموعة الخامسة عشرة من محاضر جلسات اللجنة وتقارير القومسيون الثاني عن سنة ١٨٩٨م " ص : ٦ ، ٧ محضر الجلسة الثمانين بتاريخ ٤ يناير ١٨٩٨م (١١ شعبان ١٣١٥هـ) .

بأعمالها احتساباً لوجه تعلقها بجميل المقاصد وعظيم الفوائد " . (١)
ورغم أن لائحة اللجنة كانت تنص على عقد جلساتها بصفة دورية منتظمة كل شهر ، بل وإمكانية عقد جلسات استثنائية إلا إن المتابع لمحاضر جلساتها يلحظ أن اللجنة لم تعقد خلال السنة الأولى من عمرها سوى جلستين : الأولى كانت في شهر فبراير من عام ١٨٨٢م بحضور كامل أعضائها الاثني عشر ، والثامنة كانت في ديسمبر من نفس العام بحضور عشرة أعضاء . والسر في تعطل اللجنة تلك الفترة هو ما واكب الاحتلال البريطاني من أحداث وصفها أحد أعضاء اللجنة ذاتها في بعض تقاريره بجملة موحية فقال : " ولا يخفى ما كان يشغل كاهل البلاد إذ ذاك من المصائب وانقطاع الأعمال في جميع مصالح الحكومة " . (٢)

كذلك تعطلت جلسات اللجنة خمسة أشهر كاملة من عام ١٨٨٥م (من شهر يوليو إلى شهر نوفمبر) (٣) دون إبداء الأسباب ، وإن كانت الجلسات الأخرى التي عقبتها اللجنة خلال هذا العام قد تميزت بحضور جميع الأعضاء ، وهي ظاهرة لم نلاحظ لها مثيلاً خلال السنوات التي رصدناها من عمر اللجنة .

(١) محافظ عابدين، الأوقاف ، لجنة حفظ الآثار القديمة العربية، محفظة رقم (١٦٣) ملف رقم (١٠) مكتبة من لجنة حفظ الآثار العربية إلى رئيس مجلس النظار بتاريخ ٢٤ يناير ١٨٨٦م (٢٠ جمادى الأولى ١٣٠٣هـ) .

(٢) لجنة حفظ الآثار العربية: " محاضر وتقارير لجنة حفظ الآثار القديمة العربية لسنة ١٨٨٥م " مطبعة ديوان عموم الأوقاف المصرية ١٣٠٥هـ / ١٨٨٦م . ص : ٤٣ التقرير التاسع للقومسيون الثاني .

(٣) المصدر السابق ، ص : ٢٥ محضر الجلسة الثامنة عشرة بتاريخ ٢٢ يونيو ١٨٨٥م (١٠ رمضان ١٣٠٢هـ) ، ص : ٢٧ ومحضر الجلسة التاسعة عشرة بتاريخ ٨ ديسمبر ١٨٨٥م (٢ ربيع الأول ١٣٠٣هـ) .

كما التزمت اللجنة بمكان الاعتقاد الذي حددته لاحتها الأساسية وهو ديوان عموم الأوقاف ، ولم تشذ عن هذا الالتزام إلا خلال الفترة من مايو عام ١٨٨٤م وحتى نهاية العام فقد عقدت اللجنة جلساتها في تلك الفترة بمدرسة الملك الأشرف قنصوه الغوري بمناسبة ترميمها بمعرفة اللجنة .^(١)

بينما لم تلتزم اللجنة بوقت الاعتقاد الذي حددته لاحتها الأساسية (الثالثة بعد الظهر شتاء والرابعة عصراً صيفاً) فنراها تعقد اجتماعاتها في وقت ما ما بين الساعة الثانية بعد الظهر والساعة الخامسة مساءً على مدار السنة .

المخصصات المالية للجنة :

حدد الأمر العالي الصادر بتشكيل لجنة حفظ الآثار العربية وكذلك لاحتها الأساسية طريقة عملها ، فعلى اللجنة أن تنظر فيما يحتاج إلى الإصلاح من الآثار المهمة التابعة لديوان الأوقاف ثم تحرر له عنها ، مع بيان ضرورة ما يلزم إجراؤه ، وعلى ذلك يأمر الديوان من يلزم من مأموريه ومهندسيه بإجراء ما هو مطلوب حسب التصميمات والقرارات التي تصدرها اللجنة متى رأى إمكان ذلك بعد وقوفه على المتوفر من ريع الوقف . وبناءً على ذلك طلب مجلس النظار من ديوان عموم الأوقاف أن يحدد مقدار المبلغ الممكن تخصيصه من طرف الأوقاف ليكون تحت تصرف اللجنة سنوياً للإتفاق منه على الإصلاحات المطلوبة .

وقد استقر رأي ديوان الأوقاف - بعد مناقشات - على تخصيص مبلغ ٧٥٠٠ جنيه مصري كميزانية للجنة حفظ الآثار العربية عن سنة ١٨٨٢م وهي السنة الأولى من عمر اللجنة ، وكان هذا المبلغ ضئيلاً حتى في نظر ديوان الأوقاف نفسه ، ولكنه علل ذلك قاتلاً : " بمراعاة ميزانية الأوقاف الآن ، ووجود

(١) " الكراسة الثانية لسنة ١٨٨٤م من محاضر وتقارير لجنة حفظ الآثار القديمة العربية " ص: ١٥ محضر الجلسة الحادية عشرة بتاريخ ١٧ مايو ١٨٨٤م (٢٢ رجب ١٣٠١هـ) .

عمارات جسيمة مقتضى إجراؤها " و وعد أنه : " ابتداء من سنة ١٨٨٣م ينظر فيما يجرى تخصيصه حسب الإمكان " .^(١)

قبلت اللجنة على مضض هذه الميزانية الضعيفة المخصصة لها ، وبدأت في ترتيب أمورها ، فأنشأت قلماً خاصاً بالرسامين تابعاً لها من أجل رسم الآثار ، ووضعت له ميزانية سوية تبلغ ٢٥٧٨٧ قرشاً ، كما قامت بتعيين اثنين من أرباب الصنائع تعييناً قطعياً لإصلاح الآثار الموجودة بالمتحف العربي ، ويكلفان اللجنة سنوياً ٣٦٥٠٠ قرشاً^(٢) ، كما خصصت مبلغ أربعمائة قرش شهرياً للإيفاق على مستلزمات قلم السكرتارية بها .^(٣)

ولعل هذه المخصصات الضعيفة هي التي جعلت علي مبارك ينصح اللجنة بأنها إذا رأت لزوم ترميم أثر ما فينبغي لها أن تبذل جهدها حتى لا تكون نفقة ذلك عليها إلا إذا كان هذا الأثر تابعاً لنظارة الأوقاف ، وأما إذا كان الأثر المذكور تابعاً لمصلحة أخرى أو ملكاً لشخص فليس على اللجنة إذن إلا أن تقصر أعمالها على المراقبة الهندسية دون أن تصرف نفوداً من خزينتها ، إذ لا ينبغي أن تصرف النفود التي يقدمها ديوان الأوقاف إلى اللجنة إلا في أعمال الحفظ المطلوبة للآثار التي هي مملوكة للأوقاف ، وأما الآثار المملوكة لجهات حكومية أخرى أو مملوكة لبعض الأهالي فننفقات الأعمال اللازمة لها تكون على الحكومة

(١) محافظ عابدين ، الأوقاف ، لجنة حفظ الآثار القديمة العربية ، محفظة رقم (١٦٣) ملف رقم (١٢) مذكرة من نظارة الأوقاف إلى مجلس النظر بتاريخ ١٢ نوفمبر ١٨٨١م (٢١ ذو الحجة ١٢٩٨هـ) .

(٢) " محاضر الجلسات وتقارير القومسيون الثاني " ص : ٩ محضر الجلسة الثانية بتاريخ ١٦ ديسمبر ١٨٨٢م (٦ صفر ١٣٠٠هـ) .

(٣) المصدر السابق ، ص : ١٢ محضر الجلسة الثالثة بتاريخ ٢٠ يناير ١٨٨٣م (١٢ ربيع الأول ١٣٠٠هـ) .

أو مالكيها . (١)

ويبدو أن علي مبارك عندما أبدى هذه الملاحظة كان يتحدث من وجهة نظر الإداري وليس بنظرة العالم ، بدليل أنه عندما أعاد ملحوظته تلك في جلسة أخرى للجنة (٢) رد عليه مسيو بودري قائلاً له إن أعمال اللجنة لا تقتصر على آثار الأوقاف بل تسري على كافة الآثار العربية التي رأت اللجنة لزوم حفظها أو ترى ذلك في المستقبل كما يدل عليه منطوق الأمر العالي الصادر بتشكيلها ، وهو يشمل جميع الآثار من دون تمييز . وقد انتصر الأعضاء لرأي هذا الرجل الفرنسي . وعلى أية حال فإنه اجتهداً محموداً من كلا الرجلين .

لم يف ديوان الأوقاف بتعهداته بإمكانية زيادة مخصصات اللجنة زيادة ملموسة في عام ١٨٨٣م ، إذ لم تزد سوى زيادة طفيفة ، ففي الجلسة التاسعة للجنة بتاريخ ١٩ إبريل ١٨٨٤م سأل أعضاء اللجنة رئيسها عن المبالغ المقررة للجنة في مقابلة حفظ الآثار فأجاب بأنه خلال سنتي ١٨٨٢م ، ١٨٨٣م صرف مبلغ ستة عشر ألف جنيه من خزانة الأوقاف من أجل الترميمات التي أقرتها اللجنة (٣) . ولكنه عندما طلب منه أن يحدد المبلغ الذي سيوضع تحت تصرف اللجنة في السنة القادمة ١٨٨٥م حتى تُجرى الأعمال المهمة جداً التي طلبتها اللجنة ولكنها أجلت لعدم وجود أموال ، أجاب الرئيس بأن هذا المبلغ لم يحدد بعد. (٤)

(١) المصدر السابق ، ص : ٢٠ محضر الجلسة السادسة بتاريخ ٣ يونيو ١٨٨٣م (٢٨ رجب ١٣٠٠هـ) .

(٢) " محاضر وتقارير لجنة حفظ الآثار العربية لسنة ١٨٨٥م " ص : ٢٢ محضر الجلسة السابعة عشرة بتاريخ ٩ مايو ١٨٨٥م (٢٥ رجب ١٣٠٢هـ) .

(٣) " الكراسة الثانية لسنة ١٨٨٤م من محاضر لجنة حفظ الآثار " ص : ٩ .

(٤) المصدر السابق ، ص : ٢٥ محضر الجلسة السادسة عشرة بتاريخ ١٦ ديسمبر ١٨٨٤م (٢٨ صفر ١٣٠٢هـ) ويلاحظ أن السنة المالية الجديدة كانت تبدأ في شهر يناير أي بعد أسبوعين فقط من وقت سؤال الأعضاء .

ومع ذلك يمكن القول بأن اللجنة أحسنت استغلال الأموال المقدمة لها ،
فقد قدمت اللجنة كشفاً ^(١) عن الأعمال التي أجريت بمعرفتها ، والمبالغ التي
صرفتھا خلال سنتي ١٨٨٢م ، ١٨٨٣م ، وقسم من سنة ١٨٨٤م (حتى ٢٠
مايو منها) ومنه يتضح أن اللجنة قد صرفت خلال المدة المذكورة مبلغاً قدره ٢٧
١٢٧٣٦٥٣ جنيهاً على ترميم ما مجموعه تسعة وعشرون أثراً مختلفاً ، هذا
بالإضافة إلى :

١٣٥٠٩	٣٩	مصاريف عمومية لأجل تشكيل قلم رسامي اللجنة
٥٩٦٣٦	٢٠	مرتبات موظفي المتحف العرب
١٧٢٩٨	..	نقل المتحف العربي إلى جامع الحاكم
١٣٦٤٠٩٨	٦	فيكون مجموع ذلك كله

كما أنفقت اللجنة خلال الفترة المتبقية من عام ١٨٨٤م ما مجموعه :

٨ ٥٤١٨٢٣ وبياناتها كالاتي : ^(٢)

٥٠٩١٨٣	٣٧	مقابل أعمال أجريت لصيانة الآثار وحفظها
٣٠٦٠٠	٠٠	مرتبات مستخدمي اللجنة عن تلك الفترة
٢٠٣٩	١١	مصروفات عمومية
٥٤١٨٢٣	٨	المجموع

وبينما الشكوى مستمرة من الأعضاء لعدم كفاية المبالغ المخصصة
لصيانة الآثار إذا بهم يصدمون بتخفيض جديد لميزانية اللجنة نزل بها إلى مقدار

(١) المصدر السابق ، ص : ١٣ ، ١٤ محضر الجلسة العاشرة بتاريخ ٢٦ إبريل ١٨٨٤م

(أول رجب ١٣٠١هـ) .

(٢) " محاضر وتقاير لجنة حفظ الآثار العربية ١٨٨٥م " ص : ٩ محضر الجلسة الرابعة

عشرة بتاريخ ٢٠ يناير ١٨٨٥م (٤ ربيع الثاني ١٣٠٢هـ) .

النصف تقريباً ، فقد صدر الأمر العالي بتاريخ ١٣ يناير ١٨٨٥م (٧ ربيع الأول ١٣٠٢هـ) بتخصيص مبلغ أربعة آلاف جنيه مصري للأعمال التي يترتب عليها حفظ الآثار وصيانتها عن سنة ١٨٨٥م . (١)

وعندما أعد فرانس بك كشفاً مفصلاً عن الأعمال التي تنسوي اللجنة تنفيذها خلال عام ١٨٨٥م ظهر منه أن نفقات هذه الأعمال تزيد كثيراً عن المبلغ الموضوع تحت تصرف اللجنة ، ومن ثم فقد قرر أعضاء اللجنة الاقتصار على الأعمال المقصود بها حماية الآثار ، بما أن الغرض من ميزانية اللجنة إنما هو " حفظ الآثار التاريخية أو الصناعية خصوصاً من حيثية الفنون " (٢) وبالتالي فإن الترميمات التي تجرى في المساجد التي يصلي فيها ، أو تنفق على الجامع الأزهر - وهذه وحدها تتجاوز الألفي جنيه - فهذه تتحملها الحكومة ولا تجرى على نفقة ميزانية اللجنة الضعيفة أصلاً ، والتي ينبغي أن يقتصر عملها على الإصلاحات الضرورية جداً .

ولذلك تم توزيع ميزانية سنة ١٨٨٥م على النحو التالي : (٣)

- | | |
|--------------------------------------|---------------|
| أ- الأعمال الجاري تنفيذها | ١٥٧٨ جنيهاً . |
| ب- الأعمال المطلوب الشروع فيها | ٢٠٣٢ جنيهاً . |
| ج - مصروفات عمومية ونفقات غير متوقعة | ٣٨٠ جنيهاً . |
| | ٤٠٠٠ جنيهاً . |

(١) المصدر السابق ، ص : ٤ محضر ذات الجلسة.

(٢) المصدر السابق ، ص : ١٤ محضر الجلسة الخامسة عشرة بتاريخ ٢٣ فبراير ١٨٨٥م (٩ جمادى الأولى ١٣٠٢هـ).

(٣) " محاضر وتقارير لجنة حفظ الآثار العربية ١٨٨٥م " ص : ٢٢ محضر الجلسة السابعة عشرة بتاريخ ٩ مايو ١٨٨٥م (٢٥ رجب ١٣٠٢هـ).

وفي لقائهما الذي جمعهما بالخدوي محمد توفيق بمناسبة إهدائه الكتاب المطبوع المشتمل على أعمال اللجنة عن سنة ١٨٨٤م ألمح فرانس بك وجران بك له إلى أن المبالغ الموضوعة تحت تصرف اللجنة لا تفي باحتياجاتها على أمل أن يأمر هذا بمضاعفة مخصصاتها ^(١) ، وحتى يحدث ذلك اضطرت اللجنة إلى تأجيل تنفيذ أعمال ترميم وإصلاح تستدعي نفقات طائلة لا تتحملها ميزانية اللجنة على أمل " أن تزيد ميزانية سنة ١٨٨٦م زيادة جسيمة " . ^(٢)

خاب رجاء الأعضاء في الخديوي توفيق عندما ورد للجنة خطاب يفيد أن الخديوي أمر بتخصيص مبلغ أربعة آلاف جنيه مصري من إيرادات الأوقاف تصرف في الأعمال التي تراها اللجنة في سنة ١٨٨٦م . والطريف أن محضر اللجنة يسجل " سرور الأعضاء من ذلك " ^(٣) ربما لأنه لن يجروا أحداً على الاعتراض ، وربما لأنهم كانوا يتخوفون من ضغط آخر للميزانية ، بدليل أنه عندما سئل رئيس اللجنة في نهاية سنة ١٨٨٦م عن توقعاته لميزانية سنة ١٨٨٧م أجاب بأنه " يأمل تقديره بمبلغ أربعة آلاف جنيه كالسنين الماضية " ^(٤) وهكذا تحولت الرغبة في مضاعفة الميزانية المرصودة للجنة إلى خوف من تخفيضها .

(١) المصدر السابق ، ص : ٢٥ محضر الجلسة الثامنة عشرة بتاريخ ٢٢ يونيو ١٨٨٥م (١٠ رمضان ١٣٠٢هـ) .

(٢) المصدر السابق ، ص : ٥٤ التقرير الخامس والعشرون للقومسيون الثاني .

(٣) لجنة حفظ الآثار العربية : " محاضر وتقارير لجنة حفظ الآثار القديمة العربية لسنة ١٨٨٦م " مطبعة نظارة عموم الأوقاف المصرية ١٣٠٦هـ / ١٨٨٧م . ص : ٥ محضر الجلسة العشرين بتاريخ ٢٧ يناير ١٨٨٦م (٢٢ ربيع الثاني ١٣٠٣هـ) .

(٤) المصدر السابق ، ص : ٢٣ محضر الجلسة الرابعة والعشرين بتاريخ ١١ ديسمبر ١٨٨٦م (١٥ ربيع الأول ١٣٠٤هـ) .

فقط وحده تيجران باشا أعلن عن رغبته في أن ترفع المخصصات إلى سبعة آلاف جنيه كما كان في السنة الأولى لتشكيل اللجنة ، وأوضح له رئيس اللجنة - الذي هو في نفس الوقت مدير عموم ديوان الأوقاف - أن الحالة المالية لنظارة الأوقاف سيئة بسبب انخفاض أثمان الحبوب ، فضلاً عما يطرأ على النظارة ويلزمها من المصاريف الباهظة ، وأنه ليس بإمكانه أن يزيد على مبلغ الأربعة آلاف جنيه " . (١)

ونظرة فاحصة على الميزانية التي نشرتها اللجنة عن أعمالها لسنة ١٨٨٥م (٢) تفيد أن اللجنة قامت بأعمال إصلاح وترميم وتنظيف في واحد وأربعين أثراً متنوعاً ، وهذا يدل دلالة قاطعة على رغبة اللجنة في أن يشمل نطاق عملها أكبر قدر ممكن من الآثار رغم مخصصاتها المحدودة وإمكاناتها المتواضعة .

ورغم الشكاية المتكررة من أعضاء اللجنة بسبب ضيق ذات اليد نجد أنهم عجزوا عن صرف كامل مبلغ الأربعة آلاف جنيه المخصصة لهم عن سنة ١٨٨٦م ، ففي كشف حساب قدمته اللجنة عن مفردات ميزانيتها بعد انتهاء السنة المذكورة اتضح منه أن قيمة المنصرف بلغت :

٦٦	٢٣٣٥	في أعمال لحفظ الآثار .
٧٩	٢٠٨	في أجر ومصاريف مختصة بدار الآثار العربية .
٦١	١٣٦	في مصروفات عمومية على نمة اللجنة .
٦	٢٦٨١	المجموع

مما يعني أن فائض الميزانية عن تلك السنة يبلغ ٩٤ ١٣١٨ أي حوالي

(١) المصدر السابق ، ص : ٢٤ محضر ذات الجلسة.

(٢) سنورها كاملة في ملاحق البحث ، انظر الملحق رقم (١) .

ثلث الميزانية ، والحقيقة أننا لا يمكن أن نسميه فائضاً ، فاللجنة في حاجة ماسة إلى أضعاف ما هو مخصص لها ، ولكن الأمر كما يقول فرانس باشا في إطار دفاعه عن تلميحات أعضاء اللجنة باتهام القومسيون الثاني بالتراخي في إنفاق المبالغ المخصصة في أوقاتها المحددة : إن المبلغ المخصص لسنة ١٨٨٦م تسلمته اللجنة متأخراً جداً ، ولم يكن من الممكن إدارة الأعمال بشكل أسرع مما هي عليه ، كما أن الإجراءات الإدارية المعقدة تحتاج إلى وقت طويل جداً ، وعلى أية حال فإن الأعمال لم تزل جارية ويتمنى أنه بانتهاء سنة ١٨٨٧م يكون قد صُرف كامل مبلغ الميزانية .

وكان أعضاء اللجنة يخشون أن يؤدي فائض الميزانية هذا إلى عدم زيادة المخصص للجنة سنوياً في المستقبل القريب ، بل ربما أدى إلى خفض هذه المخصصات مع أن اللجنة طالما طالبت زيادة ميزانيتها ، إذ ربما يظن البعض - ممن ليسوا على اطلاع على حقيقة الموقف - أن المبالغ المخصصة للجنة كافية لأعمالها حيث لم تنفق كلها ، بل وبقي منها الكثير .

وعموماً فقد قيل وقتها إن ما زاد عن ميزانية اللجنة سنة ١٨٨٦م سوف يضم إلى المخصص لها في سنة ١٨٨٧م ، وكان من حسن حظ اللجنة أن الخديوي توفيق قد أبقي على مخصصات اللجنة السنوية كما هي ، فمنحها في أمر عالٍ تاريخه ١١ يناير ١٨٨٧م (١٦ ربيع الثاني ١٣٠٤هـ) مبلغ أربعة آلاف جنيه^(١) ، وبذلك يكون تحت تصرف اللجنة مبلغ ٩٦ ٥٣١١٨ تنفق منه كما تشاء طوال عام ١٨٨٧م .

(١) " الجزء الخامس من محاضر وتقارير لجنة حفظ الآثار القديمة العربية لسنتي ١٨٨٧م ، ١٨٨٨م " ص : ٤ محضر الجلسة الخامسة والعشرين بتاريخ ٥ فبراير ١٨٨٧م (١٢) جمادى الأولى ١٣٠٤هـ) .

لم تتعظ اللجنة من مأزقها الذي مرت به في عام ١٨٨٦م فاتقضت أربعة أشهر كاملة من عام ١٨٨٧م دون أن تباشر العمل في أغلب مشروعاتها لإصلاح الآثار ، وبدا واضحاً أنه لن يتيسر لها إنهاء الأعمال المطلوبة بنهاية السنة المالية ، إذ الباقي من السنة ثمانية أشهر فقط ، وحملت المسؤولية وقتها لرئيس اللجنة - الذي هو في نفس الوقت مدير عموم الأوقاف - وقال الرجل دفاعاً عن نفسه إنه لم يقصد تأخير الأعمال التي صرحت بها اللجنة ، ولكن بالنسبة لتسلمه مهام منصبه في نظارة الأوقاف منذ عهد قريب واشتغاله في جملة أشياء ما أمكنه تنفيذ الطلبات التي قدمت إليه من ناظر قلم الهندسة ، و وعد أنه سوف يتخذ في أقرب وقت الاحتياطات اللازمة للشروع في كافة الأعمال المصرح بها .^(١)

وفي جلستها التي عقدتها في ١٨ أكتوبر ١٨٨٧م (١ صفر ١٣٠٥هـ) أنكر سكوت منكريف عضو اللجنة على رئيسها لأنه لم يُصرف إلى الآن سوى أربع مائة جنيه تقريباً على أشغال اللجنة التي يفترض انتهائها في سنة ١٨٨٧م من أصل مربوط الميزانية البالغ أربعة آلاف جنيه بالإضافة إلى المبلغ المعطى من الميزانية السابقة ، وقال منكريف إنه لم يفهم السبب وراء عدم العناية في هذه السنة بكافة الأعمال المختصة بتقوية وحفظ الآثار والتي تحتاج إلى عشرة أضعاف ما هو مخصص بالفعل ثم ختم كلامه بقوله : إن عدم تنفيذ قرارات اللجنة يمس شرفها ، وأنه إذا لم يكن في وسع اللجنة أن تحصل على ميزانيتها الصغيرة فلا داعي لوجودها أصلاً . وقد وافق على ذلك أغلب الحاضرين .

ويلاحظ أن سكوت منكريف عندما وجه هذا الكلام القاسي - والذي كان واضحاً أن المقصود به هو رئيس اللجنة ومدير عموم الأوقاف وكان في ذلك

(١) المصدر السابق، محضر الجلسة السادسة والعشرين بتاريخ ٢٣ إبريل ١٨٨٧م (٣٠ رجب ١٣٠٤هـ).

الوقت عثمان باشا غالب - كان سكوت غائباً عن اجتماع اللجنة ، وأتاب عنه يعقوب آرتين لتقديم هذا التساؤل ، أما عثمان غالب فقد دافع عن نفسه بتكرار ذات الحجج ، فهو تعين في نظارة الأوقاف منذ عهد قريب ، وأن أقصى مرغوبه تنفيذ قرارات اللجنة ، وأنه لديه فتاعة بأن المبالغ التي تصرف عليها تعود بالفائدة ، ثم تطل بأن الحكومة - من باب ضغط النفقات - قد قلصت عدد العاملين في ديوان الأوقاف ، ولو أديرت كافة الأعمال في آن واحد لا يتيسر ملاحظتها ، وهذا هو السبب الذي منعه حتى الآن من الإسراع في أعمال اللجنة ، وقال : إن اللجنة لو صرحت له بتعيين معماريه لملاحظة أعمال الأعمال الإصلاح على حساب ميزانيتها لسهل انجاز هذه المسألة ، ولشرع في إدارة الأعمال التي طلبتها اللجنة حالاً وفي آن واحد ، ثم متى انتهت يتم الشروع في غيرها وهكذا حتى يتم الفراغ منها في مدة قريبة .

كان عثمان غالب على ثقة من أن اللجنة لن ترفض أن تتحمل ميزانيتها رواتب هؤلاء الملاحظين ، فهي في مأزق حقيقي يهدد بتخفيض ميزانيتها في الأعوام القادمة ، ولديها فاتض من الأموال لن ينقص كثيراً بدفعها هذه الرواتب ، وبالفعل اضطرت اللجنة لقبول أمر طالما رفضته في السابق ، ولكنها اشترطت أن يكون عمل هؤلاء الملاحظين باليومية وأن يفصلوا عند الاستغناء عنهم . ولمزيد من الاحتياط طلب جران بك من رئيس اللجنة أن الذي لا يصرف من مقرر سنة ١٨٨٧م يعلى طلباً [يضاف] لميزانية سنة ١٨٨٨م علاوة على ما تسمح الحضرة الخديوية بتقريره لميزانية اللجنة في السنة المذكورة ، وقد وعد الرئيس - كعادته - بالإجراء .^(١)

تشعر بمدى تأزم موقف اللجنة - ومدى مكر عثمان غالب - عندما تعلم

(١) " الجزء الخامس من محاضر وتقارير لجنة حفظ الآثار القديمة العربية لسنتي ١٨٨٧م ، ١٨٨٨م " ص : ٢٢ ، ٢٣ محضر الجلسة التاسعة والعشرين بتاريخ ١٨ أكتوبر ١٨٨٧م (أول صفر ١٣٠٥ هـ) .

أنه حتى ٢٩ ديسمبر ١٨٨٧م (١٤ ربيع الثاني ١٣٠٥هـ) لم يكن قد صرف من مبلغ الخمسة آلاف وثلاثمائة وتسعة عشر جنيهاً والتي هي تحت تصرف اللجنة في سنة ١٨٨٧م سوى ألف وسبعمائة وواحد وخمسين جنيهاً فقط . بينما تبقى لديها في خزينتها مبلغ ثلاثة آلاف وخمسمائة وثمانية وستين جنيهاً أي ما يقرب من مخصص سنة كاملة ، ويلج تجران باشا على ضرورة صرف هذا المبلغ كاملاً حتى تدخل اللجنة سنة ١٨٨٨م بدون بواق من الميزانيات السابقة ، وفي رأيه أن هذا ممكن ؛ لأن معظم الأعمال التي أعدتها اللجنة لم يصرح بها حتى الآن ، وهنا يتدخل عثمان غالب بدلاً الوعد تلو الوعد بإعطاء التصريحات في أقرب وقت حسب رغبة اللجنة .^(١)

وفي الجلسة التالية يتساءل يعقوب أرتين عن قيمة المبلغ المزمع تقديره لسنة ١٨٨٨م ، ولابد أن هذا التساؤل قد أغاظ عثمان غالب كثيراً فقد أجابه قائلاً: " إنه عند انقضاء المبالغ الموجودة الآن وقتها ينظر " ^(٢) ويلج منكريف على ضرورة التصريح بكافة الأشغال المعتمدة من اللجنة وإجازها في أقرب وقت ، ويرد فرانس باشا بأن معظم الأعمال المعتمدة قد بدئ فيها ولكن سيرها بطيء ، ويتدخل عثمان غالب فيقول: إنه مستعد لاعتماد الأشغال المقررة من اللجنة ولم يصرح بها منه حتى الآن ، وتحته اللجنة على فعل ذلك على وجه السرعة .

وحسناً فعل فرانس باشا عندما قدم لنا - بمناسبة إحالته للمعاش -

(١) المصدر السابق ، ص : ٢٨ محضر الجلسة الثلاثين بتاريخ ٢٩ ديسمبر ١٨٨٧م (١٤ ربيع الثاني ١٣٠٥هـ) .

(٢) المصدر السابق ، ص : ٣١ محضر الجلسة الحادية والثلاثين بتاريخ ٢١ فبراير ١٨٨٨م (٩ جمادى الثاني ١٣٠٥هـ) .

تقريراً مفصلاً عن الأعمال التي تم إنجازها بمعرفة اللجنة حتى نهاية عام ١٨٨٧م، ومنه يتضح أن اللجنة شملت بعنايتها مائة وواحداً وعشرين أثراً أنفقت عليها ما يأتي :

جنيهاً منذ إنشاء اللجنة حتى مايو ١٨٨٤ م .	١٣٦٤١
جنيهاً باقى سنة ١٨٨٤ م	٥٤١٨
جنيهاً سنة ١٨٨٥ م	٣٨٨٩
جنيهاً سنة ١٨٨٦ م .	٢٦٨١
جنيهاً سنة ١٨٨٧ م . (١)	١٩٦٢

وبعد ذلك حدث ما كان يخشاه أعضاء اللجنة ، ذلك أن فشل اللجنة في استغلال كامل المخصص لها سنوياً وتراكم الفوائض من سنة إلى أخرى جعل ديوان الأوقاف لا يقرر لها شيئاً من إيراداته عن سنة ١٨٨٨م اعتماداً على ما لديها من أموال . ونحن نحمل عثمان غالب صاحب الوعود الجوفاء والتسويات المتكررة مسئولية حرمان اللجنة من مخصصها في تلك السنة . وتملك أعضاء اللجنة إحباطاً شديد ، وتساعلوا - في يأس - عن مقدار ميزانية اللجنة سنة ١٨٨٩م وأنه إذا لم تكن هناك أموال كافية فلا داعي لأن تعطي اللجنة قرارات بأعمال لا يَتَقَي بتنفيذها ، فأجابهم رئيس الجلسة إسماعيل باشا الفلكي - وكان عثمان غالب قد ذهب إلى حال سبيله - بأنه لم يخصص بعد مبلغ من إيرادات الأوقاف عن سنة ١٨٨٩م ، ولكن المبالغ المخصصة للجنة من الميزانيات السابقة ولم تزل على ذمتها يمكن التصرف فيها . (٢)

(١) " الجزء الخامس من محاضر وتقارير لجنة حفظ الآثار القديمة العربية لسنتي ١٨٨٧م،

١٨٨٨م " ص : ٣٨ محضر ذات الجلسة.

(٢) " المجموعة السادسة من محاضر لجنة حفظ الآثار القديمة عن سنة ١٨٨٩م " ص : ٥ محضر الجلسة الثالثة والثلاثين بتاريخ ١٧ يناير ١٨٨٩م (١٦ جمادى الأولى

وبعد شهرين أبلغ ديوان الأوقاف لجنة حفظ الآثار العربية بأنه خصص لها من إيراداته مبلغ ألفي جنيه عن سنة ١٨٨٩م ^(١) أي أن الديوان خفض الميزانية بمقدار النصف عن المعتاد .

وفي نفس العام حاول ديوان الأوقاف أن يحمل ميزانية اللجنة كل أو بعض راتب " ماكس هرتز " المهندس بقلم الهندسة والقائم بأعمال اللجنة ، وهو الأمر الذي رفض بإجماع الآراء بعد الاقتراع عليه من الأعضاء وبعد مناقشات حادة للغاية ^(٢) ، ويبدو أن أعضاء اللجنة قد وعوا جيداً درس القاسي الذي لفته إياهم عثمان غالب .

ولكن الأعضاء لم يتعظوا من مسألة فائض الميزانية ، فبحلول شهر نوفمبر من عام ١٨٨٩م لم يكن قد أنفق من مبلغ الألفي جنيه المخصصة للجنة سوى سبعمائة وستين جنيهاً فقط ^(٣) . وبنهاية العام المالي بلغ المنصرف ألفاً ومائة وستة عشر جنيهاً تقريباً ، فاضطرت اللجنة إلى أن تطلب إضافة الباقي من ميزانية سنة ١٨٨٩م إلى المبلغ الذي سوف يتم تقديره من ديوان عموم الأوقاف في سنة ١٨٩٠م ^(٤) . ومع ذلك يتحدث أعضاء القومسيون الثاني عن " المقاييس المصدق عليها من اللجنة والتي لا يمكن الإجراء بمقتضاها بالنسبة

(١) " المجموعة السادسة من محاضر لجنة حفظ الآثار العربية القديمة عن سنة ١٨٨٩م ص:

١٠ محضر الجلسة الرابعة والثلاثين بتاريخ ١٩ مارس ١٨٨٩م (١٨ رجب ١٣٠٦هـ) .

(٢) المصدر السابق ، ص : ٢٩ محضر الجلسة السابعة والثلاثين بتاريخ ٣١ يوليو ١٨٨٩م (٤ ذو الحجة ١٣٠٦هـ) .

(٣) المصدر السابق ، ص : ٣١ محضر الجلسة الثامنة والثلاثين بتاريخ ٣ نوفمبر ١٨٨٩م (١٠ ربيع الأول ١٣٠٧هـ) .

(٤) المصدر السابق ، ص : ٣٩ محضر الجلسة التاسعة والثلاثين بتاريخ ١٨ ديسمبر ١٨٨٩م (٢٥ ربيع الثاني ١٣٠٧هـ)

لعدم وجود نفقات " . (١)

وبحلول عام ١٨٩٠م التمس أعضاء اللجنة من رئيسها - وكان في ذلك الوقت محمد حمدي باشا مدير عموم الأوقاف - أن يبذل مساعيه من أجل إبلاغ مربوط سنة ١٨٩٠م إلى أربعة آلاف جنيه (٢) مما يعني إعادتها إلى سيرتها الأولى ، ورد عليهم الرئيس في الجلسة التالية بأنه اتخذ الإجراءات اللازمة لدى رئيس مجلس النظار للحصول على إبلاغ مربوط السنة المذكورة إلى أربعة آلاف جنيه وأنه ينتظر الرد (٣) . وما هي إلا أيام قلائل حتى صدر الأمر العالي في ٣٠ مارس ١٨٩٠م (٨ شعبان ١٣٠٧م) والذي حدد مبلغ أربعة آلاف جنيه كمربوط للجنة سنة ١٨٩٠م (٤) . ومع ذلك يشتكى القومسيون الثاني من أن هذا المبلغ لم يوضع تحت تصرفه مرة واحدة بل شيئاً فشيئاً ومن ثم لم يتيسر للجنة معرفة المبالغ التي تقررت لها بالضبط إلا في شهر يونيو [لاحظ صدور الأمر العالي في ٣٠ مارس] ولذلك يطلب القومسيون الثاني أن يعرف في أقرب وقت ممكن المبلغ الذي سوف يوضع تحت طلب اللجنة في العام القادم - ١٨٩١م - حتى تتمكن اللجنة من المداومة على إجراء أعمالها بدون انقطاع . (٥)

(١) المصدر السابق ، ص : ٩٠ التقرير السادس والستون للقومسيون الثاني.

(٢) " المجموعة السابعة من محاضر لجنة حفظ الآثار القديمة العربية عن سنة ١٨٩٠م "

ص: ٤ محضر الجلسة الأربعين بتاريخ أول فبراير ١٨٩٠م (١١ جمادى الثاني ١٣٠٧هـ)

(٣) المصدر السابق ، ص : ٩ محضر الجلسة الحادية والأربعين بتاريخ ١٥ مارس ١٨٩٠م

(٢٤ رجب ١٣٠٧هـ) .

(٤) المصدر السابق ، ص : ١٤ محضر الجلسة الثانية والأربعين بتاريخ ٢ يونيو ١٨٩٠م

(١٤ شوال ١٣٠٧هـ) وانتظر تفصيلاً لهذه الميزانية في الملحق رقم (٢) من ملاحق

البحث.

(٥) المصدر السابق ، ص : ١٢٠ ، ١٢١ التقرير الثالث بعد المائة للقومسيون الثاني.

وإزاء هذا العجز في مخصصات اللجنة ، وقصور هذه المخصصات عن الوفاء باحتياجاتها اضطرت اللجنة إلى البحث عن طرق بديلة لتوفير أموال إضافية بجانب أموال الميزانية ، وكانت المناسبة لذلك التقرير المطول الذي أعده أعضاء القومسيون الثاني عن جامع المؤيد شيخ بالقاهرة ، وقد تحدث التقرير عن الأخطاء التي ارتكبها المهندس المسئول عن عملية تجديد الجامع المذكور والتي نفذها ديوان الأوقاف خلال الفترة من ١٨٧٠م إلى ١٨٧٤م - قبل إنشاء اللجنة - بواسطة مهندس " لا دراية له بفن الصناعة العربية " ويعقب أعضاء القومسيون قائلين : " ولقد يسوؤنا مشاهدة صرف مبالغ وافرة في غير محلها كما حصل وقتها ، لأنه يحتمل أنها كانت تكفي لإعادة هذا الجامع كأصله ، وتطلب اللجنة من ديوان الأوقاف تخصيص مبلغ أربعة آلاف جنيه بهدف إعادة ترميمه على أن تتحمل اللجنة ألفاً وخمسمائة جنيه من هذا المبلغ ويتحمل الباقي ديوان الأوقاف جزاء له على إهمال مهندس وقتها . وتذكر اللجنة أنها قد صرفت على هذا الأثر الجليل منذ إنشائها حتى الآن ما مجموعه ألف وستمائة وستون جنيهاً^(١) استجاب ديوان الأوقاف لطلب اللجنة ، بل وتحمل أكثر مما طلب منه ، ففي تقريرها الذي استعرضته اللجنة في جلستها الخامسة والأربعين بتاريخ ٦ يناير ١٨٩١م (٢٦ جمادى الأولى ١٣٠٨هـ) عن قيمة الأشغال التي عملت خلال سنة ١٨٩٠م نُكر أن قيمتها بلغت :

(١) " المجموعة السابعة من محاضر لجنة حفظ الآثار القديمة العربية عن سنة ١٨٩٠م " ص ٦٦ : التقرير السابع والثمانون للقومسيون الثاني . ولعل في مثل هذه المواقف تبرز أهمية ضرورة وجود اللجنة ، فهو يؤدي عملاً متقناً ومتخصصاً ، وتحفظ للدولة أموالها في نفس الوقت بضمان إتفاقها فيما يعود عليها بالنفع ، وليس بتبديدها من دون فائدة كما فعل مهندس ديوان الأوقاف.

٣١٥٢ جنيهاً على حساب اللجنة .

٣٣٣٦ جنيهاً على حساب ديوان الأوقاف .^(١)

وفي ذات الجلسة طلب تيجران باشا معرفة قيمة ما سيربط للجنة في سنة ١٨٩١م فقال الرئيس : إنه قد خصَّصَ مبلغ أربعة آلاف جنيه ضمن ميزانية ديوان عموم الأوقاف على ذمة اللجنة ، ولكن لم تعتمد هذه الميزانية حتى الآن ، وأوضح جران بك أنه إذا لم توضع هذه النقود حالاً تحت طلب القومسيون فإنه سيضطر إلى إيقاف الأشغال ، ولكن الرئيس أكد له أن بإمكان القومسيون أن يتصرف على حساب هذا المبلغ الذي ذكر .^(٢)

اعتمدت الميزانية العامة لسنة ١٨٩١م وخصص للجنة فيها مبلغ أربعة آلاف جنيه كما وُعدت من قبل ، كما خصص لها مبلغ مماثل عام ١٨٩٢م منها سبعمائة وثلاثون جنيهاً كمصروفات عمومية للجنة والباقي للإفاق على الآثار^(٣) وتأسف اللجنة مرتين - كذا - من قلة إيراداتها غير المساعدة لها على تنفيذ أعمالها ، ولكنها تتعشم بأن ميزانيتها السنوية تزيد في المستقبل نظراً لاتساع دائرة أشغالها

(١) لجنة حفظ الآثار العربية : " المجموعة الثامنة من محاضر لجنة حفظ الآثار القديمة العربية وتقارير القومسيون الثاني عن سنة ١٨٩١م " ترجمة : اسكندر حكيم مطبعة بولاق ١٨٩٢م / ١٣٠٩هـ . ص : ٤ ويبدو أن مساهمة ديوان الأوقاف قد صارت بعد ذلك سنة متبعة .

(٢) " المجموعة الثامنة من محاضر لجنة حفظ الآثار القديمة العربية وتقارير القومسيون الثاني عن سنة ١٨٩١م " ص : ٣ .

(٣) المصدر السابق ، ص : ٩١ محضر الجلسة الثانية والخمسين بتاريخ ٢٣ ديسمبر ١٨٩١م (٢٢ جمادى الأولى ١٣٠٩هـ) .

تحفظ الآثار^(١)، ولكن ديوان عموم الأوقاف يغض الطرف عن آمال اللجنة وتطلعاتها ويمنحها نفس المبلغ في عام ١٨٩٣م كميزانية لها .^(٢)

ولكن يبدو أن ضغوط اللجنة قد آتت أكلها ففي الثامن من شهر مايو من عام ١٨٩٣م يبلغ مدير عموم الأوقاف أعضاء اللجنة بأنه جعل المربوط الذي تقرر صرفه من ديوان الأوقاف على الأشغال المقتضى إجراؤها في سنة ١٨٩٣م لتعظيم وصيانة الآثار التابعة إليه أربعة آلاف وخمسمائة جنيه بدلاً من أربعة آلاف فقط^(٣) وهو ما حدا بأعضاء اللجنة إلى أن يطلبوا من ديوان الأوقاف أن يحدد لهم في أول شهر نوفمبر من كل سنة المبلغ المخصص لها تحديداً في السنة التالية حتى لا تتعطل الأعمال كما حدث في هذه السنة بسبب تأخر ديوان الأوقاف في الإقرار على مخصص اللجنة .^(٤)

هذه العلاوة على الميزانية لن تنفيذ كثيراً لجنة حفظ الآثار العربية ولا سيما

(١) لجنة حفظ الآثار العربية : " المجموعة التاسعة من محاضر لجنة حفظ الآثار القديمة العربية وتقارير القومسيون الثاني عن سنة ١٨٩٢م " ترجمة : اسكندر حكيم ، مطبعة بولاق ١٨٩٣م / ١٣١٠هـ . ص : ٦ محضر الجلسة الثالثة والخمسين بتاريخ ٢٣ فبراير ١٨٩٢م (٢٥ رجب ١٣٠٩هـ) .

(٢) المصدر السابق ، ص : ٢٥ محضر الجلسة الخامسة والخمسين بتاريخ ٢٤ يناير ١٨٩٣م (٧ رجب ١٣١٠هـ) .

(٣) لجنة حفظ الآثار العربية : " المجموعة العاشرة من محاضر لجنة حفظ الآثار القديمة العربية وتقارير القومسيون الثاني عن سنة ١٨٩٣م " ترجمة : إلياس اسكندر حكيم ، بدون سنة الطبع أو دار النشر . ص : ٢١ محضر الجلسة السابعة والخمسين في التاريخ المذكور أعلى .

(٤) المصدر السابق ، ص : ٣١ محضر الجلسة الثامنة والخمسين بتاريخ ١٣ يونيو ١٨٩٣م (٢٩ ذو القعدة ١٣١٠هـ) .

إذا علمت أن مصروفات اللجنة العمومية وماهيات عمالها تستهلك نحو عشرين بالمائة من ميزانيتها الضعيفة أصلاً .^(١)

وهنا تتدخل نظارة الأشغال - وهي النظارة المسنولة عن حفظ الآثار المصرية القديمة وتخضع لإدارتها مصلحة الآثار المصرية القديمة - تتدخل في محاولة منها للعب دور الوسيط بين لجنة حفظ الآثار العربية وبين مجلس النظار فتطلب تخصيص مبلغ ألف جنية زيادة على الوارد بميزانية نظارة الأشغال وجعله تحت تصرف لجنة حفظ الآثار العربية لصرفه في سبيل حفظ وصيانة تلك الآثار ، وتذكر نظارة الأشغال أن هذا الطلب جاء بناءً على طلب " رغائب لجنة حفظ الآثار العربية " .

وفي مذكرتها الإيضاحية التي أرفقتها بالنظارة مع طلبها وأرسلتها إلى مجلس النظار ألمحت الأشغال إلى أنه قد مضى على لجنة حفظ الآثار التاريخية نحو اثني عشر عاماً وهي تهتم في أثناءها بترميم وإصلاح بعض الآثار الأكثر أهمية في مدينة القاهرة ، وأن الأموال التي أنفقت في سبيل ذلك تحملتها نظارة الأوقاف ، غير أن قوانين هذه المصلحة الأساسية لا تتيح لها أن تنفق شيئاً من إيراداتها على ترميم المباني التي لا تخصها وهي في واقع الأمر غير مخصصة لإقامة الشعائر الدينية ، ولا تبيع لها أيضاً استخدام إيراد المسجد الواحد في ترميم مساجد أخرى وإصلاحها ، وفي القطر المصري آثار عربية كثيرة ذات أهمية كبرى وإذا لم يتم إصلاحها سريعاً تتداعى ويلحقها الدمار ثم تندثر فلا يبقى لها من أثر ، وكثير من هذه الآثار لا علاقة له بمصلحة المساجد ، ولا يصح اعتباره لازماً للشعائر الدينية ، ولا يصلح لغرض من الأغراض الدينية حتى لو تم إصلاحه ، ولذا كانت نظارة الأوقاف لا يتسنى لها أن تساعد على حفظ تلك الآثار

(١) المصدر السابق ، ص: ١٦ التقرير السابع والأربعون بعد المائة للقومسيون الثاني.

وإذا لم تمد الحكومة يد المعونة في ذلك يصبح إصلاح تلك الآثار أمراً مستحيلاً .
وبما أن النفقات التي يتطلبها ترميم تلك الآثار لا يمكن احتسابها من ميزانية نظارة الأشغال العمومية ؛ لأن لدى تلك النظارة كثيراً من الأعمال التي يتعين القيام بها وليس في ميزانيتها فائض من الأموال ، لذلك هي تلتئم من مجلس النظار تخصيص مبلغ سنوي قدره ألف جنيه يجعل تحت تصرف لجنة الآثار العربية لهذا الغرض ، وذلك بخلاف المبالغ الواردة في ميزانية نظارة الأشغال .

وتؤكد نظارة الأشغال على أنه لما كانت الحكومة تنفق المبالغ الطائلة كل علم في سبيل حفظ الهياكل والمعابد المصرية القديمة كان الأمل في ألا يتعذر عليها أيضاً تخصيص مبلغ بسيط لحفظ ما تبقى من الآثار العربية التي لا تقل أهمية عن تلك الهياكل .

أحال مجلس النظار طلب الأشغال إلى اللجنة المالية للدرس والإفادة ولكن اللجنة المالية رأت "أوفقية النظر في هذا الطلب عند ربط ميزانية السنة المقبلة" (١) .

على أن المراجع لمحاضر جلسات اللجنة خلال الأعوام التي تلت تقديم هذا الطلب لا يلحظ ذكراً له ، ولا يلحظ كذلك زيادة ملموسة في مخصصات اللجنة لا في السنة المقبلة ولا في التي تليها ، يلحظ فقط تشكيكات مستمرة من قبل

(١) محافظ عابدين ، الأوقاف ، لجنة حفظ الآثار القديمة العربية ، محفظة رقم (١٦٣) ملف رقم (١٤) مذكرة من نظارة الأشغال العمومية إلى مجلس النظار بتاريخ ١٥ ديسمبر ١٨٩٣م (٧ جمادى الثانية ١٣١١هـ) بخصوص طلب الأشغال تخصيص مبلغ ١٠٠٠ جنيه سنوياً خلاف الوارد بميزانية النظارة وجعله تحت تصرف لجنة حفظ الآثار العربية .

الأعضاء بسبب ضعف الميزانية ^(١) كانت تقابل بزيادة طفيفة من قبل الأوقاف ، حتى إذا ما استهل القرن العشرون وافاتنا ديوان عموم الأوقاف بتقرير مفصل عن مصروفات لجنة حفظ الآثار العربية خلال الفترة من عام ١٨٩٧ م وحتى عام ١٩٠١ م وجاء فيه ما يلي : ^(٢)

المصروفات	١٨٩٧	١٨٩٨	١٨٩٩	١٩٠٠	١٩٠٢
فصل (١) الإدارة العمومية - لجنة حفظ الآثار العربية قسم (١) المستخدمون	٨٠٤	٨٠٤	٩٥٨	١١٢٦	١١٥٧
بند (١) مستخدمون داخل هيئة العمال	٨٠٤	٨٠٤	٩٥٨	١١٢٦	١١٥٧
بند (٢) مستخدمون خارجون عن هيئة العمال	٥٣	٥٢	٦٩	٨٦	٧٣
قسم (٢) حفظ وترميم المساجد الأثرية	٥٥٦٢	٦١٦٣	٥٦٩٩	٦٦٤٣	٥٩٦٦
المجموع جنيهاً مصرياً	٦٣٨٣	٧٠١٩	٦٧٢٦	٧٨٥٥	٧١٩٦

وفي العام التالي زيد المربوط للجنة حفظ الآثار العربية زيادة ضئيلة بلغت ثلاثمائة وخمسين جنيهاً بناءً على الميزانية المقدمة من اللجنة عن قيمة الأعمال

(١) لجنة حفظ الآثار العربية : " المجموعة الخامسة عشرة من محاضر جلسات اللجنة وتقارير القومسيون الثاني عن سنة ١٨٩٨ م " . ترجمة إلياس إسكندر حكيم ، مطبعة بولاق ١٨٩٩ م / ١٣١٧ هـ . ص : ١٢ التقرير الحادي والثلاثون بعد المائتين للقومسيون الثاني .
(٢) ديوان عموم الأوقاف : " ترجمة تقرير إلى الحضرة الفخيمة الخديوية عن حساب مصلحة عموم الأوقاف النهائي لسنة ١٩٠١ م " مطبعة بولاق ١٩٠٢ م / ١٣٢٠ هـ . ص : ١١ .

المشروع في مباشرتها خلال العام المذكور .^(١)

ويمكن القول بأن سياسة اليد المغلولة التي اتبعها ديوان الأوقاف إزاء لجنة حفظ الآثار العربية منذ نشأتها قد فرضت على اللجنة سياسة معينة في اتجاهين :

الاتجاه الأول : محاولة ضغط النفقات غير الضرورية بقصر اهتمام اللجنة على الآثار الأكثر أهمية ، وتخفيض قيمة الاعتمادات - الآخذة دوماً في الازدياد - المخصصة لإعادة تجديد الزخارف الثمينة المكلفة تخفيضاً كثيراً وبالمقابل زيادة المصروفات المخصصة لأشغال التقوية العامة ، إذ ليس من المقبول إتفاق مبالغ مالية كبيرة على زخارف محضة ، بل الأوفق أن يقتصر الأمر على تجديد الأجزاء التالفة الضرورية دون تجديدها بالكامل .^(٢)

الاتجاه الثاني : ضرورة البحث عن سبل جديدة توفر مورداً مالياً إضافياً يضاف إلى مخصصات اللجنة السنوية الثابتة ، ولتحقيق ذلك لجأت اللجنة إلى عدة وسائل منها : جعل زيارة بعض المساجد الأثرية بمقابل مادي ، وبدأت بتطبيق هذه التجربة على مسجد ابن طولون فجعلت زيارته بتذكرة ثمنها قرشان .^(٣)

ورغم ضالة ثمن التذكرة فقد كان هذا المورد يدر دخلاً سنوياً وصل إلى

(١) ديوان عموم الأوقاف : " ميزانية إيرادات ومصروفات الأوقاف الخيرية المشمولة بنظارة

الحضرة الفخيمة الخديوية عن سنة ١٩٠٢م " مطبعة الأوقاف ، بدون تاريخ . ص : ٨ .

(٢) " المجموعة الخامسة عشرة من محاضر جلسات اللجنة وتقارير القومسيون الثاني عن سنة ١٨٩٨م " التقرير الخامس والثلاثون بعد المائتين .

(٣) " المجموعة السادسة من محاضر لجنة حفظ الآثار العربية القديمة عن سنة ١٨٨٩م " ص: ٨ محضر الجلسة الرابعة والثلاثين بتاريخ ١٩ مارس ١٨٨٩م (١٨ رجب ١٣٠٦ هـ)

مائة وثمانية عشر جنيهاً في عام ١٨٩١م^(١) مما دفع مدير عموم الأوقاف إلى أن يقترح على اللجنة أن يكون زيارة جميع المساجد من جانب السائحين - على غرار مسجد ابن طولون - بمبالغ مالية تخصص لحفظ الآثار علاوة على ميزانية اللجنة . وقد قبلت اللجنة هذا الاقتراح وعهدت بتنفيذه إلى ديوان الأوقاف .^(٢)

وفي عام ١٨٩٢م بيع من تذاكر زيارة المساجد ثلاثة آلاف وثلاثمائة وست وعشرون تذكرة بمبلغ ستة وستين جنيهاً ونصف تقريباً أضيفت إلى ميزانية اللجنة سنة ١٨٩٣م^(٣)

على أن الدخل الذي كانت تحصل عليه اللجنة من هذا المورد كان ينخفض من عام إلى آخر ، لأن هذه التذاكر كانت تباع خفية ، ويؤكد ماكس هيرتز أن " التجارة الجارية خفية بتذاكر دخول الآثار لم تزل مستمرة " ^(٤) بل إن بعض الأهالي المقيمين بجوار مسجد ابن طولون كانوا يتجاسرون على إدخال السائحين

(١) " المجموعة الثامنة من محاضر لجنة حفظ الآثار القديمة العربية وتقارير القومسيون الثاني عن سنة ١٩٨١م " ص : ٢٦ محضر الجلسة السابعة والأربعون بتاريخ ٢٧ مايو ١٩٨١م (١٩ شوال ١٣٠٨هـ) .

(٢) " المجموعة الثامنة من محاضر لجنة حفظ الآثار القديمة العربية وتقارير القومسيون الثاني عن سنة ١٩٨١م " ص : ٩٢ محضر الجلسة الثانية والخمسين بتاريخ ٢٣ ديسمبر ١٨٩١م (٢٢ جمادى الأولى ١٣٠٩هـ) .

(٣) " المجموعة العاشرة من محاضر لجنة حفظ الآثار القديمة العربية وتقارير القومسيون الثاني عن سنة ١٨٩٣م " ص : ١٢ التقرير السادس والأربعون بعد المائة للقومسيون الثاني .

(٤) " المجموعة الخامسة عشرة من محاضر جلسات اللجنة وتقارير القومسيون الثاني عن سنة ١٨٩٨م " ص : ٧٩ التقرير الثامن والثلاثون بعد المائتين ، وكذلك ص : ١٠٦ التقرير الأربعون بعد المائتين .

إلى المسجد المذكور بواسطة الصعود على أسطح منازلهم ثم المرور منها إلى فتحة أعلى المنبر ثم النزول على سلم المنبر وذلك في مقابل مادي يقل عن ثمن التذكرة بالطبع ، وعندما علم بذلك مهندس اللجنة قام بإغلاق الفتحة المذكورة ببناء .^(١)

كذلك حاولت اللجنة أن تؤمن عمالة مجانية لأشغالها بدافع التوفير ، فاقترحت استغلال المحكوم عليهم بالأشغال الشاقة في إجراء عملية تنظيف المسجد الموجود بقلعة قايتباي بالإسكندرية ضغطاً للنفقات ولكن نظارة الحربية رفضت هذا الأمر .^(٢)

وبنهاية القرن التاسع عشر لم تجد اللجنة مفرّاً من اللجوء إلى أسلوب جمع التبرعات من أجل القيام بعمليات الإصلاح الضخمة التي لا تتحملها ميزانية اللجنة ، فقد طلبت اللجنة من مجلس النظار السماح لها بفتح اكتتاب عمومي تجمع مبلغ أربعين ألف جنيه يخصص لترميم جامع السلطان حسن ، وقالت اللجنة في مذكرتها التي أرسلتها إلى مجلس النظار : إنه لا يخفى ما لهذا المسجد من الأهمية في دقة الصناعة العربية ، ولا يخفى أيضاً ما بذلته اللجنة وتبذله الآن في حفظ وصيانة هذا الأثر الذي هو من أهم الآثار العربية حتى إن اللجنة وضعت له كتاباً خاصاً به ، وقد وجدت اللجنة أن الترميمات اللازمة له تحتاج إلى أربعين ألف جنيه ، والمسجد لا توجد له إيرادات ، وميزانية اللجنة لا يمكنها تحمل مثل هذه المبلغ الضخم ، ومن ثمّ فهي تطلب الترخيص لها بافتتاح هذا الاكتتاب

(١) " المجموعة السابعة من محاضر لجنة حفظ الآثار القديمة العربية عن سنة ١٨٩٠م " ص ٣٤ : التقرير الثامن والسبعون للقومسيون الثاني.

(٢) " المجموعة السابعة من محاضر لجنة حفظ الآثار القديمة العربية عن سنة ١٨٩٠م " ص : ١٠ محضر الجلسة الحادية والأربعين بتاريخ ١٥ مارس ١٨٩٠م (٢٤ رجب ١٣٠٧هـ).

للحصول على المبلغ المطلوب ^(١) . ولا ينقص ذلك من هيبة وكرامة اللجنة ، فاللجوء إلى جمع التبرعات كان أسلوباً معتاداً ومعمولاً به من جانب بعض المصالح والهيئات في مصر في ذلك الوقت ، ولا سيما في تنفيذ المشروعات الكبرى .

وهكذا نلاحظ أن اللجنة لم تدخر وسعاً في سبيل العمل على تحسين حالتها المالية ، وأنها في إطار سعيها للمحافظة على الآثار العربية وإنجاز المهمة التي شكلت من أجلها كانت مقيدة بمخصصات ضئيلة لا تتناسب وجسامة العمل الذي كلفت به ، ومع ذلك فقد تمكن رجالها - بما أوتوا من راحة العقل ونفاذ البصيرة - أن يحققوا بإمكانياتهم المتواضعة نتائج مبهرة ونجاحات كبيرة شهد لهم بها الجميع ، وسجلتها كتابات الأجانب قبل المصريين .

دور اللجنة في استصدار التشريعات والقوانين المتعلقة بحفظ الآثار العربية:

أول ما يلاحظ في هذا الإطار أن لجنة حفظ الآثار العربية كانت تسير على نهج مصلحة الآثار المصرية القديمة في استصدار مثل هذه القوانين والتشريعات، بمعنى أن مصلحة الآثار المصرية القديمة كانت تقترح على الحكومة المصرية سن تشريع معين ينظم مسألة ما من المسائل المتعلقة بالآثار القديمة ، فتتبعها لجنة الآثار العربية للمطالبة بسن تشريع مماثل لمعالجة ذات المسألة ولكن فيما يتعلق بالآثار العربية ، فعندما استصدرت مصلحة الآثار المصرية القديمة عدة

(١) محافظ عابدين ، الأوقاف ، لجنة حفظ الآثار العربية القديمة ، محفظة رقم (١٦٣) ملف رقم (١٩) مكتبة من رئيس لجنة الآثار العربية إلى مجلس النظر بطلب فتح اكتاب عمومي لأجل ترميم جامع السلطان حسن بتاريخ أول مارس ١٩٠٠م (٢٩ شوال ١٣١٧هـ) .

تشريعات تنظم عملية نقل السباح من الأماكن الأثرية ^(١) حصلت لجنة الآثار العربية على قرارات مماثلة ، وعندما انتزعت مصلحة الآثار المصرية القديمة لموظفيها ومفتشيها صفة مأموري الضبطية القضائية أعطيت ذات الصفة لموظفي لجنة حفظ الآثار العربية . وعندما استصدرت مصلحة الآثار المصرية القديمة القانون رقم (١٤) لسنة ١٩١٢م والذي ينظم جميع المسائل المتعلقة بالآثار القديمة تنظيماً دقيقاً تقدمت لجنة حفظ الآثار العربية بمشروع قانون مماثل في العام التالي مباشرة، وإن كان صدور مثل هذا القانون قد تأخر إلى عام ١٩١٨م . هذه التبعية من جانب لجنة حفظ الآثار العربية لمصلحة الآثار المصرية القديمة أمرٌ منطقيٌ جداً ، فالثانية أقدم زمناً من الأولى ، وأرسخ قديماً منها في مجال الإدارة ، وأعلى ميزانية وأكثر كفاءة وأوسع نفوذاً ؛ إذ أن الأهمية التي كانت توليها الحكومة في ذلك الوقت للآثار المصرية القديمة كانت تفوق بكثير تلك التي توليها لمثيلاتها الآثار العربية ربما بدافع ضغط من الرأي العام الغربي الذي كان تقديره للآثار الفرعونية يتعدى تقديره لأي نوع آخر من الآثار .

ففيما يتعلق بالمسألة الأولى - مسألة نقل السباح - فقد طالبت اللجنة بضرورة وضع حد لمسألة الآثار التي يعثر عليها الأهالي عند الحفر في التلال

(١) هذه مشكلة كانت تواجه القائمين على أمر الآثار المصرية باختلاف أزماتها ، ذلك أن الأهالي كانوا قد اعتادوا على أخذ السباح من خرائب المدن القديمة بقصد استخدامه كسماد للزراعة ، وكانوا يعثرون أثناء ذلك على كثير من القطع الأثرية الصغيرة ، هذه القطع كانت تتسلل من أيديهم إلى السائحين الأوروبيين ومنهم إلى خارج البلاد، وقد فقدت مصر بهذه الطريقة كنوزاً أثرية لا تحصى، الأمر الذي دفع المسؤولين عن الآثار إلى حث الحكومة على إصدار تشريعات تنظم هذه العملية بحيث تجرى في أوقات معينة وعلى مرأى من خبراء تعينهم الحكومة لهذا الغرض . وقد أصدرت الحكومة بالفعل عدداً من هذه التشريعات خلال السنوات الأخيرة من القرن التاسع عشر.

الأثرية عن طريق وضع هذه التلال تحت رقابة ديوان الأوقاف ونظارة الأشغال التي من مهامها حفظ الآثار التاريخية والإجراءات المتعلقة بعمليات التنقيب عن الآثار . (١)

وفي تقريره الذي يحمل رقم (١٥٩) والذي أعده القومسيون الثاني باللجنة وضع القومسيون عدة اشتراطات رأى لزومها لخفر التلول الأثرية الواقعة جنوب القاهرة ، وهذه الشروط تتمثل فيما يلي :

١. ضرورة تعيين خفيرين يعرفان القراءة والكتابة لحراسة هذه التلول .
 ٢. أن يقيم كل من الخفيرين في مكان ملائم لملاحظة المسافة التي يكلف بها .
 ٣. تكون الملاحظة من طلوع الفجر إلى الساعة الواحدة بعد المغرب في كل الفصول .
 ٤. إعلام البوليس بأمر الخفراء حتى يطلبوا مساعدته عند الاقتضاء .
 ٥. يرتدي الخفراء ملابس مميزة ، أو يضعون شارة من نحاس على أزرعهم دالة على وظائفهم .
 ٦. يكلف الخفراء بمنع الأهالي من الحفر ونقل السباح من مساحة حددتها لهم اللجنة . (٢)
- أما فيما يتعلق بمحاولة اللجنة استصدار قانون لحماية الآثار العربية فقد

(١) " المجموعة العاشرة من محاضر لجنة حفظ الآثار القديمة العربية وتقارير القومسيون الثاني عن سنة ١٩٨٣م " ص : ١٤ التقرير السابع والأربعون بعد المائة للقومسيون الثاني.

(٢) " المجموعة العاشرة من محاضر لجنة حفظ الآثار القديمة العربية وتقارير القومسيون الثاني عن سنة ١٩٨٣م " ص : ١٠ .

بدأت تلك المحاولة بعد صدور القانون رقم (١٤) لسنة ١٩١٢م مباشرة ، وهو القانون الذي وضع لحماية الآثار المصرية القديمة ، فقد أعربت اللجنة لمجلس للنظر عن أملها في صدور قانون مماثل لصالح الآثار العربية ، فطلب منها مجلس النظر في ٢٩ مايو ١٩١٢م (١٣ جمادى الثانية ١٣٣٠هـ) أن تضع مشروع القانون الذي تراه كفيلاً بحماية آثارها ، فوضعت اللجنة مشروع قانون استغرق منها عاماً كاملاً ورفعته إلى مجلس النظر في الأول من مارس عام ١٩١٣م (٢٣ ربيع الأول ١٣٣١هـ) وأرفقت معه مذكرة ^(١) فصلت فيها دوافعها ومبرراتها وحاجتها لسن هذا القانون ، وأكدت في ديباجتها على أنه " لما كانت مصر منذ العصور الخالية مهداً للمدنيات المزدهرة كان من المفروض عليها تغييرها من البلاد المتمدينة - إن لم نقل أكثر منها - أن تحرص على ما بقي من آثار فخارها الماضي لتعتمد على هذه البقية في ربط حلقات ما مر بها من الدهور ، وجمع تاريخها القديم والمعونة على تثقيف عقول أبناء الحاضر والمستقبل " .

واعترفت اللجنة بأن مصلحة الآثار التاريخية القديمة قامت حق القيام بواجبها المكلف به في حفظ آثار الحضارة التاريخية القديمة التي سبقت الفتح العربي لمصر . أما الحضارة الإسلامية فلا تزال الحاجة ماسة إلى الكثير من العناية حتى تصبح ذخائر هذه الحضارة في أمن من عبث الدهر وعبث أبنائه . ولذلك فكرت اللجنة في أن تلفت الحكومة نحو الآثار العربية لأن هذه الآثار سواء أكانت من الآثار الثابتة - من أبنية دينية أو أهلية ، موقوفة أو غير موقوفة - أو

^(١) محافظ عابدين ، الأوقاف ، لجنة حفظ الآثار العربية القديمة ، محفظة رقم (١٦٣) ملف

رقم (١) مذكرة مرفوعة من لجنة حفظ الآثار العربية إلى مجلس النظر بتاريخ أول مارس ١٩١٣م (٢٣ ربيع الأول ١٣٣١هـ) .

كانت من المنقولات التي لها قيمة تاريخية تتعرض اليوم للنهب والتخريب .
وتسوق اللجنة أدلتها للبرهنة على هذا التخريب ، فمن هذه الآثار ما
خرب خراباً كلياً مثل المدارس الصالحية ^(١) وكذلك مدرسة السلطان محمد بن
قلاوون ^(٢) وغيرهما ، فهذه وتلك قد خربتاً تماماً وهدمتاً كلياً ، وأنشئت فيهما
البيوت والمخازن والدكاكين ، رغم أن الأولى منهما لم تكن تقل في أصلها عن
مسجد السلطان حسن في ضخامة البناء واتساعه .

أما تربة وزاوية يوسف بك ^(٣) ومرافقهما فقد بيعت جميعها في أوائل
العام الماضي ، وقد اختصمت اللجنة مشتريها أمام المحاكم الأهلية وكسبت منه

^(١) المدرسة الصالحية : هي بخط بين القصرين تجاه الصاغة ، أنشأها الملك الصالح نجم
الدين أيوب سنة ٦٤٠هـ / ١٢٤١م ويقول علي مبارك أنها كانت عامرة على زمانه
وتعرف بجامع الصالح
انظر: علي مبارك: " الخطط التوفيقية الجديدة لمصر القاهرة ومدنها وبلادها القديمة
والشهير طبعة: دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة ١٤٢٥هـ / ٢٠٠٤م جـ ٦ ص:
١٢ .

^(٢) أسس هذه المدرسة الملك المنصور سيف الدين محمد بن قلاوون الألفي الصالح أحد
ممالك الأتراك البحرية ، ولي ملك مصر سنة ٦٧٨هـ / ١٢٧٩م وكان عصره عصر
رخاء ورفاهية ، انتعشت فيه الفنون وازدهرت العمارة ، بدأ في عمارتها سنة ٦٨٣هـ /
١٢٨٣م وانتهى منها سنة ٦٨٤هـ / ١٢٨٤م ، وهي تضم مدرسة وقبة .
انظر : حسن عبد الوهاب : " تاريخ المساجد الأثرية في القاهرة " أوراق شرقية للنشر ،
الطبعة الثانية ، بيروت ١٩٩٣م . جـ ١ ، ص ١١٤ .

^(٣) هو الأمير يوسف بك عبد الفتاح شاه بندر التجار بالديار المصرية ، عمر زاوية صغيرة
كانت بجوار داره فجدها ووسعها وجعل فيها خطبه فعرفت به ، توفي سنة ١٢٩٣م /
٦٩٢هـ .

انظر : علي مبارك : " الخطط التوفيقية " جـ ٥ ، ص : ١١٢ .

القضية الابتدائية ولكنها خسرت في الاستئناف .

وأما التعديت الجزئية فلا تكاد تعد ولا تحصى ، ومنها أن الأهالي يقومون بالاستيلاء على واجهات المساجد القديمة ويقسمونها إلى حوانيت بقدر عدد شبابيكها ، وهو أمرٌ شائع منذ أوائل القرن التاسع عشر ، وتنفق اللجنة كل ستة مبالغ طائلة من أجل إرجاع الواجهات إلى أصلها . كما أن بعض الأهالي يتخذون الحوانيت أمام واجهات المساجد ، وهو تعدٌ اهتمت به اللجنة كثيراً منذ نشأتها ، فاستصدرت في ١٢ مارس ١٨٩١م (٢ شعبان ١٣٠٨هـ) أمراً غالباً بتزج ملكية الدكاكين المستحدثة التي أقيمت بجانب واجهات الجوامع ، ولا تزال تنفق في سبيل ذلك كل سنة ألف جنيه ، وتخلي الواجهات شيئاً فشيئاً فتظهر تلك الواجهات الجميلة وتتسع الشوارع والطرق التي كان يتعذر المرور فيها ، ومع ذلك ترى البعض لا يزالون يجرؤون حتى اليوم على إقامة ما يحجب واجهات كانت خالية ، فإذا ما التجأت اللجنة إلى الجهة المختصة وهي مصلحة التنظيم انتهى الأمر بتكليف الباني بدفع غرامة بسيطة دون تكليفه بإزالة ما بناه .

وتمضي اللجنة في تعداد الانتهاكات والتعديت التي تتعرض لها الآثار العربية فتشير إلى انتهاك حرمة القرافة ، وهذه بعد أن كان التعدي فيها قاصراً على المدافن الكبيرة ليقام في مكانها قصور التربيّة ومساكن أتباعهم ؛ سرى هذا التعدي إلى الترب الخفيفة ، إذا أخذوا ينبشونها ويزيلون أثرها ليقيموا في محلها للترب الحديثة وبيعوها للناس ، وهذا التعدي الجائر أوجد تجارة حديثة لم تكن يسمع بها من قبل وهي تجارة شواهد القبور وبقايا التوابيت من الرخام أو الخشب . فلما شعرت بذلك دار الآثار العربية راعها هذا الأمر المؤدي إلى اندثار معالم القرافة وضياع حقائق التاريخ . ولكنها لم تجد وسيلة سواء شراء تلك الشواهد المختلفة العصور ، الكبيرة الفائدة التاريخية ، حتى بلغ ما اشترته الدار

في سبع شهور فقط حوالي مائة شاهد ، أشهرها على الإطلاق شاهد قبر عبد الله بن لهيعة الحضرمي ^(١) قاضي مصر ومحدثها الشهير ، وهو أقدم شاهد مكتوب مؤرخ وجد بدار الآثار حتى اليوم إذ يرجع تاريخه إلى سنة ١٧٤هـ / ٧٩٠م . وهذا قليل من كثير مما اشتراه تجار الآثار وبعثوا به إلى الخارج ولا تزال حوانيتهم تفعم بالكثير من هذه الشواهد .

ومن مظاهر التعدي على القرافة أيضاً اتخاذ ما يسمى بالحيشان بجانب التربة النفيسة المعروفة بترب الممالك ، وهي المدافن التي يقصدها السائحون من أنحاء المعمورة ليقفوا فيها على دقائق فن العمارة العربية ، ولولا يقظة عمال اللجنة ومساعدة محافظ مصر إبراهيم باشا نجيب مدير عموم الأوقاف لأصبحت مدافن الممالك لا يمكن الوصول إليها إلا من داخل الحيشان المذكورة .

ولم يقتصر الأمر على التعديات فقط فهناك سرقات للمنقولات الفنية والتاريخية من أمتعة المساجد ونحوها مما يخف حمله ، بل ومن بعض ما يثقل منها مع ترك الباقي مشوهاً ، ومن الأمثلة على ذلك سرقة مصحف مسجد البهنسا والذي ملّت لجنة حفظ الآثار من النداء بإيداعه دار الكتب الخديوية . وأيضاً سرقة جزء من منبر جامع قوص والذي طلبت اللجنة - ولا تزال تطلب - إيداعه دار

(١) هو أبو عبد الرحمن عبد الله بن لهيعة الحضرمي المصري (٩٧ - ١٧٤هـ / ٧١٥ - ٧٩٠م) قاضي الديار المصرية ومحدثها في عصره ، ولي قضاء مصر للمنصور العباسي عشر سنين ، قال عنه الإمام أحمد بن حنبل: " ما كان محدث مصر إلا ابن لهيعة " وقال الثوري : " عند ابن لهيعة الأصول وعندنا الفروع " . انظر ترجمة له في : الذهبي (شمس الدين محمد بن أحمد ت ٧٤٨هـ - ١٣٤٨هـ) : " العبر في خبر من غبر " تحقيق : صلاح الدين المنجد ، الكويت ١٩٨٤م . ج١ ، ص : ٢٦٥ . وانظر كذلك : خير الدين الزركلي : " قاموس الأعلام " طبعة : دار العلم للملايين ، الطبعة الثانية عشرة بيروت ١٤١٧هـ / ١٩٩٧م ج٤ ، ص : ١١٥ .

الآثار العربية صوناً له ، ومما يؤسف له أن التجاء اللجنة للمحاكم لا يعود بالفائدة في غالب الأحيان لعدم شخصية اللجنة من الناحية القانونية .

لكل هذه الأسباب ارتأت لجنة حفظ الآثار العربية ضرورة وضع مشروع قانون^(١) لحماية هذه الآثار ، واعترفت اللجنة أن مشروع القانون منسوج على منوال قانون الآثار التاريخية الصادر في عام ١٩١٢م كما أنها قد استفادت من القوانين الأخرى المعمول بها في الدول الأوروبية من أجل حماية آثارها الفنية والتاريخية ولاسيما القوانين الفرنسية والمجرية والإيطالية .

وبعد أن أتى المشروع المذكور على تعريف الأثر العربي ذكر التدابير التي تتخذ لوقايته ، وحدد العلاقة بين اللجنة المنوط بها حفظه وبين من يملك أثراً ما أو يعثر عليه ، وتضمن عدا ذلك شروط بيع الآثار العربية وتصديرها ، والعقوبات التي توقع على من يخالف أحكام هذا القانون ، وقد خولت في هذا المشروع للموظفين والعمال المكلفين بحفظ هذه الآثار الصفة القانونية اللازمة لمراقبة تطبيق أحكامه .

ويتكون مشروع القانون الذي وضعته اللجنة من عشرين مادة ، المواد الخمس الأولى منها في تعريف الأثر العربي وتقسيمه إلى ثابت ومنقول ، والمادتان السادسة والسابعة في أحكام الآثار الثابتة ، والمادة الثامنة في أحكام الآثار ، المنقولة ، والمادتان التاسعة والعشرة في التنقيب عن الآثار العربية ، والمادة الحادية عشرة في الاتجار بها ، والثانية عشرة في تصدير الآثار إلى الخارج والمادة الثالثة عشرة في استخراج السباخ ، والمواد الرابعة عشرة

(١) محافظ عابدين ، الأوقاف ، لجنة حفظ الآثار القديمة العربية ، محفظة رقم (١٦٣) ملف رقم (١) مشروع قانون خاص بحماية الآثار العربية رفعته اللجنة إلى مجلس النظار بتاريخ أول مارس ١٩١٣م (٢٣ ربيع الأول ١٣٣١هـ) .

والخامسة عشرة والسادسة عشرة في العقوبات ، والمادة السابعة عشرة في الأحكام الخاصة بالآثار القبطية، والمواد الثامنة عشرة والتاسعة عشرة والعشرون تتضمن أحكاماً متنوعة .

ولعل أبرز ما في هذا القانون أنه يعرف الآثار العربية بأنها كل أثر ثابت أو منقول من آثار فنونها وعلومها وصنائعها حدث على عهد الدولة الإسلامية منذ الفتح الإسلامي لمصر إلى الوقت الحاضر (المادة الثالثة) كما يجيز مشروع القانون بيع الآثار العربية برخصة تعطى من اللجنة وفق شروط محددة (المادة الحادية عشرة) وهو يمنع إخراج الآثار العربية من القطر المصري ما لم يكن ذلك برخصة يكون للجنة حفظ الآثار العربية وحدها حق منحها وإعطائها (المادة الثانية عشرة) ويعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنة وبغرامة لا تتجاوز مائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين من يهدم أو يشوه أو يسرق أو يستعمل بغير إذن اللجنة أثراً من الآثار ، كما يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز أسبوعاً وبغرامة لا تتجاوز جنيهاً من يأخذ السباخ من أرض ممنوع الأخذ منها ، أو يأخذه على خلاف الشروط الموضوعة للأخذ ، كما يعاقب بنفس العقوبة من يكتب أو ينقش اسمه أو أي كتابة أخرى أو يرسم رسماً على الآثار العربية (المادة الخامسة عشرة) كما أعطى مشروع القانون أمناً دار الآثار العربية ومفتشو لجنة حفظ الآثار ومن يقوم مقامهم صفة الضبطية القضائية (المادة الثامنة عشرة) .

ويلاحظ أن مشروع القانون هذا وقد وضع كل الآثار القبطية المحفوظة في المتحف القبطي أو التي ستحفظ فيه في المستقبل ، وكذلك الكنائس والأديرة القبطية المعمورة التي تقام فيها الصلوات مما يرجع عهدها إلى المدة ما بين ظهور الدين المسيحي وحتى أواسط القرن التاسع عشر ، وضعها كلها تحت مراقبة لجنة حفظ الآثار العربية (المادة السابعة عشرة) .

وأخيراً فإن المادة العشرين من مشروع القانون تلغي كل ما يخالف أحكامه من القوانين السابقة عليه والصادرة في شأن الآثار العربية .

ولأمر ما من الأمور ، ولسبب ما من الأسباب - لم تذكره الوثائق - لم يشرع هذا القانون ، ويبدو أن الوقت لم يكن قد حان بعد لكي تقف الحكومة المصرية على مسافة واحدة من الآثار الفرعونية القديمة والعربية القديمة . وكان على لجنة حفظ الآثار العربية أن تنتظر خمس سنوات أخرى أي إلى سنة ١٩١٨م حتى تحقق ما فشلت في تحقيقه عام ١٩١٣م .

خلال تلك السنوات الخمس نجحت لجنة حفظ الآثار العربية في استصدار قانون يعتبر بعض موظفي اللجنة من مأموري الضبطية القضائية وجاء في المذكرة ^(١) التي رفعتها اللجنة إلى مجلس النظر بهذا الصدد : أن من الأعمال الأساسية للجنة " ملاحظة صيانة تلك الآثار ورعاية حفظها من التلف " وهذا العمل لا يتم إلا بواسطة مفتشيها المكلفين بملاحظة ما قد يقع عليها من التعديات وتقديم البلاغات عنها لتتخذ اللجنة ما يلزم بمعرفة جهات الإدارة ، وقد يحدث في بعض الأحيان ما يستدعي تدخلاً سريعاً من رجال البوليس ، ومن ثم فقد أصدرت المحافظة بناءً على طلب نظارة الأوقاف منشوراً في ١٢ يناير ١٩١٦م (٧ ربيع الأول ١٣٣٤هـ) تلقت فيه نظر أقسام البوليس إلى ضرورة الاعتناء بالبلاغات التي يقدمها إليه موظفو اللجنة ، وقد عادت هذه الطريقة بفوائد كثيرة ، إلا إن عناية المحافظة مهما بلغت لم تكن في حقيقة الأمر سوى عمل اجتهادي

(١) محافظ عابدين ، الأوقاف ، لجنة حفظ الآثار العربية القديمة ، محفظة رقم (١٦٤) ملف رقم (١١) مذكرة من اللجنة المذكورة إلى مجلس النظر بخصوص ضرورة اعتبار بعض موظفي اللجنة من مأموري الضبطية القضائية بتاريخ ١٥ مارس ١٩١٧م (٢٢ جمادى الأولى ١٣٣٥هـ) .

لوجود إجراءات مقررة لا سبيل إلى التجاوز عنها ، فمثلاً لا يمكن إثبات حوادث الاعتداء على الآثار إلا بحضور أحد رجال البوليس وهو ما لا يتيسر في كل الأحوال ، وقد روعي مثل ذلك في مصلحة الآثار المصرية القديمة فاعتبرت طائفة من موظفيها من مأموري الضبطية القضائية فيما يختص بالأعمال التي هم مكلفون بها طبقاً لقانون الآثار رقم ١٤ لسنة ١٩١٢ م .

ولما كانت مهمة اللجنة لا تقل منزلة عن مهمة مصلحة الآثار المصرية القديمة فالمأمول أن يعد أيضاً من مأموري الضبطية القضائية بعض موظفي اللجنة وعلى الأخص كبير المهندسين والمهندسون والمفتشون ، وكذلك أمين دار الآثار العربية التابعة للجنة ومساعدته ومفتشو أعمال الحفر بها .

وقد أرفقت اللجنة بمذكرتها مشروع قانون ينص في مادته الأولى على اعتبار المذكورين أعلاه من مأموري الضبطية القضائية^(١) ، وقد حظي القانون بالموافقة هذه المرة وصدر به مرسوم سلطاني .

وفي ١٠ أبريل من عام ١٩١٨م أثارت لجنة حفظ الآثار العربية مسألة استصدار قانون لحماية الآثار العربية مرة أخرى في مذكرة رفعتها إلى مجلس النظر^(٢) وأرفقت معها نص مشروع القانون الجديد المقترح بعد أن أفاضت في المذكرة في الحديث عن الأسباب الداعية إلى سنّ مثل هذا القانون وهي لا تختلف كثيراً عما ورد في المحاولة السابقة ، ولكن الذي يختلف بالفعل هو مشروع

(١) محافظ عابدين ، الأوقاف ، لجنة حفظ الآثار العربية القديمة ، محفظة رقم (١٦٤) ملف رقم (١١) مرسوم باعتبار بعض موظفي لجنة حفظ الآثار العربية من مأموري الضبطية القضائية.

(٢) المصدر السابق ، نفس المحفظة ، ملف رقم (١٢) مذكرة ومشروع قانون لحماية آثار العصر العربي مرسله من لجنة حفظ الآثار العربية إلى مجلس النظر بتاريخ ١٠ أبريل ١٩١٨م (٢٩ جمادى الثانية ١٣٣٦ هـ) .

القانون المقترح والذي جاء هذه المرة أكثر اختصاراً وأكثر تبسيطاً في مواده .
ويقع هذا المشروع ظاهرياً في إحدى عشرة مادة ، والمادتان العاشرة
والحادية عشرة منها مادتان إجرائيتان لا تتضمنان أحكاماً قانونية ، وفي حقيقة
الأمر فإن مواد القانون أكثر من ذلك بكثير ، فهو ينص في مادته الثالثة على أن
الأحكام المدونة في المواد الثامنة والتاسعة والعاشرة والحادية عشرة والثانية
عشرة والخامسة عشرة من قانون الآثار المصرية القديمة وهو القانون رقم ١٤
لسنة ١٩١٢م تسرى على الآثار العربية بعد أن تستبدل في المواد المذكورة
كلمات " جنة حفظ الآثار العربية " بكلمات " مصلحة الآثار " وتستبدل كلمات " أمين دار الآثار العربية " بكلمات " مدير عموم مصلحة الآثار " كما تستبد كلمة " وزارة الأوقاف بكلمة " وزارة الأشغال العمومية ^(١) " المشار إليها في المادة
الثانية عشرة . وهذا يعني ببساطة أن ست مواد جديدة قد أضيفت إلى مواد
القانون الأصلية .

ويعرف القانون في مادته الأولى الأثر العربي بأنه " كل أثر ثابت أو
منقول يرجع عهده إلى المدة المنحصرة بين فتح العرب لمصر وبين وفاة محمد
علي ^(٢) مما له قيمة فنية أو تاريخية أو أثرية باعتباره مظهراً من مظاهر الحياة

^(١) وردت الجملة في الأصل هكذا : " تستبدل في المواد المذكورة (مصلحة الآثار) بـ (لجنة حفظ الآثار العربية) كذلك تستبدل كلمات (مدير عموم مصلحة الآثار) بكلمات (أمين دار الآثار العربية) وتستبدل (وزارة الأشغال العمومية) بـ (وزارة الأوقاف) " والصواب ما أثبتناه أعلى ؛ إذ الصحيح لغوياً أن حروف الجر المصاحبة لأفعال الإبدال مثل : بدل واستبدل وغير وباع واشترى إنما تدخل على المتروك . قال تعالى : " اشترُوا الضلالة بالهدى فما ربحت تجارتهم وما كانوا مهتدين " .

^(٢) لاحظ أن مشروع قانون سنة ١٩١٣م كان يجعل الفترة " من الفتح الإسلامي لمصر إلى الوقت الحاضر " .

الإسلامية أو الحضارات المختلفة التي قامت على سواحل البحر الأبيض المتوسط وكانت لها صلة تاريخية بمصر " وتسري أحكام هذا القانون أيضاً على ما له قيمة فنية من الأديرة والكنائس القبطية المعمورة التي تقام فيها الشعائر الدينية والتي يرجع عهدها إلى المدة المنحصرة بين أوائل الدين المسيحي وبين وفاة محمد علي .

وتعتبر المادة الثانية أن كل أثر من آثار العصر العربي يعد ملكاً من أملاك الحكومة العامة .

وكنا قد أشرنا إلى منطوق المادة الثالثة ، أما الرابعة فتتضمن على أن الأعيان الثابتة غير المملوكة للحكومة الداخلة الآن أو التي تدخل في المستقبل في عداد آثار العصر العربي تجرى عليها الأحكام الآتية :

أولاً : يجوز للحكومة أن تنزع ملكيتها طبقاً للقوانين المعمول بها فيما يختص بنزع الملكية للمنافع العامة .

ثانياً : لا يجوز هدمها ولا نقلها كلها أو بعضها ولا تجديدها ولا ترميمها ولا تعديلها بأية طريقة كانت إلا برخصة من وزارة الأوقاف بعد أخذ رأي لجنة حفظ الآثار العربية .

ثالثاً : لوزارة الأوقاف في كل وقت أن تباشر بنفسها جميع الأعمال التي ترى ضرورتها لحفظ الآثار المسجلة أو أن تعهد بها لمن تراه على نفقتها .

وتنص المادة الخامسة على أن تسجيل هذه الآثار يكون بقرار يصدر من وزير الأوقاف بناءً على طلب لجنة حفظ الآثار العربية وبعد الاتفاق مع الوزارة المختصة إذا كان الأثر داخلاً من قبل في جملة أملاك الحكومة العامة . وتعالج المادة السادسة الأضرار المترتبة على نزع ملكية الآثار ، فنقول إنه إذا وقع ضرر

ما على أحد الأفراد فيكون له الحق في تعويض من وزارة الأوقاف ، ويكون دفع هذا التعويض بالطريقة المنصوص عليها في القوانين المعمول بها فيما يختص بنزع الملكية للمنافع العامة .

والمواد السابعة والثامنة والتاسعة من هذا القانون تختص بالعقوبات فتعاقب المادة السابعة بالحبس مدة لا تتجاوز سنة وبغرامة لا تتجاوز مائة جنيهه أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط :

أولاً : من ينقل أو يهدم أو يتلف أو يشوه بأي كيفية كانت أثراً من الآثار الثابتة المسجلة .

ثانياً : من يستولي على أنقاض ناتجة من أثر من الآثار المذكورة هدم كله أو بعضه .

ثالثاً : من يحول أثراً من تلك الآثار إلى مسكن أو زريبة للحيوانات أو مخزن أو قبر .

والمادة الثامنة تجعل عقوبة بالحبس مدة لا تتجاوز أسبوعاً واحداً ، وبغرامة لا تتجاوز جنيهها مصرياً واحداً ، أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط جزاء لكل مخالفة أخرى لأحكام هذا القانون .

وأخيراً فإن المادة التاسعة تنص على أن تطبيق العقوبات المدونة في المواد السابقة لا يمنع الحكم بالتعويض عما حدث من الفرد .

وقد وافق مجلس النظار على هذا القانون وصدر به مرسوم سلطاني في ١٣ أبريل ١٩١٨م (٣ رجب ١٣٣٦هـ) ووضع موضع التنفيذ في أول مايو ١٩١٨م (٢١ رجب ١٣٣٦هـ) وعرف بالقانون رقم (٨) لسنة ١٩١٨م لحماية آثار العصر العربي .

وبصدور هذا القانون تكون لجنة حفظ الآثار العربية قد قامت بما يتوجب

عليها القيام به في مجال استكمال منظومة التشريعات والقوانين المتعلقة بحفظ الآثار العربية بحيث لا تبدو وكأنها مختلفة عن نظيرتها مصلحة الآثار المصرية القديمة في هذا المضمار .

دور اللجنة في العناية بدار الآثار العربية (المتحف الإسلامي) وتطويرها :

ولعل هذا هو المجال الأبرز الذي يظهر فيه فضل اللجنة على الآثار العربية ، فمنذ تأسيسها أولت اللجنة عنايتها لدار الآثار العربية وحرصت على حمايتها من الأخطار التي كانت تتهددها من كل جانب ، وبذلت جهداً طويلاً عشرين سنة كاملة من أجل إقناع الحكومة ببناء متحف جديد للآثار العربية تُراعى فيه شروط الأمن والسلامة ، وتُعرض فيه الآثار بطريقة علمية صحيحة ، ويكون في موقع ملائم يسهل الوصول إليه من قبل الراغبين في زيارته من السائحين والعلماء ومحبي الفنون .

وترجع فكرة إنشاء دار الآثار العربية إلى سنة ١٨٦٩م في عهد الخديوي إسماعيل ، ولكن هذه الفكرة لم تدخل حيز التنفيذ إلا في عهد الخديوي محمد توفيق ، وكان أول من أسسها فرانس باشا عضو اللجنة حيث تخير لها الإيوان الشرقي من جامع الحاكم ^(١) ، ثم بُني لها بعد ذلك محلّ خاص في جامع الحاكم بعد أن ضاق الإيوان الشرقي عن استيعاب الآثار . ^(٢)

ولم يكن هذا المكان الملائم لإقامة المتحف ، فحوله كانت تقوم جملة من

(١) يقع هذا الجامع خارج باب الفتوح أحد أبواب القاهرة ، أسسه الأمير العزيز بالله بن المعز لدين الله سنة ٣٨٠هـ / ٩٩٠م ويقال له الجامع الأنور .

انظر : علي مبارك : " الخطط التوفيقية " ج٤ ، ص : ١٦٧ .

(٢) عبد الرحمن زكي " دور المتحف في مصر والجمعيات العلمية " بدون ذكر دار النشر ، القاهرة

١٣٦٨هـ / ١٩٤٩م . ص : ٣٣

وابورات طحن الغلال ، وذات مرة أحرق القائمون عليها أخشاباً فيها فاستعرت نيرانها ، وتساقط الشرر منها على المتحف ، وضماناً لعدم تكرار ذلك في المستقبل طلب فرانس من ديوان الأوقاف أخذ التعهدات اللازمة على أصحابها ضماناً لعدم وقوع ذلك مرة أخرى .

كُتِبَ من ديوان الأوقاف إلى الداخلية في هذا الشأن ، وهذه لما تراءى لها أهمية صيانة ذلك المتحف المحتوي على الآثار العربية القديمة التي يجب الحفاظ عليها ، وأنه ليس في الإمكان نقلها إلى جهة أخرى لعدم توفر مكان مناسب ، كما أن الآثار الموضوعة فيه على أحسن حالٍ من الترتيب والتنسيق والتنظيم ، كما أن المتحف يشتمل أيضاً على جميع ما تبقى من عمليات إصلاح الآثار بما فيها من أشياء ثقيلة يصعب نقلها ؛ لذا فإن نظارة الداخلية كلفت الضبطية بأخذ التعهدات اللازمة على المذكورين ، وقد كان ، وفيها أذان أصحاب الوابورات أنفسهم وجعلوها رهن المسؤولية فيما لو وقع ضرر .

ولكن فرانس عندما أعاد النظر في هذه المسألة تراءى له عدم جدوى هذه الضمانات ، إذ لو طرأت المصيبة لا قدر الله - كما يقول - لاستحال إثبات منشأ الحريق ، وبذلك يفلت أصحاب الوابورات بكل سهولة من المسؤولية الواقعة عليهم ، وحتى لو اعترفوا بجنايتهم فبماذا يفيد اعترافهم ؟ فهم لن يستطيعوا أن يعوضوا الأوقاف عما تكون قد التهمته النيران من التحف الأثرية النفيسة القيمة التي ليس لها نظير ، وبات فرانس على ثقة من أن الوسيلة المثلى لحماية الآثار الموجودة بالمتحف هي إما بإزالة تلك الوابورات ، وإما بإلزام أصحابها بصرف دخاتها بطريقة آمنة ، وإما بنقل المتحف نفسه إلى مكان آخر .

ورغم قناعة المسؤولين بذلك إلا أنهم استبعدوا الحل الأخير للأسباب التي سبق ذكرها ، وبدأوا يبحثون عما إذا كانت هذه الوابورات قد أقيمت بمقتضى

رخصة ووفق الشروط الموضوعة لها في التركيب والإدارة أم أن تركيبها مخالف لشروط الرخصة الممنوحة لها ، مثلما حدث مع وابور إسماعيل بك بشناق الذي تبين لنظارة الأشغال أن تركيبه مخالف لنص رخصته ، فحررت عنه لضبطية مصر بسرعة إزالته ولكن ذلك لم يحدث رغم المكاتبات العديدة بذلك من اللجنة إلى الأشغال ومنها إلى الضبطية .

ولأهمية هذه المسألة أبلغتها نظارة الأوقاف إلى مجلس النظار لاتخاذ ما يراه مناسباً من إجراءات لحماية المتحف من عوامل الخطر ، ولكن مجلس النظار أجلّ البت في هذه المسألة لحين ورود إيضاحات من نظارة الأشغال عما إذا كانت هذه الوابورات تعمل بمقتضى رخص أم لا ، وإذا كانت برخصة فهل بالمطابقة لشروطها أم لا .^(١)

ما كان على مجلس النظار أن يؤجل البت في مسألة شديدة الخطورة كهذه، فما كان لحريق قد يلتهم المتحف أن ينتظر حتى تتأكد الأشغال من أن هذه الوابورات تعمل بطريقة قانونية أم مخالفة ، وعلى أية حال فقد ازداد أعضاء اللجنة يقيناً بضرورة البحث عن مكان بديل للمتحف بدلاً من انتظار نتيجة مساجلات قد لا تأتي بفائدة بين الأوقاف والأشغال والضبطية ومجلس النظار ، فبدأوا يفكرون في نقله إلى المبنى الذي بني بقصد جعله مدرسة للفنون الجميلة حتى يجنبوا الآثار خطر وابورات الطحن ولكن نظارة المعارف

(١) محافظ عابدين ، الأوقاف ، لجنة حفظ الآثار القديمة العربية ، محفظة رقم (١٦٤) ملف رقم (٨) مكاتب من نظارة الأوقاف إلى مجلس النظار بخصوص طلب النظر في مسألة نقل الأنتيقة خانة العربية أو الوابورات المجاورة لها حفظاً للأنتيقة خانة المذكورة ، بتاريخ ٥ نوفمبر ١٨٨٣م (٢٠ ذو الحجة ١٣٠٠هـ) . ويبدو أن وابورات الطحن تلك قد ارتبطت ارتباطاً وثيقاً بالمتاحف ؛ ذلك أن متحف الآثار المصرية القديمة المعروف بمتحف بولاق كان يعاني من ذات المشكلة مع وابورات مماثلة لصيقة به.

سبقتهم إليه . (١)

ثم جرت محاولات لنقل المتحف إلى مكان يكون الوصول إليه سهلاً وميسوراً من قبل قاصديه ويجمعه مع الكتبخانة حيث كانت الحكومة تصر على وضعهما في مكان واحد متسع ولكن لم تكن الأوقاف تملك مكاناً مثل هذا ، كما كانت هناك رغبة لنقلهما معاً إلى مكان قريب من الجامع الأزهر ولكن الحكومة ليست لديها أملاك في تلك الجهة ، كما أشار البعض بنقلهما إلى منطقة قصر النيل ولكن المبنى المقصود وجد مشغولاً بالضابط الإنجليزي ، واقتُرح أخيراً نقلهما إلى سراي منصور باشا بباب الخلق ولكن هذه ليست ملكاً للميري ولا للأوقاف فأئى اللجنة أن تتحصل عليها ؟ (٢) ولما لم تجد محاولات النقل نفعاً عادت اللجنة لكي تلج على نظارة الأشغال من أجل إنهاء مسألة الواورات المجاورة للمتحف العربي في أقرب فرصة حيث إنها منظورة أمامها منذ مدة طويلة . (٣)

وبالتوازي لم تأسس اللجنة من إمكانية حث الحكومة على إيجاد مكان بديل للمتحف ، وكانت هناك محاولات جدية لنقله مع قرينته الكتبخانة إلى بناء يعد خصيصاً لهما في أرض مجاورة لمسجد السلطان المؤيد ، ولكن صرف النظر كذلك عن هذا الاقتراح لأنه يتكلف مبلغاً طائلاً يقدر بعشرين ألفاً من الجنيهات ، ولما كان من الواضح أنه ليست لدى الحكومة النية لتحمل ذلك المبلغ فقد بدا أنه

(١) " محاضر الحلسات وتقارير القومسيون الثاني " ص : ٢٧ محضر الجلسة السابعة بتاريخ ٢٧ نوفمبر ١٨٨٣ م (٢٧ محرم ١٣٠١ هـ) .

(٢) " الجزء الخامس من محاضر وتقارير لجنة حفظ الآثار القديمة العربية لسنة ١٨٨٧ م ، ١٨٨٨ م " ص : ٦ محضر الجلسة الخامسة والعشرين بتاريخ ٥ فبراير ١٨٨٧ م (١٢ جمادى الأولى ١٣٠٤ هـ) .

(٣) المصدر السابق ، ص : ٢٠ محضر الجلسة الثامنة والعشرين بتاريخ ٢٥ يوليو ١٨٨٧ م (٥ ذو القعدة ١٣٠٤ هـ) .

لا أمل في إمكان حدوث ذلك .

وبعد ثلاث سنوات كاملة بسطت اللجنة المسألة بكاملها أمام مجلس النظار في جلسته التي عقدها في ٢٦ ديسمبر ١٨٩١م (٢٥ جمادى الأولى ١٣٠٩هـ) وأوضحت له اللجنة أن ضيق المكان المعد لعرض الآثار العربية وعدم كفايته للغرض المطلوب والمخاطر العديدة التي تترتب على ذلك قد شغلت لجنة حفظ الآثار العربية مدة طويلة ، كما أنه مراعاة للفائدة التي تتحقق من حسن ترتيب الآثار وتنظيمها بالمتحف ، ولضرورة تمكين الزائرين من الدخول إليه خدمة للعلوم والفنون كثيراً ما اشتغلت اللجنة بالبحث عن مكان تتوافر فيه الشروط المطلوبة ، وقد بحثت اللجنة في مشروعين بهذا الخصوص يختص أحدهما بنقل المتحف إلى المبنى الذي كان معداً فيما سبق للكتبخانة الخديوية بدرب الجماميز ، والثاني يختص بنقله إلى ضريح السلطان الغوري . أما الاقتراح الأول فقد صرف النظر عنه لأن نظارة المعارف العمومية قد أخذت المكان لنفسها ، وأما الاقتراح الثاني فقد روى أنه لا يكفي لتوسع المتحف المتوقع حدوثه في المستقبل ، فضلاً عن عدم صلاحية المكان من الناحية الفنية في حالة وقوع حريق أو نحو ذلك.^(١) ومن ناحية أخرى فإن الإيرادات المخصصة للجنة قليلة جداً لا تمكنها من بناء وتجهيز متحف يتناسب مع أهمية الآثار المحفوظة والمعرضة فيه ووقايتها، كما لا يمكن الاعتماد على مساعدة ديوان الأوقاف إذ " في الحقيقة يصعب مطالبته بتقديم نفقات عن عمل خارج بالكلية عن شئونه . " فكل المديرين الذين تعاقبوا على رئاسة الديوان قد اعترفوا بذلك صراحة ، فهم " مكلفون بإقامة

(١) " الجزء الخامس من محاضر وتقاير لجنة حفظ الآثار القديمة العربية لسنتي ١٨٨٧م ، ١٨٨٨م " ص : ٣٧ محضر الجلسة الثانية والثلاثين بتاريخ ٢٩ مايو ١٨٨٨م (١٩ رمضان ١٣٠٥هـ) .

الشعائر الدينية التي لها رواتب مخصصة من واقفيها ، و يلامون من جهة توجيه هذه الرواتب إلى غير الغرض المخصصة له فيما لو استغل جزء منها في شئون متحف الآثار العربية" (١) مع أن هذا المتحف بالغ الأهمية بالنسبة لكل المصريين الذين يسعون إلى حفظ آثار عصر هو أزهى عصور تاريخهم ، هذا فضلاً عن أهميته للأجانب والعلماء .

وترى اللجنة أن دور الحكومة مكانه هنا ، فمن غير المعقول أن تهتم الحكومة بأمر الكتبخانة الخديوية وبأمر متحف الآثار المصرية القديمة الذي وافقت على نقله من بولاق إلى الجيزة ولا تهتم بأمر دار الآثار العربية ، بل من الواجب أن توجه الحكومة عنايتها إلى هذه الدار فتخصص مبلغاً من المال لبناء متحف جديد ، وتعين لها راتباً سنوياً تستخدمه في تجهيز وتنظيم المتحف .

اقتنع مجلس النظار بتبريرات اللجنة هذه المرة وقرر تعيين لجنة لتقدير تكاليف الإنشاء على أن تتكون هذه اللجنة من : تيجران باشا وجران بك ويعقوب أرئين وفرانس بك وهيرتر مهندس الأوقاف وفولرس مدير الكتبخانة ، وكل هؤلاء قد شاركوا في عضوية اللجنة ، بالإضافة إلى شاكر بك وكيل الدائرة السنوية ومعهم أحد أعضاء صندوق الدين .

ورغم هذه الخطوات المشجعة فقد كان على لجنة حفظ الآثار أن تنتظر ست سنوات كاملة حتى يوافق مجلس النظار على مشروع أمر عالٍ قدمته إليه نظارة الأشغال بنزع ملكية ما مساحته ألف وتسعة وخمسون متراً تقريباً للمنفعة

(١) محافظ عابدين ، الأوقاف ، لجنة حفظ الآثار العربية القديمة ، محفظة رقم (١٦٣) ملف رقم (١٥) مكتبة لجنة حفظ الآثار العربية إلى مجلس النظار بتاريخ ٢٦ ديسمبر ١٨٩١م (٢٥ جمادى الأولى ١٣٠٩ هـ) بطلب التبرع لها من قبل الحكومة بمبلغ سنوي إعانة ومبلغ آخر لإنشاء وإعداد محل للأنثيقات العربية.

العامّة لبناء الكتبخانة الخديوية ومتحف الآثار العربية الجديدين . كما وافق الخديوي - بعد صندوق الدين العمومي - على صرف مبلغ خمسة وأربعين ألف جنيه لإنشاء المبنيين .^(١)

وإذ لاح في الأفق أن لجنة حفظ الآثار سوف تظفر بمتحف جيد فقد كان عليها أن تعمل على توفير مورد مالي ثابت لتجهيزه وإدارته وصيانتته ، فتقدمت - بناء على إيعاز من مدير عموم الأوقاف - بمذكرة إلى مجلس النظّار تطلب فيها إيقاف أطيّانٍ من أملاك الحكومة الحرة على ذمة دار الآثار العربية ، وفي هذه المذكرة تعرب اللجنة عن سرورها من كرم الخديوي وحسن استعداد صندوق الدين العمومي والذين سمحا ببناء محل مناسب للآثار في مكان ملائم لراحة العلماء والزائرين من المصريين والأجانب ، ولكي هذا لا يكفي، فلا بد من تخصيص مبلغ من المال عند إتمام البناء من أجل إعداد المتحف وإدارته وصيانتته طبقاً لما هو آت :

ترتيب وإعداد الآثار المقتضى عرضها .

شراء آثار أخرى للمتحف بهدف إثراء مقتنياته .

رواتب أمين للمتحف أو أمينين مع عدد من العمال .

وبما أن ديوان عموم الأوقاف كان له الفضل في جمع هذه الآثار من المواقع الأثرية التابعة له ، وهو الذي باشر ترميمها وتنظيمها وعرضها في المتحف الموجودة فيه الآن - باستثناء بعض الآثار التي جرى شراؤها من رسوم زيارة المتحف والتي هي إيرادات غير ثابتة وليست كافية - فقد سمح الديوان

(١) المصدر السابق ، نفس المحفظة ، ملف رقم (١٦) مذكرة نظارة الأشغال ومعها مشروع أمر عالٍ بنزع ملكية الأملاك اللازمة لإنشاء محل لدار الآثار العربية والكتبخانة الخديوية ، وقد وافق عليها مجلس النظّار بتاريخ ٣٠ يناير ١٨٩٨م (٨ رمضان ١٤١٥هـ) .

للجنة أن تطلب من الحكومة أن توقف أطياناً من أملاكها الحرة لدار الآثار العربية كما أوقفت للكتبخانة الخديوية^(١) ، على أن يخصص ريع هذه الأطيان لصيانة المتحف وإدارته والتي تتطلب تقريباً :

جنيه	عدد	
٣٠٠	١	أمين المتحف .
٢٠٠	١	نائب الأمين .
١٠٠	١	كاتب .
٩٦	٤	فراشون .
٢٤	١	بواب .
٤٨	٢	خفراء ليلاً .
٣٠٠		مصروفات الصيانة والترميمات وأجر العمال والأدوات إلخ .
٤٣٢		للمشتروات والمصروفات النثرية .
١٥٠٠		جنيه مصري .

فإذا فرض أن الأطيان التي ستخصص لصيانة المتحف من الأطيان الجاري تأجيرها بواقع جنيهين للفدان الواحد ، بالإضافة إلى مبلغ لاحتفال عجز الإيرادات فينبغي أن يوقف لهذا الغرض تسعمائة فدان من أطيان الحكومة الحرة ، على أن تكون إدارتها بمعرفة نظارة المالية - مثل وقف الكتبخانة - بحيث يكون

(١) تشير الوثيقة التي سنعطيك بياناتها بعد قليل إلى أن الأطيان الموقوفة على ذمة الكتبخانة الخديوية بمقتضى الأمر العالي الصادر في ٣٠ إبريل ١٨٨٩هـ - (أول رمضان ١٣٠٦هـ) هي ١٨٠٦ فدان ، ١٦ قيراطاً ، ١٥ سهماً تدر دخلاً سنوياً يبلغ ٤٤٧٥ جنيهها منه مبلغ ٥٥٢ جنيهاً جاري حفظه باعتباره احتياطياً تحت ظهور عجز في الإيرادات بالإضافة إلى مبلغ خمسمائة جنيه مخصص لها من قبل ديوان عموم الأوقاف.

صرف إيراداتها تحت مراقبة اللجنة .

ولكن حسين فخري رئيس اللجنة وناظر عموم الأوقاف وصاحب فكرة هذا الاقتراح رأى أن المبلغ الذي قدرته اللجنة (١٥٠٠ مصروفات + ٣٠٠ احتياطي) إذا كان يكفي للوفاء بالتزامات اللجنة الآن فقد لا يكفي لتحقيق ذلك في المستقبل، ومن ثم فمن الأفضل من وجهة نظره أن تزداد مساحة الأطيان الموقوفة على المتحف إلى ألف فدان تدر إيراداً سنوياً يبلغ ألفي جنيه مصري . (١)

بحث مجلس النظار في جلسته التي عقدها بتاريخ ٢٢ يناير ١٨٩٩م (١١ رمضان ١٣١٦ هـ) طلب لجنة حفظ الآثار العربية وقرر إحالته إلى اللجنة المالية لدراسته ، وهذه وافقت على الاقتراح من حيث المبدأ إلا أنها " رأت عدم ملائمة شرط الإيقاف ، وأن يكفي بتعيين الأطيان اللازمة لذلك وتقرر الحكومة بالاتفاق مع صندوق الدين أن يخصص ربعها للغرض المقصود تخصيصاً إدارياً" (٢) لا يهم لجنة حفظ الآثار العربية كثيراً اختلاف المسميات ، المهم أنها حصلت في النهاية على مورد مالي ثابت مخصص للإيفاق على المتحف الجديد يقترب من ثلث ميزانيته ، وقد حصل اقتراحها على موافقة مبدئية من مجلس النظار حتى يتم البدء في الإجراءات اللازمة والبحث عن الأطيان المطلوبة ومخابرة صندوق الدين العمومي .

وجدت اللجنة المالية ضالتها في مديرتي قنا وجرجا ، حيث عثرت هناك

(١) محافظ عابدين ، الأوقاف ، لجنة حفظ الآثار القديمة العربية ، محفظة رقم (١٦٣) ملف رقم (١٧) مكتابة من لجنة حفظ الآثار العربية ومعها تقرير مرفوعان إلى مجلس النظار بتاريخ ١٧ يناير ١٨٩٩م (٦ رمضان ١٣١٦ هـ) بشأن إيقاف أطيان من أملاك الحكومة الحرة على ذمة الأنتيكخانة العربية.

(٢) المصدر السابق ، نفس المحفظة والملف ، مذكرة من اللجنة المالية إلى رئاسة مجلس النظار بتاريخ ٢٨ مارس ١٨٩٩م (١٧ ذو القعدة ١٣١٦ هـ) بخصوص ذات الموضوع.

على مساحة من الأراضي الزراعية المملوكة للحكومة تبلغ ٥٣٥ فداناً ، ١٦ قيراطاً ، ٤ أسهم ، وإيجارها السنوي ٢٠٥٣ جنيهاً وهو يزيد قليلاً عن المبلغ الذي طلبته لجنة حفظ الآثار .

وُضع هذا الإيراد السنوي تحت تصرف لجنة حفظ الآثار العربية شريطة أن تتحمل ميزانية دار الآثار العربية المال المربوط على هذه الأقطيان ، وأن تخضع مصروفات الدار لرقابة نظارة المالية حسب الأصول المتبعة في كافة مصالح الحكومة ، وأن تضع لجنة حفظ الآثار ميزانية مفصلة للمتحف في كل سنة على أن تنشر هذه الميزانية كملحق بميزانية الحكومة . كما اشترط على اللجنة أن المبالغ التي تزيد في الإيرادات عن المصروفات يتكون منها في آخر كل سنة مبلغ احتياطي ، وقد حصلت هذه الشروط على موافقة نهائية من مجلس النظار بتاريخ ١٠ مارس ١٩٠٠ م .^(١)

هذه شروط عادلة جداً وليست مجحفة بحق لجنة حفظ الآثار ، ولذا لم يكن أمام اللجنة إلا " إظهار عظيم ممنونيتها وتبليغ مزيد شكرها لهيئة مجلس النظار على ذلك " ^(٢) ولم لا ؟ فقد حصلت اللجنة على متحف جديد وعلى أموال تكفي لإدارته في آن واحد .

وقد تم افتتاح المتحف الجديد في ٢٨ ديسمبر ١٩٠٣ م (٩ شوال ١٣٢١ هـ) في احتفال كبير حضره الخديوي وأعضاء حكومته واللورد كرومر

^(١) المصدر السابق ، نفس المحفظة ، ملف رقم (٢٠) مذكرة من اللجنة المالية إلى مجلس النظار بتاريخ ١٠ مارس ١٩٠٠ م (٩ ذو القعدة ١٣١٧ هـ) بطلب الموافقة على تخصيص إيراد بعض الأقطان لمصروفات الأنتيكخانة العربية .

^(٢) المصدر السابق ، نفس المحفظة والملف ، مكتابة رئيس لجنة حفظ الآثار العربية إلى رئيس مجلس النظار بتاريخ ١٩ أبريل ١٩٠٠ م (١٩ ذو الحجة ١٣١٧ هـ) بإبداء الشكر لهيئة الحكومة على تخصيص ربع ٥٣٥ فداناً وكسوراً على نمة الأنتيكخانة العربية .

وعدد من الشخصيات المصرية والأجنبية ، وألقي مدير عموم الأوقاف ورئيس لجنة حفظ الآثار العربية كلمة أملح فيها إلى اهتمام الأمم المتعدنة بحفظ آثار قدامئها ، وقال إن الديار المصرية جارتها الآن في هذا المضمار لكي تحفظ للمدنية العربية تلك الأيادي التي طالما طوقت بها جيد العالم المعاصر . (١)

وهكذا نجحت لجنة حفظ الآثار العربية في أن توفر لآثارها متحفاً جديداً تتوفر فيه شروط الأمن والسلامة ، ويمكن عرض الآثار فيه بطريقة علمية ، ويكون قريباً من قاصديه ، ويكفي اللجنة فخراً أن هذا البناء الذي وفرته اللجنة هو الذي لا تزال تقيم فيه الآثار العربية حتى وقتنا الحاضر تحت اسم " متحف الفن الإسلامي " .

ومما يذكر للجنة أيضاً في إطار رعايتها لدار الآثار العربية أنها حرصت على تنمية مقتنياتها الأثرية بشتى الطرق حتى عن طريق شرائها في الوقت الذي كانت فيه تجارة الآثار لا تزال عملاً مشروعاً (٢) ، بل إن المؤرخين للمتحف يقولون إن محتوياته لم تتسع اتساعاً حقيقياً إلا بعد أن تولت أمره لجنة حفظ الآثار العربية . (٣)

وفي إطار سعي اللجنة المتواصل منذ نشأتها لتوفير موارد مالية للإنفاق على شئون دار الآثار العربية فرضت اللجنة رسوماً على زائري المتحف بموجب تذكرة ثمنها خمسة قروش عن كل زائر للمتحف في أيام السبت والأحد والاثنين

(١) " المقتطف " عدد يناير ١٩٠٤م / شوال ١٣٢١هـ .

(٢) " المجموعة الخامسة عشرة من محاضر جلسات اللجنة وتقارير القومسيون الثاني عن سنة ١٨٩٨م " ص : ٧ محضر الجلسة الثماتين بتاريخ ٤ يناير ١٨٩٨ م (١١ شعبان ١٢١٥ هـ) .

(٣) عبد الرحمن زكي : " دور المتحف في مصر " ص : ٣٣ .

والأربعاء والجمعة من كل أسبوع ، بينما جعلت الزيارة مجانية للعموم في أيام الثلاثاء ، على أن يغلق المتحف أبوابه أمام الزائرين في أيام الخميس ، وعلى أن تخصص حصيلة بيع هذه التذاكر للإتفاق على المتحف .^(١)

وقد تحصل المتحف في السنة الأولى من وضع هذا النظام على إيرادات بلغت مائة واثنى عشر جنيهاً ونصفاً^(٢) ، ولم يتأثر هذا الدخل كثيراً سواء بسبب تخفيض ثمن تذكرة الدخول والنزول بها من خمسة قروش إلى قرشين^(٣) ، أو بسبب التجارة غير المشروعة في هذه التذاكر والتي كانت تحدث حفية مثلها في ذلك مثل التذاكر المخصصة لزيارة المساجد . والوثائق تؤكد أن رسوم دخول المتحف بلغ متوسطها سنوياً في نهايات القرن التاسع عشر مائة وعشرين جنيهاً مصرياً .^(٤)

على أن اللجنة عندما عرض عليها اقتراح مفاده قيام أحد المتعهدين

(١) "المجموعة السادسة من محاضر لجنة حفظ الآثار العربية القديمة عن سنة ١٨٨٩م" ص: ٨ محضر الجلسة الرابعة والثلاثين بتاريخ ١٩ مارس ١٨٨٩م (١٨ رجب ١٣٠٦ هـ) .

(٢) المصدر السابق ، ص : ١٧ محضر الجلسة الخامسة والثلاثين بتاريخ أول مايو ١٨٨٩م (٢ رمضان ١٣٠٦ هـ) .

(٣) " المجموعة التاسعة من محاضر لجنة حفظ الآثار القديمة العربية وتقارير القومسيون الثاني عن سنة ١٨٩٢م " ص: ٢١ محضر الجلسة الرابعة والخمسين بتاريخ ٢٠ أبريل ١٨٩٢م (٢٣ رمضان ١٣٠٩ هـ) .

(٤) محافظ عابدين ، الأوقاف ، لجنة حفظ الآثار القديمة العربية ، محفظة رقم (١٦٣) ملف رقم (١٧) مكاتب من رئيس لجنة حفظ الآثار العربية إلى رئيس مجلس النظار بتاريخ ١٧ يناير ١٨٩٩م (١٦ رمضان ١٣١٦ هـ) بشأن إيقاف أطيان من أملاك الحكومة الحرة على ذمة الانتعكحات العربية.

السياحيين باحتكار مبيع تذاكر دار الآثار العربية ومسجد ابن طولون لمدة عشرة سنوات لقاء مبلغ يُدفع سنوياً ويتفق عليه الطرفان رفضت اللجنة هذا الطلب بإجماع الآراء لأنه " بخلاف ما ينجم عن هذا الاحتكار من حصول أضرار ، ينشأ من ذلك التزام واقعي في صالح هذا المتعهد " ^(١) وتقرر أن يستمر ديوان عموم الأوقاف في بيع هذه التذاكر . وهذا يدل على نظرة متفهمة من أعضاء اللجنة لطبيعة عملهم ، وأن الهدف ليس هو جمع الأموال وتوفير الموارد فحسب وإنما يجب ألا يكون ذلك على حساب وظيفتها الأساسية والتي هي وظيفة علمية بالمقام الأول ، وصدق دليل على ذلك حرص اللجنة على مراعاة البعد الإنساني فهي تسمح لأحد العمال الفنيين الذين خدموا اللجنة - بناءً على طلبه - بالتردد على المتحف مجاناً في أي وقت يشاء نظراً لخدماته التي أداها والتي ممكن أن يؤديها في المستقبل . ^(٢)

(١) " المجموعة السادسة من محاضر لجنة حفظ الآثار العربية القديمة عن سنة ١٨٨٩م " ص: ٣٦ محضر الجلسة الثامنة والثلاثين بتاريخ ٣ نوفمبر ١٨٨٩م (١٠ ربيع الأول ١٣٠٧ هـ) .

(٢) " المجموعة السابعة من محاضر لجنة حفظ الآثار العربية القديمة عن سنة ١٨٨٩م " ص: ١٠ محضر الجلسة الحادية والأربعين بتاريخ ١٥ مارس ١٨٩٠م (٢٤ رجب ١٣٠٧ هـ) .

طبيعة العلاقة بين اللجنة وبين الإدارات الأخرى ذات الصلة :

أ - ديوان عموم الأوقاف .

كان من الطبيعي أن يكون ديوان عموم الأوقاف أكثر الجهات الحكومية احتكاكاً باللجنة ، فهي تابعة له من حيث الإدارة ، ومدير عموم الأوقاف هو في نفس الوقت رئيس اللجنة ، ولذلك يمكن القول بأن العلاقة بين الطرفين قد تأثرت سلباً وإيجاباً طبقاً لمدى اقتناع من يتولى هذا المنصب بطبيعة عمل اللجنة وإيمانه برسالتها ، والمطالع لمحاضر جلسات اللجنة يلحظ مراحل مختلفة مرت بها هذه العلاقة ، فطوراً تتحسن العلاقة بين الطرفين ويسجل الأعضاء في محاضر جلساتهم وتقاريرهم سرورهم من أداء مدير عموم ديوان الأوقاف ومساعدته للجنة في القيام بأعمالها على أحسن ما يرام ، وطوراً تسوء العلاقة بينهما إلى حد الاحتكام إلى جهات إدارية أعلى من أجل حسم المشكلة محل النزاع ، وقد تكون تلك الجهة هي مجلس النظار أو الخديوي نفسه في بعض الأحيان ، ويلاحظ أن ديوان عموم الأوقاف كان يعمد في بعض الأحيان إلى محاولة سلب اللجنة بعض اختصاصاتها ، وهو أمرٌ كان يؤدي إلى غضب الأعضاء ، وتبدأ بذلك سجلات طويلة بين الطرفين .

ولتفادي الآثار غير المرغوبة المترتبة على تبعية اللجنة لديوان الأوقاف وولاية الديوان المذكور عليها فقد حرص أعضاؤها منذ اجتماعاتهم الأولى على التأكيد على الدفاع عن اختصاصات اللجنة وعدم التعدي على حقوقها ، والتشديد على أن الأمر العالي الصادر بتشكيلها " قد منح اللجنة خصائص معينة ووظائف محددة " ^(١) وأنه لا يمكن التعدي على هذه الوظائف .

(١) " الكراسة الثانية لسنة ١٨٨٤م عن محاضر وتقارير لجنة حفظ الآثار القديمة العربية "

ص : ١١ محضر الجلسة العاشرة بتاريخ ٢٦ أبريل ١٨٨٤م (١ رجب ١٣٠١هـ) .

وعندما شعرت اللجنة بأن هناك نوعاً من التباطؤ في أعمالها - قد يكون مصدره ديوان الأوقاف - كلفت عضوها تيجران باشا ليعرض على الحضرة الخديوية رغبة اللجنة في تحسين حالة تنفيذ قراراتها خصوصاً فيما يتعلق بإجراء الأعمال وقد أجاب الخديوي هذا المطلب .^(١)

وإزاء هذا الحزم الذي أظهرته اللجنة في سبيل الحفاظ على استقلاليتها وضمن استمرار سير أعمالها حسب مرغوبها لم يكن بإمكان ديوان الأوقاف أن يتأخر عن مد يد العون لها ، فيسجل أعضاء اللجنة سرورهم " من كون القومسيون الثاني واجداً من قبل ديوان الأوقاف كل المساعدة اللازمة له لتنفيذ قرارات اللجنة ^(٢) " ولذلك يقدمون الشكر لرئيس الديوان لرحابة صدره ولأنه يبذل كل ما في إمكانه لتسهيل مأمورية القومسيون الثاني .

ويكرر القومسيون الثاني الشكر مشيداً " بالمساعدة التي قدمها ديوان الأوقاف عموماً والمدير نفسه خصوصاً ، والتي بواسطتها أمكن في هذه السنة أن تظهر لأشغال اللجنة حركة تقدم لم يسبق حدوثها للآن " .^(٣)

كان مدير عموم الأوقاف في ذلك الوقت محمد حمدي باشا ، ولكن المديرين الآخرين لم يكونوا على شاكلته في سعة الصدر وبعد النظر والاقتناع بجدوى أعمال اللجنة ، فقد سبقه في منصبه عثمان غالب ورأينا كيف أضاع هذا الرجل على اللجنة - بتعمده تأخير أعمالها - ميزانية سنة ١٨٨٨ م ، كما خفض

(١) " المجموعة السابعة من محاضر لجنة حفظ الآثار القديمة العربية عن سنة ١٨٩٠م " ص

٣ : محضر الجلسة الأربعين بتاريخ أول فبراير ١٨٩٠م (١١ جمادى الثانية ١٣٠٧هـ) .

(٢) " المجموعة السابعة من محاضر لجنة حفظ الآثار القديمة العربية عن سنة ١٨٩٠م " ص

٢٢ : محضر الجلسة الثالثة والأربعين بتاريخ أول أكتوبر ١٨٩٠م (١٧ رجب

١٣٠٨هـ) .

(٣) المصدر السابق ، ص : ١٢١ التقرير الثالث بعد المائة للقومسيون الثاني .

ميزانيتها في السنة التالية بمقدار النصف .

ويمكن القول بأن المدة التي قضاها محمد حمدي مديراً لديوان الأوقاف تعتبر فترة ذهبية في تاريخ لجنة حفظ الآثار العربية ، فبعد ترك الرجل لمنصبه مباشرة ثار نزاع مطول بين القومسيون الثاني وبين ديوان عموم الأوقاف حول أحقية الإشراف الهندسي على الأعمال التي تجرى لصيانة الآثار ، فالديوان يطلب أن يراقب الأعمال التي ينفق عليها من ميزانيتها بواسطة مهندس قلم هندسة الأوقاف ، واللجنة تصرّ على أن تراقب جميع الأعمال سواء تلك التي تجرى على نفقتها أو التي تجرى على نفقة ديوان الأوقاف ، فمن وجهة نظر اللجنة أن كل الأعمال الجارية بالآثار العربية يجب أن تكون دائماً تحت مباشرتها ومراقبتها ، وأن هذا هو المطابق لمقصود إنشاء اللجنة ، وأن محاولة ديوان الأوقاف حرمان اللجنة من الإشراف على هذه الأعمال فيها مناقضة لمنطوق الأمر العالي الصادر بتشكيل لجنة حفظ الآثار العربية .^(١)

وواضح أن هذا التضارب في الاختصاصات بين اللجنة وبين ديوان عموم الأوقاف إنما وقع عقب تقاعد فرانس باشا رئيس قلم هندسة ديوان الأوقاف والذي كان يجمع بين منصبه وبين عضوية لجنة حفظ الآثار العربية ، والذي كان بإمكانه تفادي وتذليل الكثير من العقبات التي كانت تعطل أشغال اللجنة عندما كان قائماً على رأس العمل .

أصرت اللجنة على موقفها ، وكان إصرارها نذيراً بوقوع نزاعات أخرى بين الطرفين عندما تأتي الفرصة لذلك ، ووقع الخلاف هذه المرة عندما كان

(١) " المجموعة الثامنة من محاضر لجنة حفظ الآثار القديمة العربية وتقارير القومسيون الثاني عن سنة ١٨٩١م " ص : ٩ محضر الجلسة التاسعة والأربعين بتاريخ ٢٠ أكتوبر ١٨٩١م (١٧ ربيع الأول ١٣٠٩هـ) .

يتولى محمد فيضي باشا إدارة الديوان ورئاسة اللجنة وكان مبعث هذا الخلاف أمرين :

الأول : خطاب ورد للجنة من الأوقاف يخبرها فيه بأن المبلغ الذي خصصه الديوان عن سنة ١٨٩٣ م يشمل الأعمال المقتضي إجراؤها في الآثار مهما كان نوعها ، آثارية أو غيرها ، وأن ذلك سوف يصير سنة متبعة في المستقبل ، وهو ما لم تقبله اللجنة بالطبع .

الثاني : قرار أصدره ديوان الأوقاف بتبعية قلم الهندسة الخاص باللجنة لقلم هندسة الأوقاف ، وقد تمسك مدير عموم الديوان بهذا الأمر ، بل وأكد أنه رفع مذكرة بذلك إلى المعية السنية وحصل على موافقتها .

كانت هذه المسألة الأخيرة بالذات مثار انتقاد شديد من اللجنة ، فهي حريصة منذ نشأتها في عام ١٨٨١م على تأكيد استقلاليتها وانفرادها عن ديوان عموم الأوقاف طبقاً للاحة تشكيلها ، وغضب أعضاء اللجنة لاتخاذ قرارات متعلقة بها من دون علم أعضائها ، واستقر رأيها على رفع عريضة للخديوي عباس حلمي تبسط فيها المسألة وتلتمس بقاء الاختصاصات السابق المصادقة عليها من الخديوي السابق في صالح الآثار العربية ^(١) . ومن الملاحظ أن بعض أعضاء اللجنة قد ناصر رئيسها في هذا النزاع ، ورأى رأيه واتشق عن زملاجه ، وكان منهم إسماعيل باشا الفلكي .

رفعت اللجنة موضوع النزاع إلى الخديوي للبت فيه ، واحتكمت إلى رأيه ، وجاء قراره في صالحها ، فصدرت إرادة سنية لديوان الأوقاف في ٢٨

(١) " المجموعة العاشرة من محاضر لجنة حفظ الآثار القديمة العربية وتقارير القومسيون الثاني عن سنة ١٨٩٣م " ص : ٣١ - ٣٤ باختصار ، محضر الجلسة الثامنة والخمسين بتاريخ ١٣ يونيو ١٨٩٣م (٢٩ ذو القعدة ١٣١٠هـ) .

أغسطس ، ١٨٩٣م (١٦ صفر ١٣١١هـ) بإعادة موظفي قلم هندسة لجنة حفظ الآثار العربية إلى إدارة اللجنة كما كانوا عليه قبل التعديلات التي أجراها ديوان الأوقاف. (١)

ثم خطت اللجنة خطوة أخرى على طريق التأكيد على استقلاليتها عن ديوان الأوقاف فقررت أن تكون مخاطباتها للجهات الحكومية الأخرى مباشرة بدلاً من تحويل هذه المخاطبات إلى أقلام الديوان المختلفة ، وعملت ذلك القرار بحجة " منع التأخيرات " . (٢)

وإذ أظهرت اللجنة الشدة والحزم إزاء محاولات ديوان الأوقاف التدخل في شئونها ، وإذ عرف كل من الفريقين حدوده واختصاصاته لم يعد ثمة مجال للنزاع بينهما ، وانقضى ما تبقى من سنوات القرن التاسع عشر والأجواء بينهما تمتاز بالهدوء والسكينة .

ب . نظارة الأشغال

لما كانت نظارة الأشغال هي التي تشرف على مصلحة الآثار المصرية القديمة وعلى المتحف المصري ، ولما كانت تتبعها مصلحة التنظيم وهذه أعمالها وثيقة الصلة بأشغال المحافظة على الآثار فقد أوجد هذا مجالاً للاحتكاك المباشر بين الأشغال وبين لجنة حفظ الآثار العربية .

وأول لقاء جمع بين الطرفين كان عن طريق مجلس النظار عندما رفعت إليه لجنة حفظ الآثار العربية مشروع أمر عال يقضي بمعاواة الآثار العربية من أحكام التنظيم ، وعملت هذا المطلب بأنه " ينبغي أن يعطي لهذه اللجنة الوسائل

(١) المصدر السابق ، ص : ٣٥ محضر الجلسة التاسعة والخمسين بتاريخ ٢٧ نوفمبر

١٨٩٣م (١٩ جمادى الأولى ١٣١١هـ) .

(٢) المصدر السابق ، ص : ١٠١ التقرير التاسع والخمسون بعد المائة للقومسيون الثاني.

اللزامة لقيامها بأداء ما عهد إليها كما يجب " .

ويقضي هذا الأمر في مادته الأولى بأن إجراءات التنظيم لا تسري على الأماكن أو الأبنية التي يكون لها قيمة تاريخية أو صناعية وأثبتتها لجنة حفظ وصيانة الآثار التاريخية ودرجتها في جدولها .

كما يقضي في مادته الثانية بأن ترميم الأماكن الأثرية وحفظها وصيانتها يتم بدون حاجة إلى تصريح بذلك من مصلحة التنظيم ، ولا تكون الأماكن المذكورة قابلة للدخول على حسب خط التنظيم أو للنقل عن وضعها الحالي .

وتقول المادة الثالثة إن الامتيازات السابقة تنسحب أيضاً على الأبنية المجاورة للآثار القديمة متى رأت اللجنة لزوم هذه الأبنية لحفظ الآثار القديمة ^(١) .

أحال مجلس النظار مشروع الأمر العالي السابق إلى نظارة الأشغال لإبداء الرأي ، وهذه ساءها تدخل لجنة حفظ الآثار العربية في مسألة تعتبر من صميم اختصاصات نظارة الأشغال لاسيما وأن المشروع كان مقدماً من قبل اللجنة مباشرة وليس عن طريق ناظر الأوقاف ، كما أن هذا المشروع يظهر نظارة الأشغال بمظهر من يضع العواقب التي تمنع من إجراء ترميم الآثار العربية وحفظها ، مع أنه لم ترد إلى نظارة الأشغال أية شكوى في هذا الشأن ، كما تظن الأشغال أن ناظر الأوقاف - وهي تصر على توجيه كلامها إليه - لم يصادفه إلى الآن أية صعوبة لإجراء الأعمال التي رأى المشروع فيها لازماً لحفظ الآثار التي عهد إليه أمرها .

وتذهب نظارة الأشغال إلى ما هو أبعد من ذلك فتدعي لنفسها حق الولاية

(١) محافظ عابدين ، الأوقاف ، لجنة حفظ الآثار العربية القديمة ، محفظة رقم (١٦٣) ملف رقم (٥) مشروع أمر عال بخصوص معافاة الآثار العربية من أحكام التنظيم ، أرسل من مجلس النظار إلى ناظر الأشغال بتاريخ ٩ مايو ١٨٨٣م (٣ رجب ١٣٠٠هـ) .

على الآثار العربية إلى جانب الآثار المصرية القديمة فتقول : " ولا يخفى أن الآثار العربية ليست هي المقتضى حفظها وصيانتها فقط ، بل إن صيانة جميع المباني التاريخية مهما كانت قد جعلت من ضمن اختصاصات نظارة الأشغال العمومية بمقتضى الأمر الصادر في سنة ١٨٧٩ م (١٢٩٦ هـ) ولم يصدر إلى الآن أمرٌ يناقض شيئاً من اختصاصات تلك النظارة " .

وتؤكد الأشغال أنها اتخذت جميع الاحتياطات التي رأتها لازمة لتكون صيانة المباني الأثرية مضمونة من الآن فصاعداً ، وهذا وارد في البند الخامس من بنود لائحة التنظيم : " المباني المتفنن في صناعتها ، والمباني التاريخية والدينية تبقى بقدر الإمكان على الخط الذي هي عليه ، ولا يسري عليها حكم الدخول في حزاء التنظيم إلا عند تجديد بنائها ما لم يصدر قراراً من ناظر الأشغال العمومية - بناء على أسباب خاصة - بإبقاء تلك المباني على حزائها الأصلي " كما شددت النظارة في تعليماتها التي أرسلتها إلى مهندسيها على أن المباني الكائنة على جوانب الطرق العمومية وليست على خط التنظيم لا يجوز الترخيص بإجراء أعمال فيها بقصد تقويتها أو حفظها ، على أن يستثنى من هذه القاعدة العامة المباني القديمة التي يتقرر لزوم بقائها نظراً لما يعود عليها من المنفعة على الصناعة والعلم ، فهذه يرخص بإجراء أي ترميم بها ولا يسري عليها خط التنظيم . وهكذا اتخذت نظارة الأشغال - في رأيها - كافة ما يلزم من الاحتياطات لإمكان ترميم المباني التاريخية الموجودة من عصر العرب ومن عصر أخرى ، وهي على يقين بأن هذه الاحتياطات وافية بالمقصود .

ومع ذلك فقد بحثت الأشغال مشروع الأمر العالي المرسل إليها - إجابة لطلب رئيس مجلس النظار - ورأت أن من الأفضل صرف النظر عنه وإدخال تعديلات على بعض أحكام لائحة التنظيم وعلى التعليمات الصادرة لمهندسي

التنظيم فيما يتعلق بحفظ وصيانة المباني التاريخية ، على أن يصدر بهذه التعليمات أمراً عالٍ أرسلت النظارة إلى مجلس النظر مشروعاً له .

ولا يختلف هذا المشروع كثيراً عن المشروع السابق عليه والذي وضعته لجنة حفظ الآثار العربية ، فهو يتضمن المبدأ الأساسي القاضي بأن حقوق ارتفاع خط التنظيم لا تسري على المباني العربية القديمة ولا على جميع المباني التاريخية الداخلة ضمن الآثار ، كما يزيد عليه معافاة الرخص التي تعطى لإجراء أي عمل من أعمال الترميم والتقوية التي يتراءى لزومها لحفظ وصيانة تلك المباني من رسوم التنظيم ، وقد وافق مجلس النظر على هذا المشروع بصفة نهائية في ٢١ يونيو ١٨٨٣م (١٦ شعبان ١٣٠٠ هـ) .^(١)

وضح - إذن - للجنة حفظ الآثار العربية أن نظارة الأشغال أقوى شكيمة وأصعب قياداً من ديوان عموم الأوقاف الذي طالما انتصرت عليه في مواطن كثيرة ، وهذا أمراً منطقياً ، فنظارة الأشغال تعالج شئون الآثار القديمة منذ مدة طويلة تسبق ظهور اللجنة ، ولابد أنها قد اكتسبت خبرة واسعة في هذا المجال ، وكان من حسن حظ أعضاء اللجنة أنه لم يحدث بعد ذلك ما يعكر صفو العلاقات بين الطرفين ، بل على العكس فقد سارت العلاقات بينهما ودية للغاية ، فهذه نظارة الأشغال تبلغ اللجنة بأنها قد اتخذت قراراً برجع مصلحة التنظيم إلى اللجنة عند إعطاء الأشخاص تصاريح بالبناء في أراضٍ تكون ملاصقة لأثر من الآثار العربية .^(٢)

وحين شعرت اللجنة ببعض قصور في تطبيق هذا القرار طلبت من ناظر

(١) محافظ عابدين ، الأوقاف ، لجنة حفظ الآثار العربية القديمة ، محفظة رقم (١٦٣) ملف رقم (٨) إفادة واردة من نظارة الأشغال العمومية لرئاسة مجلس النظر بتاريخ ٣١ مايو ١٨٨٣م (٢٥ رجب ١٣٠٠ هـ) .

(٢) " الكراسية الثانية لسنة ١٨٨٤م عن محاضر وتقاير لجنة حفظ الآثار العربية " ص: ٢٤ محضر الجلسة الثالثة عشرة بتاريخ ١٦ ديسمبر ١٨٨٤م (٢٨ صفر ١٣٠٢ هـ) .

عموم الأوقاف هذه المرة أن يبذل جهوده مع نظارة الأشغال لكن لا تصرح إدارة التنظيم في المستقبل بالبناء لمالكي الأراضي الملاصقة للآثار التاريخية إلا بعد أخذ رأي اللجنة. ^(١)

وتتمادى اللجنة في طلباتها فتطلب قبول أحد أعضائها ضمن قومسيون التنظيم ^(٢) ، ولا نعثر على ما يفيد الموافقة على هذا الطلب ، ولكن مصلحة التنظيم تؤكد اتقوماتها تجاه اللجنة بعدم منح تصاريح بناء في الأراضي الملاصقة للآثار إلا بعد الرجوع إليها ^(٣) ويأمرها ناظر الأشغال بضرورة الحرص على ذلك في المستقبل ويكتب بذلك إلى لجنة حفظ الآثار مشيداً بالأعمال الهامة التي تؤديها اللجنة والدور الذي تقوم به من أجل حماية الآثار ، وترد اللجنة : " هذا من حسن الإدارة وجودتها المستحقة للشكر " . ^(٤)

وفي إطار العلاقات الودية بين الطرفين أبلغت نظارة الأشغال اللجنة بأنها قررت أن تتحمل عنها مصروفات خفارة التلال الأثرية الواقعة في منطقة عين الصيرة والمشملة على آثار تاريخية. ^(٥)

(١) " محاضر وتقارير لجنة حفظ الآثار القديمة العربية لسنة ١٨٨٥م " ص : ١٧ محضر

الجلسة السادسة عشرة بتاريخ ٣١ مارس ١٨٨٥م (١٥ جمادى الثانية ١٣٠٢هـ) .

(٢) المصدر السابق ، ص : ٢٣ محضر الجلسة الثامنة عشرة بتاريخ ٢٢ يونيو ١٨٨٥م (١٠ رمضان ١٣٠٢هـ) .

(٣) المصدر السابق ، ص : ٢٧ محضر الجلسة التاسعة عشرة بتاريخ ٨ ديسمبر ١٨٨٥م (٢ ربيع الأول ١٣٠٣هـ) .

(٤) المصدر السابق ص : ٤٤ التقرير التاسع عشر للقومسيون الثاني .

(٥) " المجموعة العاشرة من محاضر لجنة حفظ الآثار القديمة العربية وتقارير القوميسون الثاني عن سنة ١٩٨٣م " ص : ٤٧ التقرير الخمسون بعد المائتين للقوميسون الثاني ، وكنا قد تعرضنا لمشكلة هذه التلال أثناء حديثنا عن دور اللجنة في إصدار التشريعات المتعلقة بحفظ الآثار .

وأخيراً يشترك الطرفان في تقديم المساعدة للبتريركية القبطية من أجل إنشاء متحف يجمع الآثار القبطية . (١)

ج - المتاحف المصرية والأجنبية والجهات الأخرى :

اقتصرت العلاقة بين لجنة الآثار العربية والمتحف المصري للآثار القديمة على طلب اللجنة من مجلس النظار أن يوافق على مبادلة الآثار العربية الموجودة في متحف بولاق بالآثار المصرية القديمة الموجودة في دار الآثار العربية حتى يختص كل متحف بالآثار المنوط به حفظها ، وحتى لا يكون هناك تشابه بين المتحفين ، وقد وافق مجلس النظار على ذلك (٢) ، واستردت دار الآثار العربية بعض آثار تخصها كانت موجودة بمتحف بولاق ، ومن بينها نقود ذهبية منقوشة بالخط الكوفي ، وبالمقابل تنازلت دار الآثار العربية عما كان موجوداً بها من آثار المصريين القدماء . (٣)

وحين رفضت مصلحة الآثار المصرية تسليم بعض الآثار العربية التي اكتشفها حديثاً للجنة إلا بعد نشر وصف تفصيلي لها ذكرتها هذه بضرورة احترام الاتفاق الذي عقد بين إدارتي المتحفين من قبل ، وأنه لابد من إيداع هذه الآثار

(١) " المجموعة الخامسة عشرة من محاضر جلسات اللجنة وتقارير القومسيون الثاني عن سنة ١٨٩٨م " ص : ١٩ محضر الجلسة الحادية والثمانين بتاريخ أول مارس ١٨٩٨م (٨ شوال ١٣١٥هـ) .

(٢) محافظ عابدين ، الأوقاف ، لجنة حفظ الآثار العربية القديمة ، محفظة رقم (١٦٣) ملف رقم (٨) طلب الرخصة بمبادلة الآثار العربية الموجودة بآنتيكخانة بولاق بالآثار المصرية الموجودة في الآنتيكخانة العربية بتاريخ ٢١ يونيو ١٨٨٣م (١٦ شعبان ١٣٠٠هـ) .

(٣) " محاضر الجلسات وتقارير القومسيون الثاني " ص : ٧ محضر الجلسة الخامسة بتاريخ ٢١ إبريل ١٨٨٣م (١٤ جمادى الثانية ١٣٠٠هـ) .

قي دار الآثار العربية لأنها حق من حقوقها .^(١)

أما عن علاقة اللجنة بالمتاحف المصرية الأخرى فكنا قد أشرنا إلى جهود لجنة حفظ الآثار - مع جهات أخرى - من أجل إنشاء المتحف القبطي .

أما عن المتاحف الأجنبية فقد رصدنا حالة تعاملت فيها لجنة حفظ الآثار العربية مع متحف إنجليزي يسمى متحف كنجستون ، وكانت اللجنة قد أعارته ستة من المصابيح الأثرية لتعرض هناك لفترة من الوقت ، وعندما حان وقت استردادها ادعت إدارة المتحف أن سكان مدينة لندن قد أعجبوا إعجاباً شديداً بهذه المصابيح ، وأن من الخطورة بمكان إعادة شحن أشياء قابلة للكسر كهذه ، وأن ذلك لو حدث يعد خسارة كبيرة للفنون ، وبلغت الوقاحة بإدارة المتحف أنها اقترحت على اللجنة الاكتفاء بالوصف المفصل لهذه المصابيح والذي بعث به المتحف إليها .^(٢)

ألحت اللجنة على ضرورة استرداد هذه المصابيح الستة مرة أخرى ، فوعد المسئولون بردها ولكن في عام ١٨٩٠م أي بعد أربع سنوات^(٣) ، وهو ما وافقت عليه اللجنة اضطراراً ، ولكن هذه المصابيح لم تعد بالفعل إلا في عام ١٨٩٢م بعد أن اقتصر عددها على أربعة .^(٤)

(١) " المجموعة الخامسة عشرة من محاضر جلسات اللجنة وتقارير القوميسون الثاني عن سنة ١٨٩٨م " ص : ١٢٥ التقرير الثالث والأربعون بعد المائتين .

(٢) " محاضر وتقارير لجنة حفظ الآثار القديمة العربية لسنة ١٨٨٥م " ص : ٢٧ محضر الجلسة التاسعة عشرة بتاريخ ٨ ديسمبر ١٨٨٥م (٢ ربيع الأول ١٣٠٣هـ) .

(٣) " محاضر وتقارير لجنة حفظ الآثار العربية لسنة ١٨٨٦م " ص : ٣ محضر الجلسة العشرين بتاريخ ٢٧ يناير ١٨٨٦م (٢٤ ربيع الثاني ١٣٠٣هـ) .

(٤) " المجموعة التاسعة من لجنة حفظ الآثار القديمة العربية وتقارير القوميسون الثاني عن سنة ١٨٩٢م " ص : ٤ مضر الجلسة الثالثة والخمسين بتاريخ ٢٣ فبراير ١٨٩٢م (٢٥ رجب ١٣٠٩هـ) .

أما عن علاقة اللجنة بالمتاحف الأجنبية الأخرى فقد اقتصر - في الأعم الأغلب - على تبادل المطبوعات ، فمحاضر جلسات اللجنة تسجل شكراً وارداً من متحف برلين على إرسالية المجلدات التي أرسلت لهم ، وبالمقابل تشكر اللجنة جمعية المتاحف العمومية بفرنسا على إرسالها الجزء الثالث من مطبوعاتها لسنة ١٨٨٧م.^(١)

أما عن علاقة اللجنة بالجهات الأخرى - بخلاف المتاحف - فقد رصدنا علاقة قوية بينها وبين مدرسة الفنون والصنائع ببولاق^(٢) ؛ فقد لفت أحد أعضاء اللجنة نظرها إلى أن تلك المدرسة آخذة في سبيل التقدم، وأنها في طريقها إلى أن تصبح مدرسة للفنون الجميلة، ومن الضروري أن تجد مساعدة من قبل اللجنة من أجل تحقيق هذا المسعى، فكلفت اللجنة عدداً من أعضائها بالتوجه إلى المدرسة المذكورة ووضع تقرير عما يلزم لإنشاء مدرسة عليا للفنون الجميلة تكون تحت إدارة ديوان الأوقاف، على أن تقوم تلك المدرسة بتخريج أجيال من الفنانين والرسامين يتولون القيام بأعمال الأشغال الدقيقة الخاصة بترميم المساجد.^(٣)

(١) " المجموعة السادسة من محاضر لجنة حفظ الآثار العربية القديمة " ص : ٥ محضر الجلسة الثالثة والثلاثين بتاريخ ١٧ يناير ١٨٨٩م (١٦ جمادى الأولى ١٤٠٦هـ).

(٢) مدرسة الفنون والصنائع : أسسها الخديوي إسماعيل سنة ١٨٦٨م بهدف تخريج الصناع الفنيين، وكان بها قسم لتعليم التلوين بالألوان المختلفة، وقد أنشئت مدرسة أخرى مماثلة لها في المنصورة عام ١٨٨٩م . انظر: عبد المنعم الجميعي [إشراف] : " وثائق التعليم العالي في مصر خلال القرن التاسع عشر " طبعة : دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة ١٤٢٥هـ / ٢٠٠٤م . ج ١ ص : ٥٢١ ، ٥٢٢ .

(٣) " محاضر الجلسات وتقارير القومسيون الثاني " ص : ٢٢ محضر الجلسة السادسة بتاريخ ٣ يونيو ١٨٨٣م (٢٨ رجب ١٣٠٠هـ).

كان من الصعب إقناع ديوان الأوقاف بتبني مدرسة للفنون الجميلة ، فالتفت أعضاء اللجنة بالتعامل مع مدرسة الفنون والصنائع بوضعها الحالي ، وقرروا ضم ناظر المدرسة جيجون بك إلى عضوية اللجنة للاستفادة منه ومن مدرسته في إصلاح الآثار التي تحتاج إلى ترميم . (١)

وبالفعل بدأت المدرسة في تنفيذ أعمال ترميم وإصلاح لحساب اللجنة ، وتجددت في ذلك حتى إن القومسيون الثاني يوجه الشكر لناظر المدرسة " لقيامه هو وتلاميذه بترميم منبر جامع البرديني بدقة لا حد لها ، وعلى غاية ما يرام من الانتظام " (٢) ويطلب أن يتم إثبات ذلك على المنبر .

وأخيراً فقد وجهت اللجنة دعوة للبطريركية القبطية للمشاركة معها في صيانة البرج الروماني القديم والمعروف بقصر الشمع . (٣)

مطبوعات اللجنة :

كانت مهمة القومسيون الأول الوحيدة هي عمل إحصاء دقيق عن الآثار العربية الموجودة في مدينة القاهرة وتدوين ذلك في سجل يكون مرجعاً لأعضاء اللجنة ، وقد أنجز القومسيون الأول مهمته بنجاح ، فوضع دليلاً يحتوي على ما مجموعه ستمائة وأربعة وستون أثراً متنوعاً ما بين مساجد وزوايا وأضرحة

(١) " المجموعة السادسة من محاضر لجنة حفظ الآثار العربية القديمة عن سنة ١٨٩٠م " ص: ١٣ محضر الجلسة الخامسة والثلاثين بتاريخ غرة مايو ١٨٨٩م (٢ رمضان ١٣٠٦ هـ) .

(٢) " المجموعة السابعة من محاضر لجنة حفظ الآثار العربية عن سنة ١٨٩٠م ص : ٦٠ التقرير السادس والثمانون للقومسيون الثاني .

(٣) " المجموعة الخامسة عشرة من محاضر جلسات اللجنة وتقارير القومسيون الثاني عن سنة ١٨٩٨م " ص : ١٤ التقرير الثاني والثلاثون بعد المائتين .

وأُسبلة تابعة لديوان الأوقاف ^(١) . وكان هذا السجل أول ما طبعته اللجنة من أعمال ، غير أن هذا السجل سرعان ما استهدف للنقد من قبل بعض الأعضاء بحجة أنه ليس مستوفياً لجميع الآثار ، ودافع روجرز بك - أحد أعضاء القومسيون الأول - عن نفسه وزملائه قائلًا إن هذا السجل لا يحتوي إلا على الآثار المسجلة بديوان الأوقاف ، وإن كثيراً من الآثار ليست مندرجة به ، فردت اللجنة بأن أعمالها لا تقتصر على الآثار التابعة للأوقاف فقط، بل تشمل جميع الآثار العربية أيما كانت ، وبذلك كُلف القومسيون الأول بإتمام حصر باقي الآثار وإثباتها في السجل المذكور وإعادة طباعته . ^(٢)

وفي سنة ١٨٨٤ م قررت اللجنة طبع محاضر جلساتها وتقاريرها منذ تشكيلها حتى سنة ١٨٨٣ م ثم توزيعها على أعضاء اللجنة وأعضاء مجلس النظر وبعض الأعيان في القطر وفي أوروبا . ^(٣)

ثم قامت اللجنة بطباعة محاضر جلساتها وتقارير قومسيونها الثاني عن سنة ١٨٨٤ م ، وبعد طباعتها توجه فرانس بك وجران بك إلى الإسكندرية وقدموا للخدوي محمد توفيق الكراسة المشتملة على أعمال اللجنة في السنة المذكورة ،

(١) محافظ عابدين ، الأوقاف، لجنة حفظ الآثار القديمة العربية ، محفظة رقم (١٦٤) ملف رقم (٨) كشف بالمساجد والزوايا والأضرحة والأسبلة تعلق ديوان الأوقاف والتابعة للآثار العربية سنة ١٨٨٣م / ١٣٠١ هـ . وقد كنا نود إيراد هذا الكشف في الملاحق ثم صرفنا النظر عن ذلك لطوله المفرط.

(٢) " محاضر الجلسات وتقارير القومسيون الثاني " ص : ٢٤ محضر الجلسة السابعة بتاريخ ٢٧ نوفمبر ١٨٨٣م (٢٧ محرم ١٣٠١ هـ) .

(٣) " الكراسة الثانية لسنة ١٨٨٤ م عن محاضر وتقارير لجنة حفظ الآثار القديمة العربية " ص: ٨ محضر الجلسة التاسعة بتاريخ ١٩ أبريل ١٨٨٤م (٢٣ جمادى الثانية ١٣٠١ هـ) .

وحصلت اللجنة على " تشكرات من قبل الذات الفخيمة على النتائج الحسنة المهمة التي حصلت عليها اللجنة لغاية ذلك اليوم " .^(١)

كما أرسلت اللجنة نسخاً من تلك الأعمال إلى نظار دواوين الحكومة ووكلاء النظارات وإلى جمعية المعارف المصرية ، والجمعية الجغرافية ، والكتبخانة الخديوية ، ومدير الإرسالية الفرنسية بمصر (المعهد الفرنسي للآثار للشرقية) وإلى العلماء وكل من يهمه أمر اللجنة وأعمالها ، كما أرسلت نسخاً إلى قناصل الدول الأوروبية مع رجاء توصيلها إلى نظار لجان حفظ الآثار التاريخية في دولهم .

وكان عدد النسخ المطبوعة يتضاعف من سنة إلى أخرى طبقاً لزيادة شهرة اللجنة واتساع أشغالها ، فبعد أن كانت لا تتجاوز خمسين نسخة في أول مرة وصلت إلى خمسمائة عام ١٨٨٦ م وزعت على الجهات المعتادة .^(٢) كانت كل هذه الطبوعات تتم على نفقة الحكومة بناء على طلب من اللجنة ، معلة ذلك بما له من النفع والفوائد الجليلة ، وأن اللجنة في حد ذاتها شكلت من أجل المصلحة العامة^(٣) ، وكانت الطبوعات تصدر إلى الآن باللغة الفرنسية ، ثم ارتأت اللجنة ضرورة ترجمتها إلى العربية حتى تعود الفائدة على الشعب المصري ويتمكن من الاطلاع على أعمال اللجنة في نسختها العربية ، على أن توزع

(١) " محاضر وتقارير لجنة حفظ الآثار القديمة العربية لسنة ١٨٨٥م " ص : ٢٥ محضر الجلسة الثامنة عشرة بتاريخ ٢٢ يونيو ١٨٨٥م (١٠ رمضان ١٣٠٢هـ) .

(٢) " محاضر وتقارير لجنة حفظ الآثار القديمة العربية لسنة ١٨٨٦م " ص : ٢٠ محضر الجلسة الثانية والعشرين بتاريخ (٣٠ رمضان ١٣٠٣هـ) .

(٣) محافظ عابدين ، الأوقاف ، لجنة حفظ الآثار القديمة العربية ، محفظة رقم (١٦٣) ملف رقم (١٠) مكتبة من لجنة حفظ الآثار العربية إلى رئيس مجلس النظار بتاريخ ٢٤ فبراير ١٨٨٦م (٢٠ جمادى الأولى ١٣٠٣هـ) .

الأعمال على العلماء المصريين وشيوخ المساجد وعلماء الجامع الأزهر وكل من يهيمه أمر الآثار العربية ، وكلفت اللجنة كاتبها ومترجمها إلياس إسكندر حكيم بترجمة ما سبق نشره منها حتى الآن وكذلك الطبوعات التي سوف تنشر فيما بعد . (١)

وفي سنة ١٨٩١م وصل عدد النسخ المطبوعة من أعمال اللجنة وتقريرها إلى خمسمائة نسخة بالفرنسية عن سنة ١٨٩٠م وأربعمائة نسخة بالعربية خاصة بأعمال اللجنة عن سنة ١٨٨٩م ، وثلاثمائة نسخة أخرى بالعربية أيضاً عن أعمالها لسنة ١٨٨٦م وقد تم توزيعها كالمعتاد . (٢)

وفي نفس السنة نفذت الطبعة الأولى من الجزء الأول من أعمال اللجنة ، وطلبت اللجنة إعادة طبع ثلاثمائة نسخة جديدة منها ، وهنا يتدخل مدير الأوقاف ويقترح على اللجنة ألا يكون توزيع الأعمال بعد ذلك مجانياً بل بمقابل يعد إيراداً للآثار ، ورفض أعضاء القومسيون الثاني هذا الاقتراح على اعتبار أن الأعمال مطبوعة مجاناً على نفقة الحكومة ، وأنها لا تعطى إلا لمن تهمة أشغال اللجنة وللجمعيات الأهلية (٣). ولكن لما تحولت نفقة طباعة تلك الأعمال على ميزانية اللجنة مؤخراً أوصى أعضاء القومسيون الثاني - أنفسهم - بالحصول على جزء

(١) " الجزء الخامس محاضر وتقرير لجنة حفظ الآثار القديمة العربية لسنة ١٨٨٧م ، ١٨٨٨م " محضر الجلسة الثامنة والعشرين بتاريخ ٢٥ يوليو ١٨٨٧م (٥ ذو القعدة ١٣٠٤هـ) .

(٢) " المجموعة الثامنة من محاضر لجنة حفظ الآثار القديمة العربية وتقرير القومسيون الثاني عن سنة ١٨٩١م " ص : ٢٦ محضر الجلسة السابعة والأربعين بتاريخ ٢٧ مايو ١٨٩١م (١٩ شوال ١٣٠٨هـ) .

(٣) " المجموعة الثامنة من محاضر لجنة حفظ الآثار القديمة العربية وتقرير القومسيون الثاني عن سنة ١٨٩١م " ص : ٨٣ التقرير الثالث والعشرون بعد المائة للقومسيون الثاني .

من تلك النفقة عن طريق بيع تلك الأعمال التي يطلب شراءها المثقفون والمهتمون بأمر الكتب والمكتبات . (١)

وقد صدر الجزء الأول من أعمال اللجنة في طبعها العربية تحت عنوان " لجنة حفظ الآثار العربية ، محاضر الجلسات وتقارير القومسيون الثاني " دون الإشارة في العنوان إلى السنوات التي عملت عنها تلك المحاضر والتقارير ، على أية حال فإن هذا الجزء يتضمن محاضر جلسات اللجنة وتقارير القومسيون الثاني عن سنتي ١٨٨٢م ، ١٨٨٣م ، وربما لم تخصص اللجنة جزءاً مستقلاً لسنتها الأولى لأنها لم تعقد في هذه السنة سوى جلستين (الأولى في فبراير والأخرى في نوفمبر) بينما لم يقدم القومسيون الثاني سوى ثمانية تقارير .

ثم صدر الجزء الثاني بعنوان " الكراسة الثانية لسنة ١٨٨٤م عن محاضر وتقارير لجنة حفظ الآثار القديمة العربية " وصدر الثالث بعنوان : " محاضر وتقارير لجنة حفظ الآثار القديمة العربية لسنة ١٨٨٥م " وقد صدرت هذه الأجزاء الثلاثة في عام واحد ١٨٨٧م / ١٣٠٥هـ عقب قرار اللجنة بترجمة أعمالها إلى العربية ونشرها .

وفي العام التالي صدر الجزء الرابع بعنوان : " محاضر وتقارير لجنة حفظ الآثار القديمة العربية لسنة ١٨٨٦م " وبعد ذلك بسنتين جمعت الجلسة محاضر جلساتها وتقارير قومسيونها الثاني لسنتي ١٨٨٧م ، ١٨٨٨م في جزء واحد خرج بعنوان " الجزء الخامس من محاضر وتقارير لجنة حفظ الآثار القديمة العربية لسنتي ١٨٨٧م ، ١٨٨٨م " ويلاحظ أن هذه الأجزاء الخمسة قد طبعت كلها في مطبعة نظارة عموم الأوقاف المصرية .

(١) " المجموعة الخامسة عشرة من محاضر جلسات اللجنة وتقارير القومسيون الثاني عن سنة ١٨٩٨م " ص : ١٠١ التقرير التاسع والثلاثون بعد المائتين للقومسيون الثاني.

وبداية من الجزء السادس تولت مطبعة بولاق نشر هذه الأجزاء تباعاً ، وأصبح العنوان يتضمن : رقم الجزء أو المجموعة ثم النص على محاضر اللجنة وتقارير القومسيون الثاني ، ثم ذكر السنة التي عملت عنها تلك المحاضر والتقارير .

وقد أبدى الكونت شارل زالوسكي - مدير صندوق الدين العمومي وأحد أعضاء اللجنة - ملاحظتين تتعلقان بعنوانين الأجزاء المطبوعة : تتمثل الأولى في أنه لما كانت اللجنة تشمل برعايتها الآثار العربية [الإسلامية] والقبطية فإنه يجب أن يكون العنوان دالاً على ذلك صراحة ، وأنها تشتغل في هاتين الصناعتين المختلفتين . والملاحظة الثانية تتعلق بكلمة " القومسيون الثاني " فهذه يفهم منها وجود " قومسيون أول " وهو لم يعد موجوداً ، فقد انتهت مهمته بعد أن أعدَّ حصراً شاملاً للآثار العربية ، واقترح زالوسكي تعديل العنوان بحيث يصبح : " لجنة حفظ الآثار العربية والقبطية " وعن تقارير القومسيون الثاني يكتب : " تقرير رقم (...) للقسم الهندسي (القومسيون الثاني) " . وقد وافقت اللجنة على التعديل الثاني فقط .^(١)

وكما وجهت سهام النقد إلى عناوين الأجزاء فقد وجهت كذلك إلى بعض مضامينها "فأكثر هذه المحاضر أقيسة وقرارات قلما يهم الجمهور الاطلاع عليها " ولكن هذا حكم قاسٍ يفتقر إلى الموضوعية ، فكثير من تقارير القومسيون الثاني التي اطلعنا عليها تتضمن استعراضاً تاريخياً شيقاً مدعماً بالاقتباسات من أمهات كتب التاريخ - مثل المقرئزي وغيره - لعدد كبير من أهم الآثار التي تزخر بها

(١) " المجموعة الخامسة عشرة من محاضر جلسات اللجنة وتقارير القومسيون الثاني عن سنة ١٨٩٨م " ص : ٣٨ محضر الجلسة الثانية والثمانين بتاريخ ١٥ أبريل ١٨٩٨م (٢٤) نو القعدة ١٣١٥هـ .

مدينة القاهرة ، ونفسها الجهة التي أصدرت هذا الحكم تستدرك قائلة : " ولكنها لا تخلو من وصف بعض الآثار وصفاً طلياً لو خلا من ركافة عربيته " . (١)

هذه الرداءة في الأسلوب لمسناها بأنفسنا أثناء مطالعنا لبعض أعمال اللجنة ولاسيما تقارير القومسيون الثاني ، ومن الأمثلة على ذلك : المقالة التي أعدها الدكتور فولرس - عضو اللجنة - والتي أورد فيها وصفاً شاملاً لمجرى العين والتي احتضنها التقرير الخمسون بعد المائتين للقومسيون المذكور ، فعلى الرغم من أنه بحث في تاريخ هذه القناة بحثاً معمقاً إلا أن عمله هذا نقل إلى العربية بأسلوب ركيك جداً . (٢)

هذا العيب في الترجمة لم يقتصر على الطبعة العربية فقط ، فاللجنة تشكي من أن " الترجمة الجاري عملها عن الآيات القرآنية وغيرها التي توجد في التواريخ المستخرجة من الآثار ليست دائماً مضبوطة ، ويستحسن إجراء مراجعتها قبل طبعتها " (٣) وكلفت اللجنة بهذه المهمة محمد بيرم بك سكرتير المستشار المالي وأحد أعضائها ، ومنطقي أن هذه الترجمات لن تكون إلا في الطبعة الفرنسية .

وأخيراً فإن اللجنة كانت كثيراً ما تتأخر في طباعة هذه الأعمال ، فأعمالها عن سنة ١٨٩٣م لم تصل إلى أيدي القراء إلا في سنة ١٨٩٥م . (٤)

(١) " المقتطف " عدد يوليو ١٨٩١م / ذو القعدة ١٣٠٨هـ .

(٢) " المجموعة العاشرة من محاضر لجنة حفظ الآثار القديمة العربية وتقارير القومسيون الثاني عن سنة ١٨٩٣م " ص : ٤٩ - ٥٢ .

(٣) " المجموعة الخامسة عشرة من محاضر جلسات اللجنة وتقارير القومسيون الثاني عن سنة ١٨٩٨م " ص : ٥٦ محضر الجلسة الثالثة والثمانين بتاريخ ١٠ مايو ١٨٩٨م (٢١ محرم ١٣١٦) .

(٤) " المقتطف " عدد يونيو ١٨٩٥م / ذو الحجة ١٣١٢هـ .

الصعوبات التي واجهت اللجنة :

واجهت اللجنة كثيراً من الصعوبات أثناء تأديتها لعملها ، وكنا قد أشرنا خلال حديثنا السابق إلى بعض هذه الصعوبات ، ومن بينها شكايات اللجنة المستمرة من ضيق ذات اليد وقلة مخصصاتها ومواردها المالية وأنها لا تكفي لأعمال حفظ وصيانة الآثار ، وذهبت الوعود التي منحها القائمون على إدارة ديوان الأوقاف للجنة بزيادة مخصصاتها أدراج الرياح ، بل على العكس من ذلك وجدنا هؤلاء يحرمون اللجنة من مخصصاتها أحياناً وينقصون منها أحياناً أخرى ومما لا شك فيه أن من بين هذه الصعوبات أن ثقافة عدد كبير من المسؤولين الحكوميين في ذلك الوقت لم تكن مهياً لتقبل فكرة وجود لجنة متخصصة لحماية الآثار يخصص لها مبلغ من المال في وقت كانت فيه البلاد واقعة تحت وطأة الدين ، وتتن من شدة وقع أزمة مالية خانقة ، وأصبح هؤلاء - من حيث لا يشعرون ، وانطلاقاً من عدم قناعتهم الشخصية بجدوى أعمال اللجنة - يضعون أمامها العراقيل ، ويعطلون أشغالها ، ويوقفون تنفيذ مقرراتها ، ولولا تعاضيد الخديوي توفيق للجنة ومساندته لها في أكثر من مناسبة لكان قيام اللجنة بأعمال ذات شأن أو حتى بقاؤها واستمرارها محل شك كبير .

وهناك مشكلة البيروقراطية والتعقيدات الإدارية المعروفة وتكرار المخاطبات والمكاتبات حتى في أوضح المسائل ، وسنضرب مثلاً لذلك بحادثة تظهر فيها البيروقراطية ويبرز فيها تغنت ديوان الأوقاف بصورة أكثر وضوحاً ، فقد اتفقت اللجنة مع مصلحة التنظيم بنظارة الأشغال على القيام بإجراء عملية تنظيف شاملة لبوابة باب الفتوح .

وكانت هذه العملية تشمل إزالة دكان وقهوة تابعين للأوقاف وموجودين بالفجوة اليمنى من تلك البوابة ، ولما كانت البوابة من الآثار القديمة النفيسة

وهي ملك للحكومة ، وواقعة بالشارع الذي يعد من المنافع العمومية ، ووجود السكان والقهوة بها يؤدي إلى تشويه منظرها ، فضلاً عن كونهما واقعين بالشارع العلني ، فقد طلبت مصلحة التنظيم ولجنة حفظ الآثار من ديوان الأوقاف إزالتهما ، فأقدهما بأنهما من أعيان وقف أمير كبير ومسجلان بدفاتر الأوقاف منذ سنة ١٢٥٣هـ / ١٨٣٧م ويدران دخلاً لجهة الوقف المذكور .

قرر ناظر الأشغال معاينة الأمر بنفسه على الطبيعة ، فتوجه إلى باب الفتوح ، فأتضح له أن البوابة لها فجوتان بجانبيها من أصل شكلها ووضعها ، وأن القهوة والدكان قد أقيما بالخشب والبوص على أرض الفجوة اليمنى ، وأما الفجوة اليسرى نظيرتها فهي خالية ، ولا يمكن أن يتصور مطلقاً أن أرض الفجوة التي حدثت عليها القهوة والدكان هي أرض وقف أو واردة بوقفية الواقف ، لأنهما جزء من أجزاء البوابة التي هي ملك الميري ، كما لا يصح الاعتماد على قديم تاريخ بنائهما ، إذ أن الأملاك الحكومية المتعلقة بالمنفعة العمومية ومن بينها الشوارع والآثار العمومية لا يجوز تملكها بوضع اليد عليها المدة الطويلة .^(١)

واجهت نظارة الإشغال مدير عموم الأوقاف بكل هذه الحقائق ، كما واجهته أيضاً بمحضر الجلسة التاسعة والثلاثين من محاضر جلسات لجنة حفظ الآثار والذي نص في المسألة الخامسة منه على أن اللجنة قد قررت أنه يلزم في الحال إلغاء الدكان والقهوة الموجودين بأسفل باب الفتوح لأن وقف أمير كبير لم يكن له حق الملكية بهذا الأثر العمومي وأنه بالإضافة إلى ذلك ينبغي إخلاء

(١) محاضر عابدين ، الأوقاف ، لجنة حفظ الآثار القديمة العربية ، محفظة رقم (١٦٣) ملف رقم (١١) مذكرة من ناظر الإشغال العمومية إلى مجلس النظر بتاريخ ١٨ ديسمبر ١٨٨٩م (٢٥ ربيع الثاني ١٣٠٧هـ) يطلب فيها إزالة دكان وقهوة مجاورتين لبوابة باب الفتوح وتأييد لجنة حفظ الآثار لهذه الطلب.

الأجزاء الأخرى من هذا الأثر إذا كان قد استولى عليها مغتصبون آخرون " (١) وكان مدير ديوان الأوقاف قد وقع بنفسه على هذا المحضر مما يشعر بموافقته على ما جاء به .

وبدلاً من أن يقوم مدير الأوقاف بتنفيذ ما وقع عليه من قرارات فإنه قد استفتى مفتي الأوقاف في هذه المسألة فافتى بما خلاصته : " إن من القواعد الشرعية ألا ينزع شيء من يد أحد إلا بوجه حق ثابت شرعاً ، وأن من الجائز أن يكون لوضاع اليد الأول حق البقاء والقرار بالإذن ممن له الولاية العامة ، وأن من الجائز أيضاً أن من له حق الولاية العامة أرصد أرض الفجوة بهيئتها الحالية ليصرف إيرادها في مصرف شرعي ، أو يكون أصل البوابة وأرضها من الأوقاف التي وقفها واقفها على مصلحة عامة مثل القناطر والجسور ، أو يكون واقفها عين الفجوة التي فيها بهيئتها الحالية ليصرف إيرادها في مصرف شرعي ، وأن ما اعتدت به نظارة الأشغال هو من الاحتمالات العقلية ، وأنه على ذلك لا يجوز نزاعها إلا إذا ثبت شرعاً أن وضع اليد عليها كان بطريق الاغتصاب " . وبناء على هذه الفتوى أكد مدير الأوقاف أنه لا يمكنه نزع ملكية الدكان والقهوة المذكورين من أصحابهما إلا بحكم شرعي .

عابت الأشغال على مدير الأوقاف لجوئه إلى الشرع في مسألة لا حاجة إلى الفتوى فيها ، واعتبرت عمله هذا تنصلاً من تنفيذ قرار الإزالة ، وقالت : إن إزالة قهوة ودكان مبنيين بألواح خشب وبوص في أثر من الآثار العمومية واقع في الشارع العام هو أقل أهمية من عقار بارز عن خط التنظيم ويزال حسب لوائح التنظيم بدون فتوى ولا حكم شرعي ، بل أقل أهمية أيضاً من حوانيت الأوقاف

(١) " المجموعة السادسة من محاضر لجنة حفظ الآثار العربية القديمة عن سنة

الموجودة أسفل الآثار العمومية مثل مسجد الأشرف ومسجد الغوري وغيرهما ، والتي قررت اللجنة إزالتها وتعهد المدير بتنفيذ قرار اللجنة الصادر في شأنها . وأكدت الأشغال أيضاً أن ما جاء بالفتوى لا يخرج عن الاحتمالات التي لا يؤخذ بها إلا بالإثبات ، ولا إثبات لدى الأوقاف على شيء منها ، فلا يوجد عندها إقن من صاحب الولاية بحق البقاء والقرار ، ولا إذن برصد أرض الفجوة ، ولا إقن بإيقاف أصل البوابة وأرضها ، ولا بتعيين الفجوة لصرف إيرادها في مصرف شرعي ، فنصوص الفتوى حينئذ لا تنطبق بأي صفة من الصفات على السدكان والقهوة المذكورين .

ولفتت الأشغال الأنظار إلى أن البوابة موجودة قبل أن يظهر وقف أمير كثير إلى الوجود بعدة قرون ، ولا يخفى على أحد أنها أحد أبواب المدينة ، والشارع مارّ تحتها منذ عهد نشأتها ، وليس بها أي شيء يؤدي إلى الظن بوجود أدنى أثر للوقف عليها .

ولما لم تجد الأشغال أذنًا صاغية من مدير عموم الأوقاف أحالت المسألة برمتها إلى مجلس النظار لدراستها واتخاذ قرار بشأنها مهددة باللجوء إلى المحاكم المختصة للحصول على حكم بإزالة التهمة جبرياً ، ولكن مجلس النظار كان من الحكمة بحيث اقتنع بوجهة نظر الأشغال ، فأمر بإزالة الدكان والقهوة فوراً بمعرفة الضبطية .^(١)

هذا العراك الذي خاضته نظارة الأشغال بالنيابة عن لجنة حفظ الآثار التاريخية يبين لك طبيعة الظروف التي كانت تعمل فيها اللجنة ، فمن أجل إزالة

(١) محافظ عابدين ، الأوقاف ، لجنة حفظ الآثار القديمة العربية ، محفظة رقم (١٦٣) ملف رقم (١١) مذكرة الأشغال إلى مجلس النظار بخصوص ذات الموضوع ، وقرار مجلس النظار بشأن ذلك بتاريخ ١٨ فبراير ١٨٩٠م (٢٨ جمادى الثانية ١٣٠٧هـ) .

دكان وقهوة مبنيين بالخشب والبوص استغرق الأمر كل هذا المراء والجدل والفسفسطة ، فما ظنك بإزالة مجتمعات بأسرها جئمت على صدر الآثار العربية قرونأ طويلة من الزمان .

كذلك تشتكى اللجنة من أن بعض القرارات التي صدرت في صالحها قد ألغيت في بعض الأحيان ، مثل هذا القرار الذي أصدره محافظ مصر بتاريخ ٣ محرم ١٢٩٤هـ / ١٧ يناير ١٨٧٧م والذي يمنع فيه منعاً باتاً بناء المخازن أو الحوائيت الملاصقة للمساجد الأثرية ، ويقول المحافظ المذكور : " إن رغبة الحضرة الفخيمة الخديوية منع هذه الأبنية المضرة في الغالب ، فضلاً عن كونها تشوه الأثر الذي تبنى بجانبه " (١) ولكن هذا القرار قد ألغي بناء على الأمر العالي الصادر في ٢١ مايو ١٨٨٣م (١٥ رجب ١٣٠٠هـ) والمنظم لأعمال مصلحة التنظيم ، وتلح اللجنة على ديوان الأوقاف بإعادة العمل بهذا الأمر الذي أصدره المحافظ .

ومن أكبر الصعوبات التي واجهت اللجنة أيضاً مشكلة تجار الآثار " الذين هم الطامة الكبرى على الآثار المصرية والتي تباع لهم بأثمان زهيدة " (٢) وقد أفاض أعضاء اللجنة في الحديث عن هذه المشكلة في تقريرهم الذي أعدوه عن جامع ومدفن السلطان نجم الدين أيوب بخط النحاسين بمدينة القاهرة ، وأخذوا يعددون الأضرار والتلفيات التي لحقت بهذا الأثر أثناء الاضطرابات التي واكبت الاحتلال البريطاني لمصر ، فقالوا إن المصابيح والقيشاني وقطع الرخام النفيسة والأخشاب الجيدة وكل ما كان زينة لهذا الأثر قد زال واختفى ، ومن ذلك لوحة

(١) " محاضر وتقارير لجنة حفظ الآثار القديمة العربية لسنة ١٨٨٥م " ص : ٤٤ التقرير

التاسع عشر للقومسيون الثاني.

(٢) المصدر السابق ، ص : ٤٢ نفس التقرير.

عليها صورة المسجد الحرام تشبه اللوحة الموجودة بالمتحف وأكبر منها ، ولما استفهم عنها أعضاء القومسيون من بواب المسجد ظهر لهم أن البواب نسي ذكرها وكأنه لم يرها .

كذلك عانت اللجنة من جهل بعض الحرفيين الذين يقومون بترميم الآثار ، فقد لاحظ مهندس الأوقاف أن أحد هؤلاء قد قام بتركيب لوح محفور من الرخام بأعلى باب الدخول بأحد المساجد الأثرية بطريقة معكوسة ، ويطلب المهندس من اللجنة إعادة فك اللوح وتركيبه كما يجب .^(١)

وليت الأمر قد اقتصر على العمال فقط ، فقد رأينا مهندس الأوقاف الذي كبد الديوان خسائر مالية كبيرة بسبب ترميماته التي أجراها في مسجد المؤيد شيخ ، ولم تقم هذه الترميمات على أسس علمية سليمة .

هذه أمثلة للصعوبات التي واجهتها لجنة حفظ الآثار العربية أثناء تأدية أعمالها ، وإنه لمن العجيب أن تنجح اللجنة في شق طريقها وسط هذه العقبات وأن تسدي للآثار العربية خدمات جليلة بعد أن كانت قاب قوسين أو أدنى من الاندثار .

تقييم أداء اللجنة :

لسنا في مكانة تسمح لنا بالحكم على أعمال هؤلاء الكوكبة المضيفة من العلماء الأفذاذ ، ولا إمكاناتنا تؤهلنا لذلك ، ولكننا سنقوم برصد بعض الآراء وردود الأفعال التي صدرت من بعض الشخصيات المعاصرة ، والتي رأت بعينها ولمست بنفسها ما حققته اللجنة من إنجازات ملموسة في مجال رعاية وصيانة

^(١) المجموعة الثامنة من محاضر لجنة حفظ الآثار العربية وتقارير القومسيون الثاني عن سنة ١٨٩١م ص : ٤ محضر الجلسة الخامسة والأربعين بتاريخ ٦ يناير ١٨٩١م (٢٦ جمادى الأولى ١٤٠٨م).

وحفظ الآثار العربية ، سواء أكانت تلك الآراء في صالح اللجنة أم في غير صالحها .

وقد رأينا إشادة الخديوي محمد توفيق باللجنة عندما اطلع على أعمالها ، كما أشاد بها عددٌ من مديري عموم ديوان الأوقاف ، وأشادت بها كذلك نظارة الأشغال عندما تعاملت معها عن قرب ولمست بنفسها أهمية عملها ، كذلك شهد لها بالفضل بعض زائري البلاد من كبار الشخصيات الأوروبية ومن هؤلاء فلاديمير ييوك الحاجب في بلاط الإمبراطور الروسي فقد كتب للجنة مقالاً بعنوان " تاريخ الآثار القبطية في وادي النيل " وقد ألحقه القومسيون الثاني بتقريره السابع والثلاثين بعد المائتين ، وكان مما جاء فيه : " قد فُتح تاريخ جديد للآثار المصرية القبطية من عهد مباشرتها بمعرفة لجنة حفظ الآثار العربية " وجاء أيضاً " إن اللجنة المشار إليها قد خلصت من الاندثار والتخريب الذي لا مفر منه عدداً كبيراً من الآثار العربية " (١) . وتمنى فلاديمير لو بذلت اللجنة نفس مجهودها واهتماماتها للآثار القبطية .

وكان محرر " المقتطف " من أشد المعجبين بأعمال اللجنة ، كتب يقول : " كيفما جلّت في القاهرة وضواحيها تجد الإصلاح قائماً في المباني العربية القديمة بين مساجد ومآذن ومدافن وما أشبه ، وهو عمل ناطق بفضل الحكومة الخديوية والذين يتولون هذه الأعمال من رجالها " (٢) وتمنى المحرر لو اهتمت اللجنة بوضع كتاب مسهب في وصف جميع الآثار التي تم لها إصلاحها وترميمها حتى الآن ، وأن تكتب لكل منها مقدمة تاريخية وتوضح ذلك جمعية بالرسوم والخرائط

(١) " المجموعة الخامسة عشرة من محاضر جلسات اللجنة وتقارير القومسيون الثاني عن

سنة ١٨٨٩م " ص : ٦٥ .

(٢) عدد يوليو ١٨٩١م / ذو القعدة ١٣٠٨هـ .

اللازمة ليكون دليلاً للمثقفين ومرشداً للذين يحبون الوقوف على تاريخ هذه الآثار أما ستاتلي لينبول فقد كانت له وقفة طويلة مع اللجنة وأعمالها وقال بحقها كلاماً طيباً مشجعاً ، فهو يشيد بيقظة وحزم اللجنة ويقول : " إنه لولا جهود هذه اللجنة الموفقة لكانت تلك الآثار قد أصبحت في خبر كان منذ أمد بعيد ، والحق إنه لصعب - بل يستحيل علينا - أن نسجل تقديرنا لأعمال هذه اللجنة التي تتميز بالدقة والصبر معاً ، فالتقارير السنوية التي أصدرتها والتي تحفل بالكثير من الصور والإيضاحات والرسوم تُكوّن في مجموعها مكتبة نفيسة لها قيمتها ، تشهد في كل صفحة من صفحاتها على العناية الكبيرة والمسئولية الجسيمة التي كان يحس بها أعضاء تلك اللجنة " . (١)

وكان اللورد كرومر قد طلب من لينبول إعداد تقرير عن أعمال اللجنة حتى يضمه إلى التقرير السنوي الشامل عن نهضة مصر والذي تقدم به إلى البرلمان في عام ١٨٩٦ م ، وقد وضع لينبول بالفعل تقريراً بهذا المعنى أقتبس لك منه فقرات مطولة لأنه يعد حكماً شاملاً وموثقاً أصدره شاهد عيان له خبرة واسعة بشئون الآثار العربية .

يقول لينبول : " عندما قمت بتفتيش عام على آثار القاهرة العربية من شهر يناير إلى شهر مارس عام ١٨٨٣ م ألفت اللجنة تقوم بعملها الرسمي ومن ثم أتحت لي فرصة التعرف على الطريق الذي بدأت تسلكه ، وعلى ذلك فباتي أستطيع أن أقارن بين ما كانت عليه الآثار العربية حينما أخذت تتناولها اللجنة بالإصلاح والترميم وبين ما آلت إليه بعد أن انقضت اثنتى عشرة سنة على علمها ، ويمكنني أن أذكر في يقين تام - وذلك بمقارنة حالة المساجد في عامي ١٨٨٣ ، ١٨٩٥ م - أن الآثار أصبحت الآن في حالة من الحفظ والرعاية تفوق

(١) " سيرة القاهرة " ص : ٢٤٧ ، ٢٤٨ .

كثيراً ما كانت عليه منذ اثني عشر عاماً ، ولقد أمكن إصلاح وتقوية الآثار التي لم يكن هناك قبسٌ ضئيل من الأمل في إصلاحها ، كذلك يوجد الآن إشراف يقظ وحماية حذرة من كل ما عساه أن يحدث من نهبٍ أو تخريب " . (١)

ويقول أيضاً : " لقد لاحظت بنفسني أن أعضاء هذه اللجنة كانوا يقدرّون المسؤولية الملقاة على عاتقهم ، ويقومون بعملهم خير قيام على قدر ما كانت تسمح به المبالغ المحدودة التي رصدت لهذا العمل ، وبطبيعة الحال فإنه لا يمكنني أن أذكر في هذا المقام سلسلة الإصلاحات المختلفة من بناء جدران بأكملها في المساجد ، إلى إزالة القاذورات العالقة بالنقوش المنحوتة ، إلا إن تفصيل ذلك كله يمكن الإطلاع عليه في التقارير السنوية الرائعة التي كانت تصدرها اللجنة ، وهي لا تترك مجالاً للشك في قدرة اللجنة ودقتها " . (٢)

هذه شهادة حق سجلها رجلٌ معروفٌ عنه نزاهته وعدالة حكمه ، ومع ذلك فقد كانت هناك بالمقابل آراء أخرى تناولت أعمال اللجنة بالانتقاد ، وإن كان نقدها هذا قد انصب على الطرق الفنية التي تنفذ بها اللجنة الترميمات الأثرية التي تجريها . وقد سجلت محاضر اللجنة - بكل أمانة وإنصاف - نقداً حاداً وجهته إلى اللجنة جمعية إنجليزية تسمى " جمعية المحافظ على المباني القديمة " وكان هذا النقد - كما قلنا - متعلقاً بطرق ترميم الآثار ، وقد دافعت اللجنة عن نفسها قائلة : إنه في المسائل المتعلقة بحفظ وترميم الآثار " تختلف الآراء بما لا نهاية له " وأنه قد تحقق للجنة - في هذه الحالة بالذات - أنها أجرت أعمالها على أحسن ما يرام ، وأن التقصير كان في الترميمات التي أجريت من قبل ديوان الأوقاف والذي كان بإمكانه أن يقتصر على الإصلاحات الضرورية جداً واللازمة

(١) " سيرة القاهرة " ص : ٢٤٩ .

(٢) المرجع السابق ، ص : ٢٥٠ .

لإقامة الشعائر على أن يترك الباقي للجنة .

ولا يفوت اللجنة أن تعرب عن سعادتها من الملاحظات التي أبدتها جمعية المحافظة على المباني القديمة مؤكدة على أن موقفها هذا أفضل بكثير من مواقف الجهات العلمية الأخرى المرسل لها مطبوعات اللجنة والتي كانت قد اكتفت حتى هذه اللحظة " بإبداء تشكرات جارٍ تسجيلها في المحاضر " . (١)

وأخيراً فإن هذه اللجنة ظلت تابعة لوزارة الأوقاف حتى عام ١٩٣٦م ثم نقلت إلى وزارة المعارف وأطلق عليها اسم " إدارة حفظ الآثار العربية " ثم ضمت هذه الإدارة إلى مصلحة الآثار عام ١٩٥٣م ، وفي عام ١٩٥٧م نقلت إلى وزارة الثقافة والإرشاد القومي . (٢)

(١) " المجموعة الثامنة من محاضر لجنة حفظ الآثار القديمة العربية وتقارير القومسيون

الثاني عن سنة ١٨٩١م " ص : ٦٣ محضر الجلسة الخمسين بتاريخ ٩ ديسمبر ١٨٩١ م

(٨ جمادى الأولى ١٣٠٩ هـ) .

(٢) جمال محرز : " رعاية الآثار الإسلامية " المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم

الاجتماعية ، الحلقات الدراسية " التاريخ والآثار " الحلقة الدراسية الأولى ٤ - ٩ فبراير

١٩٦١ م . القاهرة ١٣٨١ هـ / ١٩٦٢ . ص : ١٠٩ .

الخاتمة

- وبعد أن انتهينا من هذا البحث نورد هنا ما خلصنا إليه من نتائج
١. كانت مصر في حاجة ماسة فعلاً إلى مثل هذه اللجنة بعد أن أصبحت الآثار العربية في حالة يرثى لها من النهب والتخريب والتدمير ، وكان لابد من أن تنتبه الحكومة إلى هذا الأمر ، وأن تبذل جهودها في سبيل إنقاذ هذه الآثار على غرار ما فعلت بالنسبة للآثار المصرية القديمة ، فكل من انفن الفرعوني والفن الإسلامي خصائصه ومميزاته ، وله كذلك عشاقه ومحبيه من السائحين الذين يجوبون الآفاق من أجل مشاهدته ومعانيته .
 ٢. إذا كان فضل إنشاء هذه اللجنة يرجع إلى ديوان عموم الأوقاف فهو الذي اقترح فكرتها ، وعرضها على الخديوي ليحصل على موافقته عليها ، فإن فضل المحافظة على هذه اللجنة وحمايتها يرجع إلى الخديوي محمد توفيق الذي وقف بجانبها وأيدها في كثير من المواقف والنزاعات التي خاضتها اللجنة مع الجهات المختلفة .
 ٣. كما وقف بجانب اللجنة أيضاً وعضدها وشجعها عددٌ من كبار المسؤولين بنظارتي الأوقاف والأشغال ، وهاتان النظارتان أكثر الجهات الحكومية اتصالاً بعمل اللجنة ، فالأولى تتبعها اللجنة والأخرى تعاونها في تنفيذ أعمالها ، على أن عدداً آخر من المسؤولين في ديوان عموم الأوقاف بالذات كانوا سبباً في تقييد حركتها وتعطيل أعمالها بدلاً من أن يمدوا لها يد العون والمساعدة
 ٤. ما من شك في أن مخصصات اللجنة لم تكن كافية للقيام بعمليات الإصلاح والترميم اللازمة للآثار العربية ، فقد كان هناك مجال واسع

للإصلاح ، ولا يخفى أن حفظ الآثار يحتاج أول ما يحتاج إلى المال الوفير ، فاللجنة تعلم تمام العلم ما ينبغي عمله لحفظ تلك الآثار ؛ إلا إن هذا العلم لا يجدي فتيلاً ما لم يتوفر له المال اللازم والموظفين الأكفاء ، وربما كان للحكومة عذرها ، فهي تعاني من أزمة مالية مستحكمة ، وهي مضطرة لغلّ يدها في كل المجالات حتى تتمكن من اجتياز هذه الأزمة بسلام .

٥. لا يمكن لأحد أن ينكر دور العنصر الأجنبي في اللجنة ، فقد أدى هؤلاء خدمات جليلة لها ، وبذلوا جهوداً موفقة ، وكان لهم فضل كبير في النتائج العظيمة التي حققتها اللجنة وشهد لها بها القاصي والداني وستظل أسماء هؤلاء الأعضاء مقرونة دائماً بالنهضة الأثرية في مصر .

٦. تظهر جهود اللجنة - أوضح ما تظهر - في أنها استصدرت عدداً من التشريعات والقوانين المنظمة لكل المسائل المتعلقة بالآثار العربية ، من المحافظة عليها والتنقيب عنها والاتجار فيها والعبث بها وما إلى ذلك ، وكانت هذه القوانين في نصوصها وأحكامها لا تقل قوة عن مثيلاتها المتعلقة بالآثار المصرية القديمة ، ومنطقياً أنه لا فائدة من الإصلاحات التي تجرى في الآثار ما لم تكن هناك ضمانات تكفل المحافظة على هذه الآثار .

٧. كما نجحت اللجنة في بناء متحف للآثار العربية يمكن عرض تلك الآثار فيه بطريقة يتوفر فيها عنصر الأمن والسلامة ، وبأسلوب يتفق مع أساليب العرض الحديثة المطبقة في المتاحف العالمية الكبرى ، هذا فضلاً عن قيامها بإثراء مقتنيات المتحف وزيادتها كلما استطاعت إلى ذلك سبيلاً .

٨. عدد الآثار التي شملتها اللجنة بال العناية والإصلاح مقياس صادق على نجاحها في عملها ، فهي لم تترك أثراً من الآثار العربية الهامة إلا وكان موضع رعايتها واهتمامها .

٩. مطبوعات اللجنة في حد ذاتها إنجاز آخر يضاف إلى سجل إنجازاتها السابقة ، فهي تكون مكتبة لها قيمتها بما دونته من كل صغيرة وكبيرة تتصل بعمل اللجنة ، وها نحن نؤرخ لهذه اللجنة اعتماداً على ما ورد في هذه الأعمال ؛ كما أن تقارير القومسيون الثاني تحوى معلومات تاريخية موثقة عن كثير من الآثار التي تناولتها اللجنة بالإصلاح ، هذا فضلاً عما قام به القومسيون الأول من حصر شامل لكافة الآثار العربية الموجودة في مدينة القاهرة وطباعة ذلك في دليل سيبقى مرجعاً للباحثين في تاريخ الآثار العربية .

١٠. على أن عمل اللجنة لم يخل من صعوبات ، فطريقها لم يكن دائماً ممهداً ومعبداً ، بل واجهت اللجنة صعوبات مختلفة أمكن التغلب على بعضها بحكمة ونفاز بصيرة أعضائها ، وأمكن التغلب على البعض الآخر بالاستعانة بسلطات أعلى ممثلة في مجلس النظار أو الخديوي نفسه . ورغم هذه الصعوبات فقد نجحت اللجنة في تضييد الجراح التي أصابت الآثار العربية خلال القرن التاسع عشر وما سبقه من قرون .

رب سدد الخطى وبارك المسعى

ملحق رقم (١)

ميزانية لجنة حفظ الآثار العربية القديمة لسنة ١٨٨٥ م. (١)

م	أسماء الآثار	المبالغ			
		مفردات		الجملة	
	١ - الأعمال التي أجريت للآثار				
1	تربة خوند بركه بالصحراء	٢٢	٦٦		
2	جامع الخواص بخط الحسينية	٣	٩٩		
3	جامع الغوري بالغورية	٤٤	٣		
4	جامع الأمير حسين	٣٠	٠٠		
5	جامع الملكة صفية	٦٠	٣٢		
6	جامع المارداني	٦٠٠	٠٠		
7	جامع المهمندار	٤٥٤	٠٠		
8	جامع السيدة نفيسة	١	٤٠		
9	جامع كريم الدين البرديني	٥	٨٠		
10	زاوية الدهيشة	١٥	٠٠		
11	جامع أرغون شاه الإسماعيلي	١٩	٦٢		
12	جامع المحكمة ببولاق	٢٠١	٢٦		
13	سبيل وقف عبد الرحمن كتحدا	٥١	٤٩		
14	منارة محمد بك تغري وردى	٩٥	٢٠		
15	جامع الأشرف بالصحراء	١٨٤	٦٦		

(١) محاضر وتقارير لجنة حفظ الآثار القديمة العربية لسنة ١٨٨٦ م " ص : ١٣ محضر الجلسة الثانية والعشرين بتاريخ أول يوليو ١٨٨٦ م (٣٠ رمضان ١٣٠٣ هـ).

16	منارة السلطان إينال بالصحراء	١٠١	٥٢		
17	جامع القاضي يحيى زين الدين	٤٩٣	٥٩		
18	الدور المسروق من الجامع الغوري	٣٥	٧٣		
19	وكالة قايتباي بخط الأثر	١٠٩	٤٦		
20	قبة تربة الفداوية	١٠	١٠		
21	تربة الفداوي بطريق سيدي مدين	٥٣	١٧		
22	دعائم بجامع المارداني	٩٥	٧		
23	منارة خوشقدم	٥٨	٧٤		
24	زاوية الهنود	٢٦	٥١		
25	جامع يحيى زين الدين بالحباتية	٧٧	٧٠		
26	قبر وسبيل طراباي الشريف	٦٠	٤١		
27	جامع صرغتمش	١٢١	١٨		
28	جامع العرب بخطة عرب اليسار	١١٧	٤٤		
29	جامع الألمي بقلعة الكباش	٢٨	٥٤		
30	جامع أرغون شاه الاسماعيلي	٦٠	٨٣		
31	منارة قايتباي بالمنيل	٥	٣٨		
32	سبيل وجامع الرماح	٢٤	١٥		
33	حائط جامع المرداني	٢٦٩	١٨		
34	زاوية الهنود بالتبانة	١٦	٩٠		
35	سبيل وجامع الرماح بالناصرية	١٧	٥٠		
36	جامع سيدي ألماس بالحليمة	١١	٤٦		
37	جامع الغمري بمرجوش	٤	٥٣		

38	زاوية الشيخ أبو طالب	١١	٥٥		
39	زاوية عبد الرحمن البكتري	١١	٢٠		
40	جامع طولون	٣٣	٠٠		
41	نقل أثرية من مخزني تربة الغوري	٤	٢٠	١٠٥٥	٤٧
	٢- أجره عمال وشراء أدوات للمتحف العربي وغيره				
42	أجره قياسه	١٨	٠٠		
43	أجره مبيضين	١٧	١١		
44	أجره مرخمين	٢٤	٠٠		
45	مواد مختلفة	٤٧	٥٠		
				١٠٦	٧١
	٣- مصاريف عمومية للجنة				
46	مصاريف الرسم	٦٠	٠٠		
47	لوازم قلم الهندسة والرسم	١٣	٤٧		
48	أجر عربات	١٣	٢٢		
49	طبع الكراسات	٢٥	٤٥		
50	أخذ بعض رسوم بالفتوغرافيا	٠٠	٤٦		
				١١٢	٦٠
		المجموع		٣٨٦٧	٦٨

ملحق رقم (٣)

ميزانية لجنة حفظ الآثار العربية القديمة لسنة ١٨٩٠ م .^(١)

أسماء الآثار	مبالغ مقررّة		مبالغ منصرفّة			
			جزئية		إجمالية	
	جنيه	مليم	جنيه	مليم	جنيه	مليم
أولاً : أشغال عملت بالآثار (أ) مصرح بها في سنة ١٨٨٩ م						
جامع القاضي يحيى بالموسكي	٢٠٠	—	٥٥	٩٧٥		
جامع أبو بكر مظهر	٠٠	٠٠	٨	٠٠		
جامع أربك اليوسفي	٠٠٣	٠٠	١	٣٦٥		
جامع محمود الكردي	٣٠	٠٠	٢٩	٩٧٨		
جامع العلايا	٠٠	٢٥	٠٠	٢٥		
جامع قايتباي بقلعة الكباش	١٠	٠٠	٢٣	١٩٠		
جامع الملكة صفية	٠٠	٠٠	٢	١٥٥		
سبيل السلطان مصطفى	٠٠	٠٠	٠٠	٧٥٩		
جامع مثقال	٢٤	٠٠	١٥	٦٦٨		
مدفن جوهر المدني	٢٩	٠٠	٨	٥٢٦		
قبة المنوفي	٥٥	٠٠	٥٤	٩٧٨		

(١) " المجموعة الثامنة من محاضر لجنة حفظ الآثار العربية وتقارير القومسيون الثاني عن سنة ١٨٩١ م " ص : ٢٨ محضر الجلسة السابعة والأربعين بتاريخ ٢٧ مايو ١٨٩١ (١٩ شوال ١٣٠٨ هـ) .

منارة إبراهيم أغامستحفظان	٧١	٠٠	١٨	٩٥١		
منارة أيدمر البهلوان	٩٥	٠٠	٦٤	٦٢		
منارة أبو العلا	٠٠	٠٠	٢	٩٤٠		
المنارة الوسطى بالقرافة الكبرى	٧	٠٠	٤	٦٦٤		
منبر جامع البرديني	٠٠	٠٠	٧٩	٦٣٠		
مدرسة درب قرمز	٠٠	٠٠	٦	٧٥١		
مجموع حرف (أ)	٠٠	٠٠	٣٧٧	٦٣٥		
(ب) مصرح بها في سنة ١٨٩٠م						
المنارة القبلىة بالقرافة الكبرى	٨٨	٠٠	١١٠	٦٦٩		
سبيل سليمان جالويش	١٢٤	٠٠	١٣١	٦٣٦		
جامع المرأة	٢٥	٠٠	٢٥	٢٣٠		
منارة سيدنا الحسين	٢١	٥٦٠	٢١	٩٧٠		
سبيل السلطان محمود	١٥٠	٠٠	٦٦	٩٢٧		
جامع الغوري	١٠٦	٠٠	١٤٠	١٣٧		
المنارة الوسطى	٧٠	٠٠	٧٠	١١٥		
جامع مرزه	٢	٠٠	٣	٥٦٩		
قبة التنكزية	١٢	٠٠	١٤	٥٠٦		
القبة الشرقية للتنكزية	١٢٠	٠٠	١٣٣	٧٠٣		
منارة الناصر بالبحاسين	١٦	٠٠	١٤	٦٧٧		
جامع برقوق بالبحاسين	١٣٠٠	٠٠	١٤٨٦	٩٠٧		

جامع القاضي يحيى ببلاق	٠٠	٠٠	١٩	٢٦٢		
جامع المؤيد	٧٧٥	٠٠	٦٧٥	٠٤١		
جامع بن طولون	٢٧٠	٠٠	٢٦٣	٨٠١		
جامع مقلباي طاز	٧٠	٠٠	٢٤	٥٩١		
جامع ببيرس الخياط	٢٤٠	٠٠	١٨٨	٤٧٠		
جامع البجم بأبيار	١	٠٠	٠٠١	٩٥٠		
جامع السلطان حسن	٥	٣١	٥	٣١		
جامع قرقوجة بدرج الجماميز	٠٠	٦٨٠	٠٠	٦٨٠		
جامع الناصر بالقلة	٤٣	٠٠	٣٠	٩٥٠		
جامع الجيوش	٥٥	٠٠	٤٠	٠٠		
جامع تغري وردي بالمقاصيص	٠٠	٠٠	٢	٤٠		
سبيل زين العابدين	١٨	٠٠	٤٥	٢٩٥		
سبيل قايتباي بالأزهر	٢٤٤	٠٠	١٠٥	٩١٦		
سبيل كتحداي بالنحاسين	٥٥	٠٠	٤٠	٥٠		
مدفن أمير كبير بالصحراء	٧	٦	٠٠			
مدفن قايتباي بالصحراء	٨	٠٠	٦	٠٠		
قبة الفداوية	٠٠	٠٠	٠٠	٤٩٠		
قبة قنصوه الغوري	٥	٠٠	٤	٠٠		
المارستان قلاوون بالنحاسين	٤٩	٠٠	٤٨	٧١١		
مجموع حرف (ب)	٠٠	٠٠	٣٧٢٨	٣٢٤		
					٣٧٢٨	٣٢٤

ثانياً مشتري أدوات للأنتيكة خاتة العربية وقلم اللجنة وغيره				
مهمات متنوعة للأنتيكة خاتة	٤	٢٥٢		
أجرة لتصليح الأنتيكات	١٩	٢٢٠		
أدوات لزوم القلم	٢٢	١٧٠		
تصليح أربعة دواليب	٢	٥٦٠		
أشياء متنوعة	٣	٦٦٦		
	٥١	٨٦٨		
			٥١	٨٦٨
ثالثاً : مصاريف عمومية				
ماهيات ومرتببات العمال	٤٤٢	٩٩٥		
أجرة ملاحظي الأشغال	٨٩	٩٨٠		
مراتب فراشى الأنتيكة خاتة والجوامع	٣٨	٣٤٥		
أجرة ركائب وسكة حديد	٨٦	٩٦٣		
	٦٥٨	٢٨٣		
			٦٥٨	٢٨٣
مجموع المصاريف لغاية ٣١ ديسمبر ١٨٩٠م			٤٨١٦	١١٠

قائمة المصادر والمراجع

أولاً : الوثائق :

- محافظ عابدين ، الأوقاف ، لجنة حفظ الآثار العربية القديمة
محفظة رقم (١٦٣) .
محفظة رقم (١٦٤) .
وهاتان المحفظتان خاصتان بأعمال اللجنة .
محافظ معية سنية تركي ، ملخصات الأوامر العلية المستخرجة من الدفاتر
محفظة رقم (١) .

ثانياً : المصادر والمراجع العربية والمعرّبة .

❖ إلياس الأيوبي .

- " تاريخ مصر في عهد الخديوي إسماعيل باشا من سنة ١٨٦٣م إلى سنة ١٨٧٩م " طبعة : مكتبة مديولي ، الطبعة الثانية ، القاهرة ١٤١٦هـ / ١٩٩٦م

❖ ابن إلياس (محمد بن أحمد بن إلياس الحنفي ت نحو ٩٣٠هـ / ١٥٢٤) .

- " بدائع الزهور في وقائع الدهور " تحقيق : محمد مصطفى ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ١٤٠٤هـ / ١٩٨٤م .

❖ جمال محرز .

- " رعاية الآثار الإسلامية " المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية ، الحلقات الدراسية " التاريخ والآثار " الحلقة الدراسية الأولى ٤ -
٩ فبراير ١٩٦١م . القاهرة ١٣٨١هـ / ١٩٦٢م .

❖ حسن عبد الوهاب .

- " تاريخ المساجد الأثرية في القاهرة " أوراق شرقية للنشر ، الطبعة الثانية ، بيروت ١٩٩٣م .

- ❖ خير الدين الزركلي .
- " قاموس الأعلام " طبعة : دار العلم للملايين ، الطبعة الثانية عشرة ، بيروت ١٤١٧هـ / ١٩٩٧م .
- ❖ ديوان عموم الأوقاف .
- " ترجمة تقرير للحضرة الفخيمة الخديوية عن حساب مصلحة عموم الأوقاف النهائي لسنة ١٩٠١م " مطبعة بولاق ١٩٠٢م / ١٣٢٠هـ .
- " ميزانية إيرادات ومصروفات الأوقاف الخيرية المشمولة بنظارة الحضرة الفخيمة الخديوية عن سنة ١٩٠٢م " مطبعة الأوقاف ، بدون تاريخ .
- ❖ الذهبي (شمس الدين محمد بن أحمد ت ٧٤٨هـ / ١٣٤٨م) .
- " العبر في خبر من غبر " تحقيق : صلاح الدين المنجد ، الكويت ١٩٨٤م ستانلي لينبول .
- " سيرة القاهرة " ترجمة : حسن إبراهيم حسن ، علي إبراهيم حسن ، إدوارد حليم ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٩٧م .
- ❖ عبد الرحمن الرافعي .
- " عصر إسماعيل " طبعة : دار المعارف ، الطبعة الرابعة ، القاهرة ١٩٧٨م / ١٤٠٧هـ .
- ❖ عبد الرحمن زكي
- " دور التحف في مصر والجمعيات العلمية " بدون ذكر دار النشر ، القاهرة ١٣٦٨هـ / ١٩٤٩م .
- ❖ عبد المنعم الجميعي (إشراف) .
- " وثائق التعليم العالي في مصر خلال القرن التاسع عشر " طبعة : دار الكتب والوثائق القومية ، القاهرة ١٤٢٥هـ / ٢٠٠٤م .

❖ علي مبارك

- " الخطط التوفيقية الجديدة لمصر القاهرة ومدنها وبلادها القديمة والشهيرة
" طبعة : دار الكتب والوثائق القومية ، القاهرة ١٤٢٥هـ / ٢٠٠٤ م .

❖ لجنة حفظ الآثار العربية .

- " محاضر الجلسات وتقارير القومسيون الثاني " مطبعة : نظارة عموم
الأوقاف المصرية ، الطبعة الأولى ١٣٠٥هـ / ١٨٨٧ م .

- " الكراسة الثانية لسنة ١٨٨٤م من محاضر وتقارير لجنة حفظ الآثار
القديمة العربية " مطبعة نظارة عموم الأوقاف المصرية ، الطبعة الأولى
١٣٠٥هـ / ١٨٨٧ م .

- " محاضر وتقارير لجنة حفظ الآثار القديمة العربية لسنة ١٨٨٥م " مطبعة
نظارة عموم الأوقاف المصرية ، الطبعة الأولى ١٣٠٥هـ / ١٨٨٧ م .

- " محاضر وتقارير لجنة حفظ الآثار القديمة العربية لسنة ١٨٨٦م " مطبعة
نظارة عموم الأوقاف المصرية ١٣٠٦هـ / ١٨٨٨ م .

- " الجزء الخامس من محاضر وتقارير لجنة حفظ الآثار القديمة العربية
لسنتي ١٨٨٧م ، ١٨٨٨م " مطبعة ديوان عموم الأوقاف المصرية
١٣٠٨هـ / ١٨٩٠ م .

- " المجموعة السادسة من محاضر لجنة حفظ الآثار العربية القديمة عن
سنة ١٨٨٩م يليها تقارير القومسيون الثاني في السنة المذكورة " مطبعة
بولاق ١٨٩١ م .

- " المجموعة السابعة من محاضر لجنة حفظ الآثار القديمة العربية عن سنة
١٨٩٠م يليها تقارير القومسيون الثاني عن السنة المذكورة " ترجمة : إلياس
اسكندر حكيم ، مطبعة بولاق ١٨٩١ م .

- " المجموعة الثامنة من محاضر لجنة حفظ الآثار القديمة العربية وتقارير القومسيون الثاني عن سنة ١٨٩١م " ترجمة : إلياس اسكندر حكيم ، مطبعة بولاق ١٨٩٢م .

- " المجموعة التاسعة من محاضر لجنة حفظ الآثار القديمة العربية وتقارير القومسيون الثاني عن سنة ١٨٩٢م " ترجمة : إلياس اسكندر حكيم ، بدون بيانات الطبع .

- " المجموعة العاشرة من محاضر لجنة حفظ الآثار القديمة العربية وتقارير القومسيون الثاني عن سنة ١٨٩٣م " ترجمة : إلياس اسكندر حكيم بدون بيانات الطبع .

- " المجموعة الخامسة عشرة من محاضر جلسات اللجنة وتقارير القومسيون الثاني عن سنة ١٨٩٨م " ترجمة : إلياس اسكندر حكيم ، مطبعة بولاق ١٨٩٩م .

❖ نظارة الأشغال العمومية .

- " مجموعة الأوامر المختصة باللقايا والأنتيقات " طبعة بولاق ١٣١١هـ / ١٨٩٣م .

ثالثاً : الدوريات .

❖ مجلة " المقتطف "

- عدد يوليو ١٨٩١م / ذو القعدة ١٣٠٨هـ .

- عدد يونيو ١٨٩٥م / ذو الحجة ١٣١٢هـ .

- عدد يناير ١٩٠٤م / شوال ١٣٢١هـ .